تفعيل دور الإدارة الجامعية فى مواجهة معوقات البحث العلمى التى تواجه أعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية على ضوء التحديات العالمية المعاصرة

اعداد

د.إيمان حمدى رجب زهران
أستاذ الإدارة التربوية وسياسات التعليم المساعد
كلية التربية - جامعة الفيوم

تفعيل دور الإدارة الجامعية فى مواجهة معوقات البحث العلمى التى تواجه أعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية على ضوء التحديات العالمية المعاصرة

د.إيمان حمدى رجب زهران

مقدمة

شهد العصر الحالى كثير من التغيرات المعرفية والتطورات التكنولوجية والتحديات التى أثرت على كافة مؤسسات المجتمع والتى لا تستطيع مواجهتها والتكيف والتعامل معها إلا من خلال قدرتها على إيجاد الأفكاروالأساليب والخبرات والمهارات والآليات الجديدة ولن يأتى ذلك إلا بواسطة إنسان قادر على الابتكار والإبداع، ومن ثم يتعاظم دور النظم التعليمية فى تأهيل وإعداد هذا الإنسان خاصة التعليم الجامعى الذى يعمل على إعداد الكوادر البشرية المؤهلة تأهيلاً عالياً لكي يحقق للمجتمع أهدافه من خلال الربط بين خطط التعليم الجامعي وتطويره، وبين خطط التنمية الشاملة،وتحقيق التوازن بين البحث العلمي والحاجات المجتمعة والإسهام في تحقيق التقدم العلمي والتكنولوجي(نبيل سعد خليل،٢٠١٣، ص ٨٨).

وتحتل الجامعة مكان الصدارة فى المجتمع باعتبارها المؤسسة التعليمية الرئيسية في منظومة التعليم العالي فهي المسئولة عن تطوير المجتمع وتحديد أفكاره وإثراء المعرفة وصناعة الأجيال وإعداد الكفاءات البشرية وتنشئتها فكرياً وعلمياً وسياسياً وثقافياً واجتماعياً ولذلك فهى مؤسسة إستثمارية تهدف إلى زيادة رصيد المعرفة واستثمار التراث العلمى و تنمية الثروة البشرية ورفع كفاءتها البشرية ،فالجامعة هى عقل الأمة ودليل شخصياتها ومعيار مجدها فهى المسئولة عن تطور ثقافة المجتمع وبلورة و تحديد أفكاره فى الحاضر و المستقبل وتحقيق التنمية الشاملة له ، فهى تحدد رسالتها وتتصرف كأداة أولية للتغيير، ومن ثم تصبح هى المؤسسة التي يتجهه أعضاءها إلى مهمة تعليم الأجيال الشابة بحيث يصبحوا قادة ومفكرين فاعلين في المستقبل ،فالجامعة تمثل مجتمعاً علمياً يهتم بالبحث عن الحقيقة وتتمثل وظائفها الرئيسية في التدريس وإجراء البحث العلمي وخدمة المجتمع (طارق أبو العطا وآخرون ،٢٠١٣،ص ٢٣٧).

وتعد الإدارة هي المحرك الرئيسي لعمل أي مؤسسة ، ويتطلب من أجل تطوير مؤسسات التعليم تبني بعض المداخل الإدارية الحديثة لذلك تتجه الجهود الحالية فى

مؤسسات التعليم الجامعى على وجه الخصوص نحو تفعيل دور الإدارة الجامعية في مواجهة معوقات البحث العلمي لدى أعضاء هيئة التدريس ، فالإدارة الجامعية هى جوهر العملية الإدارية فى المؤسسات الجامعية ، وإن أهمية مكانتها و دورها نابع من كونها تقوم بدور أساسى يؤثر فى كل جوانب العملية الإدارية داخل الجامعة فتجعل الإدارة أكثر ديناميكية و فاعلية تعمل كأداة محركة لتحقيق أهدافها ،ففى ظل الظروف العالمية المعاصرة لم تعد المؤسسات الجامعية تعمل بمعزل عن المؤسسات المجتمعية الأخرى، حيث تتوقع تلك المؤسسات أن توفر الجامعة لها مدخلات على مستوى عالى من الجودة يتناسب مع احتياجاتها ولايتم ذلك إلا من خلال تطبيق منهجية البحث العلمي ، وعليه فإن المؤسسات الجامعية لابد أن تطور أهدافها و عملياتها ومخرجاتها من خلال إدارتها الجامعية حتى تتكيف مع المتغيرات المتسارعة خاصة في مجال البحث العلمي وهذا لايأتى إلا بوجود إدارة جيدة مدركة لكل هذه المتغيرات (حسن حسان ،٢٠١٠،ص ٢٠٧)

ولقد اصبحت الإدارة الجامعية فى حاجة إلى إجراء العديد من البحوث التطبيقية ذلك أن تقدم أي دولة يرتبط بما توصلت إليه من تطور تكنولوجي ،فالإدارة الجامعية احد المصادر الاساسية لتطوير البحوث العلمية، والتي لها تأثير بدرجة كبيرة علي الانشطة المنتجة في اقتصاد اي دولة ، ولذلك أدركت الدول المتقدمة أن قوتها ونموها يكمن في قدرات أبنائها الفكرية والعلمية لذلك فقد اعطت للبحث العلمي أهتماماً ذلك لأنه الدعامة الأساسية لاقتصاد أي دولة وتطورها فى تحقيق التنمية الشاملة فى مختلف المجالات فالبحث العلمي لا يقتصر فقط على ميادين العلوم الطبيعية، بل تعداها لمواجهه المشكلات التي تواجه المجتمع بصفة عامة (Wolfe, R& Poon, J,,2015,p.2).

لذلك أصبح البحث العلمى أحد الضروريات اللازمة لتقدم أى دولة فهو ليس نوعاً من أنواع الرفاهية ولكنه ضرورة لتقدم الدول اقتصادياً واجتماعياً وحتى سياسياً وعسكرياً ويقوم عليه تطور وكيان وقوة الدول وبقائها ، لذلك تسعى جميع الدول لتهيئة المناخ الملائم و الداعم له وذلك عن طريق توفير الكوادر البشرية المؤهلة و كافة الإمكانيات المادية اللازمة ، فمعيار التقدم لأي دولة يقاس بما توليه من أهمية للبحث العلمي، وما تبذله من جهود في استثمار المخزون المعرفى لديها من معلومات علمية وتقنية في مختلف القطاعات التنموية، وذلك من خلال التفاعل مع مؤسسات المجتمع عن طريق تلبية احتياجات القطاعات الانتاجية ودراسة متطلباته الحالية والمستقبلية ، فالبحث العلمي يمكنه وضع الخطط السليمة للنمو والتطور ،كما يمكنه الإسهام في حل المشكلات فهو الآلية المثلى لإكتشاف وسائل ترقية الحياة الإنسانية، في شقيها المعنوى والمادي(نهلة أحمد قنديل ،٢٠٠٩،ص ١٣٩) .

ويعد البحث العلمي لأي جامعة من أكثر المعايير والمقاييس تداولاً في تحديد مدى قيام الجامعات بدورها الإدارى والقيادي في المجالات البحثية والمعرفية فهو العنصر الحيوي في حياة الجامعة كمؤسسة بحثية وعلمية ، كما يعد أحد المسئوليات التى تقع على عاتق أعضاء هيئة التدريس بالجامعة من خلال تطوير البحث العلمي والنهوض به داخل الجامعات بهدف تنمية المعرفة الإنسانية داخل إختصاصاتهم بالإضافة إلى التدريس ، فأعضاء هيئة التدريس مطالبين بالسعي لدعم دورهم في جميع المجالات الوظيفية وذلك من خلال الانفتاح على المراكز المختلفة لإنتاج المعرفة، و إقامة الجسور بينهم وبين الجامعة ، ولهذا فإن مقومات النجاح لأى جامعة تتطلب تطوير البحث العلمى ومواجهة المعوقات المتعلقة به وذلك من خلال توفير أمور عديدة في مقدمتها إسناد معنوي ودعم مادي وتوفير مراكز بحثية وأدوات ومختبرات ومعامل وأجهزة تقنية متطورة.

مما سبق يمكن القول بأن هناك حاجة ماسة وضرورية إلى تفعيل دور الإدارة الجامعية فى مواجهه معوقات البحث العلمى التى تواجهه أعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية وذلك بتوفير كل ما يحتاج إليه أعضاء هيئة التدريس من وسائل وإمكانيات وأساليب البحث عن المعرفة لتفعيل مهمتهم فى تسهيل الاطلاع على كل ما هو جديد، وذلك من خلال تزويدهم بأحدث الأساليب التكنولوجية بل ودعمهم ماديًا والعمل على توظف طاقاتها وإمكاناتها لتحقيق أهدافها المتعلقة بإعداد القوى البشرية و التدريس، والبحث العلمي إضافة إلى خدمة المجتمع خاصة ما نشهده اليوم من تغيرات وتحديات مستمرة اجتماعية وسياسية ومعرفية وثورة تكنولوجية ومعرفية،الأمر الذى يتطلب التأكيد على دور الإدارة الجامعية في تشخيص معوقات البحث العلمى لأعضاء هيئة التدريس وتحديد نوعيتها و العمل على مواجهتها بطرق و أساليب تتلاءم طبيعة هذا العصر.

مشكلة البحث

يعد البحث العلمى فى الجامعات المصرية وسيلة فعالة فى تقدم الحضارة ورقيها فهو أداه للتنمية الشاملة ،كما أنه يعد مطلباً أساسياً فى الوصول إلى التميز فى أى مجال من مجالات العلوم المتخصصة خاصة العلوم التطبيقية و الطبيعية من خلال الكشف عن الجديد من معلومات ونظريات وقوانين وتطبيقها بما يحقق مصلحة الفرد والمجتمع.(Mowery et, al.2001,pp22) ، إلا أننا نلاحظ قصوراً في نشاط البحث العلمي حيث يواجه أعضاء هيئة التدريس معوقات عديدة للبحث العلمي إثارت اهتمام

الباحثين لتقصيها والوقوف على طبيعتها؛ لوضعها أمام المعنيين في تطوير البحث العلمي بغية تجاوزها والنهوض بالبحث العلمي ،فبالرغم من أن الإدارة الجامعية فى الجامعات المصرية تحاول إيجاد نوع من التوازن بين وظائفها الثلاثة خدمة المجتمع و التدريس، البحث العلمي وذلك من خلال توفير الدعم المالي، الفني والبشري المطلوب والذى يتناسب مع كل وظيفة إلا أن وظيفة البحث العلمي تكاد تكون من الوظائف المهمشة والمهملة والتي لا تنال الاهتمام الكافى الذي يتناسب مع أهمية البحث العلمى (محمد مسعد ياقوت ، ٢٠٠٧، ص٨٢)،فالبحث العلمى فى الجامعات المصرية يواجهه العديد من المعوقات أهمها:.

*قلة وجود سياسة بحثية واضحة يسترشد بها أعضاء هيئة التدريس في اختيار وتنفيذ أنشطة البحوث .

*قلة وجود خطط وأولويات للبحث تستند إلي تحديد واضح لاحتياجات المجتمع (رشدي طعمية، ٢٠١٤، ص ص ١٤٣- ١٤٤).

*قلة الإستفادة من نتائج الأبحاث العلمية.

*افتقار العديد من أعضاء هيئة التدريس لبعض مهارات البحث العلمي.

*قلة التعاون بين الجهات المستفيدة و الجامعات المصرية فى البحث العلمي.

*قلة الحوافز المقدمة لأعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية مادياً ومعنوياً.

*قلة وضيق الوقت اللازم لأعضاء هيئة التدريس لإجراء الأبحاث العملية.

*قلة التمويل اللازم لدعم أبحاث أعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية .

*قلة المساعدين والمتخصصين الفنيين والمساعدين لأعضاء هيئة التدريس .

*قلة مصادر المعرفة المطلوبة والمراجع العلمية اللازمة للبحث العلمي (محمد محمود صالح، ٢٠١٥، ص١٠٠.).

*قلة قناعة صناع القرار بالجامعات المصرية وأصحاب القطاعات الإنتاجية بأهمية البحث العلمي ومؤسساته.

*ضعف ارتباط البحوث بمدارس فكرية معينة (جمال على الدهشان ،٢٠١١،ص ٢٤).

*نـدرة المـوارد اللازمـة للعمـل المشـترك مـع ضـعف الإعتمـاد علـى المسـتحدثات التكنولوجية فى الإدارة الجامعية .

*قلة التوجه نحو الأنظمة الدراسية المتطورة كنظام الساعات المعتمدة والتى تساعد على تحقيق التعاون بين الأقسام.

*ضعف التمسك بالقيم و التقاليد الجامعية كتقبل الحوار و العمل الجماعى و النقد البناء الأمر الذى من شأنه يزيد من قدرة أعضاء هيئة التدريس على النشر العلمى و الإنتاج .

ومن خلال ما سبق يتضح أن البحث العلمى فى الجامعات المصرية يواجه الكثير من المعوقات التى أدت إلى أضعاف دوره المأمول في عمليات التطوير والتقدم بالإضافة إلى ضعف كفاءة أنشطة البحث العلمي كما وكيفاً داخل مؤسسات الجامعية،كما أن الإدارة الجامعية بالجامعات المصرية تتم في إطار من الجمود في التعامل مع المتغيرات بصورة إيجابية من ناحية وبطء الاستجابة لها واستثمار ما ينشأ عنها من فرص وتجنب ما ينشأ عنها من تهديدات من ناحية أخرى كما إنها تعانى من قلة وجود أسس ومعايير للإدارة سواء في توجيه سلوك العاملين أو التخطيط الإداري مما يؤدي إلى إهدار الموارد البشرية والمادية (وسامة مصطفى مطاوع ،٢٠١٤،ص ٢٣٧)،وفى ضوء ما سبق يمكن تحديد مشكلة البحث فى السؤال الرئيسي التالى:

كيف يمكن تفعيل دور الإدارة الجامعية فى مواجهه معوقات البحث العلمى التى تواجه أعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية على ضوء التحديات العالمية المعاصرة ؟

ويتفرع من هذا السؤال الرئيس عدة أسئلة فرعية كما يلي:

١-ما الأسس النظرية للبحث العلمي و للإدارة الجامعية ودورها في مواجهه معوقات البحث العلمى التى تواجه أعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية ؟.

٢-ما واقع دور الإدارة الجامعية فى مواجهه معوقات البحث العلمى من وجهه نظر أعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية ؟.

٣-ما الآليات المقترحة لتفعيل دور الإدارة الجامعية فى مواجهه معوقات البحث العلمى التى تواجه أعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية على ضوء التحديات العالمية المعاصرة ؟.

حدود البحث :

يتحدد البحث الحالى بالحدود التالية :.

١- **الحد الزمنى** : تم إجراء الدراسة الميدانية خلال شهري مايو ،يونيو ٢٠١٩ .

٢- **الحد الجغرافى** : اقتصر البحث على ثلاث جامعات لتطبيق الدراسة الميدانية هى جامعة دمياط كجامعة ممثلة لجامعات الوجه البحرى ،وجامعة الفيوم بإعتبارها جامعة ممثلة لجامعات وسط مصر وبإعتبارها موطن عمل الباحثة و بالتالى تيسر تطبيق الدراسة الميدانية ، وجامعة المنيا كجامعة ممثلة لجامعات الوجه القبلى.

٣- **الحد الموضوعى** : يتناول البحث ما يلى

أ- بالنسبة البحث العلمى يقتصر البحث على (مفهومه – النشأة – أهمية – أهدافه – أنواعه – خصائصه –مقومات – أخلاقياته – معوقاته .

ب- بالنسبة الإدارة الجامعية فى الجامعات المصرية يتناول البحث ما يلى :. مفهوم الإدارة الجامعية – خصائص الإدارة الجامعية الجيدة – معايير اختيار القيادات الجامعية – تحديات الإدارة الجامعية و البحث العلمى .

٤- الحد البشرى : اقتصر البحث على عينه من أعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية بدرجات وظيفية تشمل (معيد ، مدرس مساعد ، مدرس ، أستاذ مساعد ، أستاذ) .

أهمية البحث

تبرز أهمية البحث فيما يلى:

١-معرفة المعوقات المختلفة التى تواجه أعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية و التى تحول دون أداء وظائفهم البحثية على الوجه المطلوب.

٢-لفت نظر الجهات و المسئولين التى يقع على عاتقها واجب دفع ودعم و تشجيع الباحثين بكافة الإمكانيات والوسائل فى الجامعات المصرية إلى تقييم واقع هذا الدعم وحقيقته الراهنة وضرورة تفعيلة و القضاء على جوانب القصور و النقص فيه.

٣-قد تفيد نتائج هذه الدراسة الإدارات الجامعية بالجامعات المصرية، في وضع البرامج والخطط المناسبة للتغلب على المعوقات التى يعانى منها أعضاء هيئة التدريس و التى تحول دون أداء البحوث العلمية.

٤-تسهم الدراسة الحالية في زيادة فاعلية الإدارة الجامعة للقيام بأدوارها على ضوء أهدافها.

٥-تقدم الدراسة الحالية بعض الآليات المقترحة لتفعيل دور الإدارة الجامعية بالجامعات المصرية فى تطوير الأداء البحثي لأعضاء هيئة التدريس بها .

أهداف البحث

يمكن إبراز أهداف البحث فى النقاط التالية :

*التعرف على الأسس النظرية للبحث العلمي و للإدارة الجامعية ودورها في مواجهه معوقات البحث العلمى التى تواجه أعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية وذلك من حيث (المفهوم – الخصائص – معايير اختيار القيادات الجامعية – التحديات التى تواجها – واقع البحث العلمي بالإدارات الجامعية فى الجامعات المصرية).

*التعرف على واقع دور الإدارة الجامعية فى مواجهه معوقات البحث العلمى من وجهه نظر أعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية.

*صياغة آليات مقترحة لتفعيل دور الإدارة الجامعية فى مواجهه معوقات البحث العلمى التى تواجه أعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية على ضوء التحديات العالمية المعاصرة.

مصطلحات البحث

١- **تفعيل (Activation)**:تعرف كلمة تفعيل بأنها تنشيط وتقويم ودفع للإمام في الاتجاه الصحيح (مجمع اللغة العربية ،١٩٩٠، ص ١٠٩)،وفى الدراسة الحالية يمكن تعريف كلمة تفعيل على أنها تنشط دور الإدارة الجامعية ودفعها للأمام لتكون قادرة على مواجهه معوقات البحث العلمى لدى اعضاء هيئة التدريس فى الجامعات المصرية .

٢- **الدور** : كلمة الدور في اللغة العربية الطبقة من الشيء المُدار بعضه فوق بعض وهو يعني مهمة أو وظيفة وفي قاموس المعجم الوسيط الدور هو مجموعة من المسئوليات والأنشطة الممنوحة لشخص أو فريق(خالد السحاتي ، ٢٠١٨، ص ٩) ،كما

يعرف الدور بأنه وصف لمكونات ثقافية مقبولة و مدركة اجتماعياً يتم استخدامها من أجل إتمام تفاعل موضوعي لتحقيق أهدافاً مجتمعية ، فهو وسيلة للحكم على أداء العمل (Gleave,E et al., 2009, P.2).

٣- **الإدارة الجامعيــة :** توجد تعريفات متعددة لمفهوم الإدارة الجامعية من بينها "مجموعة من الممارسات والجهود و التى يقوم بها المسئولون فى تسهيل شئون المهام الجامعية على مستوى الجامعة و الكلية و القسم و التى تتضمن تخطيط التعليم الجامعى وتنظيمه و متابعتته وتقييمه "(فتحى درويش عشيبة ،٢٠٠٩، ص ١٤٦)،كذلك تعرف الإدارة الجامعية على إنها الجهاز الإدارى المسئول عن توفير البيئة الإجتماعية و التربوية الصالحة للتكوين المعرفى و المهارى والعلمى و القيمى لطلاب الجامعة و تكوين شخصياتهم ونسقهم القيمى أبتداءاً من رئيس الجامعة ونوابه وعمداء الكليات و الوكلاء ورؤساء الأقسام شاملة فى ذلك الإدارات المركزية و المراكز و إدارة الكليات (محمد سيد محمد السيد ،٢٠١٨،ص ١٨٥)،ويمكن تعريف الإدارة الجامعية إجرائياً بأنها نشاط جماعى تربوى قيادى يعتمد على وظائف الإدارة المتمثلة فى تخطيط و تنظيم و متابعة وتقويم المؤسسات الجامعية من خلال تطويرو تفعيل البحث العلمي وتوظيفه واستثماره لخدمة وتطويرالمجتمعات.

٤- **المعوقات: "Obstacles"**: توجد تعريفات متعددة لمفهوم المعوقات من بينها "تلك الأشياء التى تقف وتحول الطريق الذى يؤدى إلى بلوغ الإنسان غايته أو تمنعه من التقدم أو تؤخره (Oxford Dictionary , 2005,p.627)،أما معوقات البحث العلمى فيمكن تعريفها بأنها "جميع الصعوبات المادية والمعنوية والإدارية التي تقف دون إتمام أعضاء الهيئة التدريسية لأبحاث علمية أو انخراطهم في مجال البحث العلمي، أو تشكل عقبة في نشاطهم العلمي (ماجد محمد الفرا، ٢٠٠٤،ص ١٥.)،كما تعرف أيضاً على إنها الإجراءات التى تؤثر بالسلب فى مقدرة أعضاء هيئة التدريس بالجامعة للقيام بالبحوث العلمية (محمد عبود الحراحشة ،٢٠١١ ،ص ١٨١) ،وتعرفها الباحثة إجرائيا على أنها مجموعة من الإجراءات والصعوبات المادية و المعنوية و الإدارية و التى تؤثر سلباً على أعضاء هيئة التدريس وتعرقل البحث العلمي في القيام الأمثل بوظائفه.

٥- **البحث العلمى Scientific Research::**. عملية منظمة تهدف إلى التوصل إلى حلول لمشكلات أو إجابات عن تساؤلات يستخدم فيها أساليب الملاحظة و الإستقصاء وتؤدى إلى الوصول إلى معارف جديدة (نضال كمال الكيلاني ،٢٠١٦،ص ١٥) ،كما يعرف على أنه خطوات منظمة تهدف إلى الاكتشاف وترجمة الحقائق من

خلال الملاحظة وتسجيل المعلومات ووصف الاحداث وتكوين الفرضيات (محمود أحمد درويش ، ٢٠١٨، ص ١١) ،ويمكن تعريف البحث العلمى إجرائياً بأنه تلك الجهود و الأنشطة العلمية المنظمة و البحثية التى يقوم بها أعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية من أجل التوصل إلى حلول لمشكلات يمكن أن تواجه المؤسسة أو البيئة أو المجتمع المحيط وذلك لتحقيق الأهداف المنشودة .

٦- **عضو هيئة التدريس:** "**Faculty Members**" يعرف عضو هيئة التدريس "بأنه ذلك الشخص المؤهل للقيام بواجباته ومسؤولياته نحو المعرفة وذلك من حيث الحفاظ عليها وتنميتها وتطويرها ومتابعة تطبيقها كذلك واجباته نحو التدريس من حيث التأهيل لإعداد الكوادر البشرية إعدادًا متميزًا ،كذلك نحو للبحث من حيث مساهمته في رفع المستوى العلمي في تخصصه ،والمحافظة على القيم الدينية والخلقية من حيث أصالتها وثرائها قدرة وسلوكًا (عبد المنعم أحمد حسين على ، ٢٠١١، ص ٥) ،كما يعرف عضو هيئة التدريس بأنه ذلك الشخص الحاصل على شهادة الدكتوراه والماجستير والدراسات العليا والبكالوريوس ويعمل بالوظائف التدريسية في الجامعة من أساتذة و وأساتذة مساعدين ومدرسين أو مدرسين مساعدين أو معيدين (عبد الله المجيدل ،٢٠١٠،ص ٢٩).

٧- **التحديات العالمية المعاصرة :** تعرف التحديات العالمية المعاصرة على إنها " مجموعة من التغيرات التكنولوجية والسياسية والاقتصادية والثقافية الكمية والكيفية الحالية والمستقبلية التى تحدث على المستوى المحلى والعالمى وتؤثر على مجالات المجتمع المختلفة وتتطلب التخطيط والمواجهة " (فتحى درويش عشيبة ،٢٠٠٩، ص ١٤٧) وتعرفها الباحثة إجرائياً على أنهامجموعة من المتغيرات النابعة من البيئة المحلية و العالمية و الدولية والتى تؤثر فى مؤسسات التعليم الجامعى بشكل مباشر وتشمل تلك المتغيرات الجوانب العلمية و الإقتصادية و السياسية و التكنولوجية و البيئية و الثقافية و التى تلزم الإدارة الجامعية بالجامعات المصرية متطلبات معينة لابد من توفيرها فى ضوء العولمة .

الدراسات السابقة :

هناك العديد من الدراسات التى تناولت الإدارة الجامعية و البحث العلمى وسوف يتم عرض الدراسات السابقة العربية منها والأجنبية طبقا للترتيب الزمنى بدءاً من الأقدم إلى الأحدث.

أولا: الدراسات العربية:

١- دراسة فاطمة عبدالمنعم محمد معوض بعنوان " تطوير الإدارة الجامعية في الوطن العربي في ضوء الفكر الإداري المعاصر"(٢٠١٣) هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على بعض الاتجاهات المعاصرة في الفكر الإداري وانعكاساتها على الإدارة الجامعية مثل إدارة التغيير وإدارة المعرفة وإعادة الهندسة وإدارة الجودة الشاملة واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلى وأظهرت نتائج الدراسة أن هناك قصوراً فى استقلال الجامعات العربية،كذلك وجود مركزية الإدارة البيروقراطية ،بالإضافة إلى عدم اختيار القيادات الجامعية وفق معايير موضوعية ، وضعف استيعاب الإدارة الجامعية لتكنولوجيا المعلومات والاتصال، وقصور التخطيط الإداري بالإضافة إلى نقص التمويل، وانتهى البحث بوضع مقترحات لتطوير الإدارة الجامعية وذلك من حيث الاستقلال الإداري والهياكل التنظيمية، وكيفية اختيار وتدريب القيادات الجامعية ،وقد أوصت الدراسة إلى ضرورة إعادة توزيع المسئوليات الإدارية والتنسيق بينها بما يتفق مع طبيعة هذه المهام وأهداف الجامعة.

٢- دراسة هانى محمد يونس بعنوان " دور الجامعة في تطوير البحث العلمي كمدخل لتحقيق مجتمع المعرفة : دراسة في المعوقات وإمكانية التأسيس "(٢٠١٤) هدفت هذه الدراسة إلى توضيح ملامح ومؤشرات مجتمع المعرفة وأنعكاستها على التعليم الجامعى العربى ،والتعرف على الصعوبات التى تواجه البحث العلمى فى الجامعات العربية وذلك لتقديم مقترحات حول كيفية تفعيل دور الجامعات فى النهوض بالبحث العلمى لتأسيس مجتمع المعرفة فى الوطن العربى واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها وجود فجوة واسعة بين القطاع الخاص وبين البحث العلمى وضعف الشراكة بينهما خاصة التعاون بين الجامعات وبين القطاعات الصناعية فى مجال البحث العلمى وقد أوصت الدراسة إلى ضرورة تبنى آليات واضحة لتسويق نتائج البحوث العلمية والتى يتم إعدادها فى المؤسسات البحثية .

٣- دراسة أحمد حسين عبد العاطى بعنوان "استراتيجية مقترحة لتطوير الانتاجية العلمية البحثية لأعضاء هيئات التدريس بالجامعات المصرية في ضوء المعايير العالمية لتصنيف الجامعات : دراسة تحليلية" (٢٠١٥) هدفت هذه الدراسة الى تقديم استراتيجية مقترحة لتطوير الانتاج العلمى البحثى لأعضاء هيئات التدريس بالجامعات المصرية في ضوء المعايير العالمية لتصنيف

الجامعات من خلال دراسة تحليلية ، واعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفى التحليلى ، وتوصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج أهمها ضرورة وضع استراتيجية مقترحة لتطوير الانتاجية العلمية والبحثية لأعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية في ضوء متطلبات التصنيف العالمي للجامعات وخبرات بعض الدول المتقدمة.

٤ – دراسة عبدالملك احمد على فارع بعنوان " معوقات توجه البحث العلمى الجامعى لخدمة احتياجات المجتمع وخطط التنمية : دراسة ميدانية في جامعة تعز"(٢٠١٦) هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على

معوقات عدم إسهام البحث العلمي الجامعي وتوجيهه لخدمة احتياجات المجتمع وخطط التنمية، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أن البحث العلمي غير موجه لخدمة احتياجات المجتمع وتنميته ، كذلك عدم وجود خريطة بحثية على مستوى الجامعة، وعدم وجود سياسة بحثية للدراسات العليا في الجامعة مرتبطة باحتياجات المجتمع، كما توصلت الدراسة إلى أن أبحاث أعضاء هيئة التدريس في الجامعة أبحاث شخصية هدفها الترقية،وليست لمعالجة مشاكل المجتمع وتقديم الحلول لها، كذلك عدم تخصيص الجامعة أي ميزانية للبحث العلمي لأعضاء هيئة التدريس، وقد أوصت الدراسة بضرورة وضع سياسة عامة واضحة المعالم للبحث العلمي تعكس اهتمام الجامعة بتنمية المجتمع مع تلبية لإحتياجاته بحيث تحتوى على أولويات البحوث،كذلك ضرورة إلزام الأقسام والكليات بوضع خريطة بحثية متكاملة تعبر عن احتياجات المجتمع من البحث العلمي .

٥–دراسة محمد ضياء زاهر بعنوان "منظومة البحث العلمى بمراكز البحث فى الجامعات المصرية: الواقع والمأمول" (٢٠١٦) هدفت الدراسة إلى تشخيص واقع المراكز البحثية التابعة لجامعة بنها، ورصد أهم المعوقات التي تواجه المراكز البحثية التابعة لجامعة بنها، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي وقد توصلت الدراسة إلى وضع مجموعة من المقترحات لتطوير المراكز البحثية التابعة لجامعة بنها أهمها وضع استراتيجية واضحة لهذه المراكز تتضمن آلية لقياس الأداء والتقييم، وتنمية قدرات الباحثين من خلال مجموعة من الدورات التدريبية والاستغلال الأمثل للموارد المتاحة.

٦- دراسة عبدالرازق، محمد بعنوان " تفعيل تمويل مشروعات البحوث العلمية الجامعية وإدارتها بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية: دراسة حالة "(٢٠١٦) هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على واقع تجربة برنامج تمويل المشروعات البحثية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، من أجل مراجعتها والوقوف على نتائجها وتقييم الجهود المبذولة لإنجاحها من قبل إدارة الجامعة،كذلك التعرف على أبرز الاتجاهات المعاصرة في تمويل وإدارة مشروعات البحوث العلمية الجامعية،و أبرز المشكلات الإدارية التي تواجه المستفيدين من برنامج تمويل المشروعات البحثية بالجامعة ،وقد أعتمدت الدراسة على منهج دراسة الحالة ، وتوصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أن المشكلات المادية جاءت فى المرتبة الأولى ، يليها المشكلات الإجرائية، ثم مشكلات التحكيم، والاتصال ، كما وضعت الدراسة تصور مقترح لتفعيل تمويل وإدارة مشروعات البحوث العلمية الجامعية يرتكز على مجموعة من الإجراءات منها إعادة تشكيل اللجنة الدائمة لتمويل المشروعات البحثية ،تطوير الهيكل التنظيمي لإدارة برنامج تمويل المشروعات البحثية.

٧- دراسة محمود فوزى بدوى، وعماد عبد الحكيم مصطفى بعنوان " تعزيز تنافسية التعليم العالى المصرى مدخلاً لتطوير واقع مؤسساته فى تصنيفات نخبة الجامعات العالمية" (٢٠١٨) هدفت هذه الدراسة الى التعرف على كيفية توظيف مدخل تعزيز تنافسية التعليم العالى المصرى بهدف تطوير واقع مؤسساته فى التصنيفات العالمية للجامعات، من خلال رصد مدى تنافسية التعليم العالى المصرى عالمياً ، وللوقوف على المشكلات والمعوقات التى تحول دون تحقيق التعليم العالى المصرى مكانة متميزة فى التنافسية العالمية، و استخدمت الدراسة اجراءات المنهج الوصفى التحليلى لوصف وتحليل التنافسية فى التعليم العالى ، وتوصلت الدراسة الى عدة نتائج أهمها ضعف امكانات وقدرات التعليم العالى المصرى على الوفاء بمعايير التنافسية العالمية، للوصول بمؤسساته الى مكانة مناسبة فى تصنيفات نخبة الجامعات العالمية،وخلصت الدراسة الى عدة توصيات أهمها ضرورة تعزيز التنافسية المتعلقة بالتعليم العالى المصرى، وتحسين واقع مصر على مؤشر الحرية الاقتصادية، مؤشر الشفافية العالمية، وتحسين جودة التعليم العام، ورفع ميزانية البحث العلمي.

٨-دراسة منى عبدالهادى حسين بعنوان "البحث العلمى : آفاق وتحديات "(٢٠١٩)تتناول هذه الدراسة أهمية الاستفادة من البحث العلمى فى حل مشكلات

المجتمع وتحسين جودة الحياة و التنمية الانسانية و قد أعتمدت الدراسة على المنهج الوصفى ، وقد توصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج أهمها وجود العديد من الأزمات والمشكلات التى تواجه البحث العلمى منها ضعف الانفاق وقلة توافر قاعدة بيانات وضعف الاصالة والابداع فى البحث العلمى وضعف توفير أخلاقيات البحث العلمى بصورة كافية ووجود قلة فى عدد الباحثين مع صعوبة تبادل المعلومات البحثية وقد أوصت الدراسة بضرورة تدريب الباحثين على مهارات البحث الجماعى وتشجيعهم ماديا ومعنوياً، و تفعيل استراتيجية التسويق الالكترونى للمشروعات البحثية وتسويق نتائجها من خلال نشر البحوث العلمية فى مجلات عالمية ومحلية،واعداد ميثاق أخلاقى للبحث العلمى يلتزم به كل باحث ومن يخل به يتعرض للعقوبات.

ثانيا: الدراسات الأجنبية، وتشمل:

١- دراسة Tuncer, M بعنوان "تحليل لتأثير الكفاءة الذاتية للكمبيوتر على كفاءة البحث العلمى وكفاءة استخدام المعلومات (٢٠١٣): هدفت هذه الدراسة إلى دراسة العلاقات المتبادلة بين الكفاءة الذاتية للكمبيوتر والقدرة على البحث العلمى ومحو الأمية الذاتية للمعلومات و قد أعتمدت الدراسة على المنهج الوصفى و قد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أن الكفاءة الذاتية للكمبيوتر لها أثر إيجابى على الكفاءة الذاتية لمحو الأمية المعلوماتية،كما إنها تؤثر بشكل إيجابى على الكفاءة الذاتية للبحوث العلمية ، وقد أوصت الدراسة بضرورة عقد مزيد من الدورات التدريبية متعلقة بمهارات إستخدام الكمبيوتر ، ومحو الأمية ، ومهارات البحث العلمي كذلك توصى الدراسة بضرورة دمج هذه الدورات ضمن المناهج الدراسية.

٢- دراسة Algadheeb, N A&Almeqren, M بعنوان " معوقات البحث العلمى فى ضوء عدد من المتغيرات "(٢٠١٤)تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على معوقات البحث العلمى التى تواجه أعضاء هيئة التدريس فى كلية التربية بجامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن (PNU) وتحديد الاختلافات فى العقبات حسب التخصص العلمى، العمر ، الحالة الاجتماعية ،الدرجة الأكاديمية ، وعدد الدراسات المكتملة ، والوقت منذ تلقى آخر درجة أكاديمية ،وقد تم إعداد استمارة إستبيان تشمل بيانات أولية لتحديد المعوقات التى تواجه البحث العلمى والتى تشمل المعوقات الشخصية والأسرية والتنظيمية والمهنية و المجتمعية ،وقد بلغت عينة الدراسة ٦٩ عضوامن أعضاء هيئة التدريس (من أصل ١١١) في الجامعة و وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج

أهمها وجود فروق كبيرة في المعوقات المجتمعية مرتبطة مع طول الفترة منذ أخر ترقية للدرجة الأكاديمية ،كما توصلت إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية لأى معوقات فيما يتعلق بالعمر أو الدرجة الأكاديمية أو التخصص العلمي،ووجود فروق ذات دلالة إحصائية في المعوقات المتعلقة بالمهارات وفقاً لعدد من الدراسات التي تم إعدادها .

٣- دراسة Altunay, E & Tonbul, Y بعنوان "دراسة مقارنة لمشروعات البحث العلمى بكليات التربية(٢٠١٥) تهدف هذه الدراسة إلى مقارنة مشروعات البحث العلمي لكليات التربية بالجامعات وذلك من حيث قدرتها على تحقيق التنمية الاجتماعية والرفاهية للمجتمع وكذلك القدرة على مواجهة المستقبل بثقة حيث قارنت الدراسة ١٢٦٦ مشروع بحث علمي (SRPs) قد تم إنجازها من قبل كليات التربية في كل من تركيا ، هولندا ، فنلندا والمملكة المتحدة ، و قد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أن معظم مشاريع البحث العلمي في كليات التربية في تركيا متعلقة بعمليات التعليم والتدريس والميادين غير التعليمية ، بينما كانت مشروعات البحث العلمي كليات التربية في كل من فنلندا وهولندا والمملكة المتحدة تدور حول الإدارة التعليمية،كما أوضحت الدراسة أوجه التشابه والاختلاف بين برامج التقويم الاستراتيجي (SRP) في كليات التربية في كل من تركيا وهولندا وفنلندا والمملكة المتحدة.

٤- دراسة . Al Hassan, E بعنوان "وجهات نظر طلاب الدراسات العليا فى جامعة الخرطوم – بالسودان حول استخدام الإنترنت فى البحث العلمى (٢٠١٥): هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على وجهات نظر طلاب الدراسات العليا في جامعة الخرطوم – السودان حول استخدام الإنترنت في البحث العلمي و قد أعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي ، و قد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أستخدام طلاب الدراسات العليا للإنترنت بدرجة كبيرة كمصدر رئيسي للمعلومات البحثية حيث كان طلاب المجلس العلمي في المركز الأول من حيث أستخدامهم الإنترنت ،بينما طلاب الدراسات الطبية والصحية في المركز الثاني وطلاب الدراسات الإنسانية والتربوية في المركز الثالث، وأخيرا طلاب مركز الدراسات الزراعية والبيطرية ،كما توصلت الدراسة إلى أن طلاب الدراسات العليا يواجهون العديد من المعوقات عند استخدام الإنترنت في البحث العلمي منها أن معظم المراجع على الإنترنت باللغة الإنجليزية ، كذلك إمكانية اختراق المواقع العلمية والبريد الإلكتروني ،كذلك توصلت الدراسة إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية لطلاب الدراسات العليا في استخدام الإنترنت لجمع المعلومات ترجع إلى نوع الشهادة المسجلة .

٥- دراسة Hatamleh, H, M بعنوان " معوقات البحث العلمى فى جامعة جادارا من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس "(٢٠١٦) هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على معوقات البحث العلمى من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس فى جامعة جادارا بدولة الأردن ،وقد بلغت عينة الدراسة ١٠٠ عضواً من أعضاء هيئة التدريس والتى تمثل ٨٠ ٪ من مجتمع الدراسة ، و قد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أن المعوقات المالية والإدارية احتلت المركز الأول ، يليها معوقات تتعلق بمهارات البحث العلمى ، يليها معوقات التحكيم العلمى للبحوث ، يليها معوقات نشر البحوث العلمية ،فى حين جاءت المعوقات الخاصة بأعضاء هيئة التدريس فى المرتبة الأخيرة ،كما توصلت الدراسة إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات عينة الدراسة حول معرفة مهارات البحث العلمى التى تواجه أعضاء هيئة التدريس فى جامعة جادرا وذلك من حيث متغير الجنس ،كذلك توصلت الدراسة إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات مجتمع الدراسة حول العقبات المتعلقة بمجال تحكيم البحوث العلمية ونشر الأبحاث ،والعقبات المالية و الإدارية ، وقد أوصت الدراسة بضرورة رفع مهارات البحث العلمى لدى أعضاء هيئة التدريس بالجامعة وذلك من خلال إشراكهم فى دورات متخصصة فى هذا المجال داخل الجامعة وخارجها،كذلك ضرورة وضع الأسس والتعليمات اللازمة والتى تنظم إجراءات إستلام البحوث وتحكيمها ونشرها في المجلات العلمية المتخصصة مع زيادة تمويل البحث العلمي.

٦- دراسة Özden, Bülent بعنوان " كيفية إجراء بحث علمى: دورة حول طرق البحث العلمى باستخدام نظام إدارة التعلم (LMS)(٢٠١٦) هدفت هذه الدراسة إلى تحديد التغييرات فى آراء وتصور مرشحى المعلمين نحو عملية البحث العلمى وكفاءتهم الذاتية فى هذه العملية وذلك عقب حضورهم دورة متعلقة بأساليب البحث العلمى والتى أجريت باستخدام "نظام إدارة التعلم" و التى تقوم على أساس أنشطة التعلم الطبقية و قد أعتمدت الدراسة على المنهج الوصفى التحليلى ،وقد تم استخدام مقياس الكفاءة البحثية العلمية وذلك لقياس مدى فاعلية البحث العلمى لدى مرشحى المعلمين،وقد تم استخدام استمارة إستبيان مكونة من ستة أسئلة وذلك لجمع البيانات ، و قد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أن آراء وتصور المعلمين المرشحين تجاه العلوم والمنهجية العلمية قد تغيرت حيث كانوا يصفون أنفسهم بأنهم غير مناسبين قبل حضورهم للدورة حيث تغير بشكل أفضل وشعر المعلمين المرشحين بأن لديهم قدرة لعمل بحث علمي.

٧- دراسة Reyes-Cruz,M بعنوان " المعتقدات والمفاهيم والدوافع البحثية الخاصة بأعضاء هيئة التدريس بكلية اللغات الأجنبية في ثلاث جامعات مكسيكية

"(٢٠١٨) هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على معتقدات الكفاءة الذاتية للبحوث ، والدوافع البحثية ، وتصورات أهمية البحوث و المعوقات البحثية لدى أعضاء هيئة التدريس بكلية اللغات الأجنبية فى ثلاث جامعات مكسيكية ، و قد أعتمدت الدراسة على المنهج الوصفى التحليلى، وقد تكونت عينة الدراسة من ١٠٠ أستاذ ومحاضر للغات الأجنبية فى ثلاث جامعات مكسيكية و قد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أن أعضاء هيئة التدريس يرون أن ضيق الوقت هو عقبة رئيسية لإجراء البحوث،كذلك توصلت الدراسة إلى أن الكفاءة الذاتية لدى أعضاء هيئة التدريس بكلية اللغات الأجنبية فى ثلاث جامعات مكسيكية كاد تكون محدودة فلديهم ضعف فى المهارات المطلوبة لعمل البحوث العلمية ،وقد أوصت الدراسة بضرورة وجود حوافز لدى أعضاء هيئة التدريس بالجامعة لإجراء مزيد من البحوث العلمية ،كذلك ضرورة التفكير في إجراء المزيد من البحوث الميدانية لحل المشكلات المجتمعية .

٨- دراسة Akyürek, E& Afacan, Ö بعنوان " **معوقات البحث العلمى لدى طلاب الدراسات العليا: معهد العلوم التربوية** "**دراسة حالة** "(٢٠١٨) هدفت هذه الدراسة إلى تحديد معوقات البحث العلمى التى يواجهها طلاب الدراسات العليا معهد العلوم التربوية عند إجراء البحث العلمى وذلك للتعرف على خبراتهم من حيث معارفهم ومهاراتهم البحثية العلمية وذلك لتقديم المقترحات اللازمة لحل هذه المعوقات و قد أعتمدت الدراسة على منهج دراسة حالة حيث أجريت مقابلات منظمة مع المشاركين فى الدراسة متضمنة أسئلة تدور حول مشكلات البحث العلمى فى الدراسات العليا ، وأهم الحلول اللازمة لحل هذه المشكلات ،وقد أوصت الدراسة بأن تكون هناك دورات عملية تعليمية متعلقة بكيفية إعداد البحوث العلمية حتى يمكن توجيه الطلاب نحو كيفية الوصول إلى الموارد البحثية.

٩- دراسة Tuncer, M & Bahadir, F.,بعنوان "**العلاقات بين اتجاهات النجاح والكفاءة الذاتية فى البحث العلمى ومهارات التفكير ما وراء المعرفة (٢٠١٨)** هدفت هذه الدراسة إلى تحديد العلاقات بين ما وراء المعرفة والتوجه نحو الإنجاز والكفاءة الذاتية للبحث العلمى، و قد أعتمدت الدراسة على منهج الوصفى التحليلى، و قد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أن مهارات التفكير ما وراء المعرفة لها تأثير على كل من اتجاهات النجاح والكفاءة الذاتية فى البحث العلمى،فتوجيهات النجاح أثرت بشكل إيجابى على التفكير المعرفى الفكرى، ومن ناحية أخرى كان للاكتفاء الذاتى فى البحث العلمى له تأثير ضئيل سلبًا على مهارات التفكير المعرفى ،وقد أوصت الدراسة بضرورة إستخدام المدربين لأنشطة تحفيزية في عمليات التتبع والتعلم لتنمية مهارات

التفكير ما وراء المعرفة وذلك بعد الانتهاء من الأنشطة الموجهة نحو النجاح فمن خلالها يمكن الحصول على ردود فعل إيجابية حول إدراك الطلاب للبحث العلمي،وفى رفع مستوى الاكتفاء الذاتي.

١٠- دراسة Sever, I &et-al بعنوان " استخدام إستراتيجية التعلم العكسى لتحسين مهارات البحث العلمى للمعلمين المرشحين (٢٠١٩) هدفت هذه الدراسة إلى معرفة تأثير دورة طرق البحث العلمى المقدمة من خلال التعلم العكسى فى إحدى الجامعات التركية على مواقف المعلمين المرشحين تجاه البحث العلمى و التى استغرقت ١٢ أسبوعًا و قد أعتمدت هذه الدراسة على منهج الوصفى التحليلى ، و قد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها وجود بعض المعوقات فى تنفيذ إستراتيجية التعلم العكسى منها مواقف السلبية للطلاب تجاه البحث العلمى ودورة طرق البحث العلمى ، كما توصلت الدراسة إلى أن ثقافة التعلم عاملاً مهماً في ممارسة التعلم العكسى بفاعلية.

تعليق على الدراسات السابقة:

بإستقراء الدراسات السابقة المرتبطة بالبحث الحالى يمكن إستخلاص مجموعة من المعطيات كالتالى :.

*أعتمدت معظم الدراسات السابقة على المنهج الوصفى التحليلى ففى الدراسات العربية فنجد دراسة عبدالملك احمد علي دراسة ميدانية (٢٠١٦)،أما دراسة فاطمة عبدالمنعم محمد معوض (٢٠١٣) كانت دراسة نظرية ،بينما كانت دراسة أحمد حسين عبد العاطي (٢٠١٥) دراسة تحليلية ،فى حين كانت دراسة عبدالرازق محمد(٢٠١٦) دراسة حالة ،أما فى الدراسات الأجنبية فنجد معظمها استخدمت المنهج الوصفى التحليلى بينما استخدمت دراسة Altunay, E& Tonbul, Y (٢٠١٥) المنهج المقارن وذلك لمقارنة مشاريع البحث العلمي لكليات التربية و التابعة للجامعة وذلك من حيث قدرتها على تحقيق التنمية الاجتماعية والرفاهية للمجتمع وكذلك القدرة على مواجهة المستقبل بثقة.

*تتفق الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة التى استعانت بالمنهج الوصفى نظراً لما ينطوى عليه هذا المنهج من رصد للواقع، وما يتبع ذلك من تحليل وتفسير لهذا الواقع استناداً إلى الدراسات والأبحاث والمصادر التى تناولته فهذا المنهج يعتبر هو الأنسب فى التعرف على واقع البحث العلمي بالجامعات المصرية ومعوقات تطبيقه من وجهه نظر أعضاء هيئة التدريس وذلك حتى يمكن وضع آليات مقترحة لتفعيل دور الإدارة

الجامعيـة فـى مواجهـه معوقـات البحـث العلمـى التـى تواجـه أعضـاء هيئـة التـدريس بالجامعات المصرية على ضوء التحديات العالمية المعاصرة .

*أن هناك إتفاق على الإهتمام بالبحث العلمى وتعظيم الدور الذى يؤديه فى التنمية و التقدم والذى أولته كثير من الدول المتقدمة وقدمت كل ما يحتاج إليه من متطلبات سواء كانت مادية أو معنوية فهو الدعامة الأساسية للإقتصاد و التطور كما أتفقت معظم الدراسات السابقة بأن معظم المعوقات التى تواجه أعضاء هيئة التدريس بالجامعات فى ممارسة أدوارهم بالبحث العلمى فى الجامعات أو فى تحقيق الأهداف المنشودة من أجراء البحوث العلمية سواء كان على مستوى الجامعة أو على المستوى الشخصى قد ترجع إلى عدم توافر الحوافز ،نقص المراجع والكتب الحديثة، والفهارس الخاصة بالبحث العلمي، ونقص الخدمة الالكترونية، وتدنى مستوى البحوث، و من الدراسات التى أبرزت هذا دراسة أحمد حسين عبد العاطى (٢٠١٥)،دراسة محمود فوزي بدوي (٢٠١٨)،كذلك توجد دراسات أكدت على ضرورة تفعيل دور الجامعة في تطوير البحث العلمي مثل دراسة عبد الرازق محمد (٢٠١٦)،دراسة هانى محمد يونس (٢٠١٤)، أما الدراسة الحالية فهى تنطلق من أن أعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية قد يتعرضون إلى العديد من المعوقات الأكاديمية و الإقتصادية والاجتماعية والتى تعيقهم فى ممارسة البحث العلمى لذلك تحاول هذه الدراسة التعرف على هذه المعوقات وقياس مدى قوة كل منها، مما يفتح آمال جديدة للباحثين المهتمين بهذه المشكلة حيث إنها تشكِّل من وجهة نظر كثير من الباحثين المعوق الرئيس فى تطور البلدان العربية في مختلف المجالات ويعد تجاوز هذه مرحلة التخلف أوالالتحاق بركب البلدان المتقدمة مرهون بما نحققه من إنجازات في مجال البحث العلمي فهو مركب النجاة الوحيد لبلداننا.

ويمكن إجمال جوانب الإستفادة من الدراسات السابقة فيما يلى :.

*إن نقطة إنطلاق الدراسة الحالية يبررها كثير من توصيات الدراسات السابقة فقد اوصت بعضها بضرورة وجود دورات عملية تعليمية متعلقة بكيفية إعداد البحوث العلمية حتى يمكن توجيه الباحثين نحو كيفية الوصول إلى الموارد البحثية ،كذلك ضرورة استخدام النظم الإدارية الحديثة في إدارة البحث العلمي مع توفير بنية متكاملة للعمل البحثي و تبنى آليات واضحة وذلك لتسويق نتائج البحوث العلمية والتى يتم إعدادها فى المؤسسات البحثية مثل دراسة Akyürek, E (٢٠١٨) ،دراسة هانى محمد يونس (٢٠١٤).

*أفادت بعض الدراسات السابقة الدراسة الحالية فى توضيح أدبيات الدراسة مثل دراسة فاطمة عبدالمنعم محمد معوض (٢٠١٣) ،ودراسة هانى محمد يونس (٢٠١٤) وهناك بعض الدراسات التي تم الإستناد إليها فى بناء إداة الدراسة مثل دراسة Algadheeb, N (٢٠١٤) ،دراسة Hatamleh, H, M (٢٠١٦).

*استفادت الدراسة الحالية من الدراسات السابقة و خاصة الدراسات الأجنبية من خلال معرفة الإطار النظرى رغم أختلاف العينة والأهداف والأزمنة و الأماكن التى أجريت فيها .

ومن خلال عرض الملاحظات على الدراسات السابقة و أوجه الإستفادة منها و أهم ما تميزت به وجدت بعض الإختلافات بين هذه الدراسات و الدراسة الحالية فى إنها إستهدفت التعرف على الأسس الفكرية للبحث العلمي بالجامعات المصرية ،والأسس النظرية للإدارة الجامعية ودورها في مواجهه معوقات البحث العلمى التى تواجه أعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية ،كذلك واقع البحث العلمي بالجامعات المصرية ومعوقات تطبيقه من وجهه نظر أعضاء هيئة التدريس،وذلك حتى يمكن صياغة آليات مقترحة لتفعيل دور الإدارة الجامعية فى مواجهه معوقات البحث العلمى التى تواجه أعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية على ضوء التحديات العالمية المعاصرة.

منهج البحث و أدواته

اعتمد البحث على المنهج الوصفى نظراً لما ينطوى عليه هذا المنهج من رصد للواقع، وما يتبع ذلك من تحليل وتفسير للظاهرة استناداً إلى الدراسات والأبحاث والمصادر التى تناولته، كما تم إعداد استمارة تتضمن واقع دور الإدارة الجامعية فى مواجهه معوقات البحث العلمى من وجهه نظر أعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية خاصة و أن هذا المنهج لايقف عند حد جمع وتصنيف البيانات حول مشكلة الدراسة أو وصف ما هو قائم و إنما يمتد إلى تحليلها وتفسيرها بما يفيد فى الوصول إلى أليات ذات مغزى حول المشكلة موضع الدراسة .

محاور البحث

يسير البحث وفقاً للمحاور التالية :

المحور الأول: الأسس النظرية للبحث العلمي و للإدارة الجامعية ودورها في مواجهه معوقات البحث العلمى التى تواجه أعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية .

المحور الثانى :. إجراءات الدراسة الميدانية و نتائجها .

المحور الثالث:. آليات مقترحة لتفعيل دور الإدارة الجامعية فى مواجهه معوقات البحث العلمى التى تواجه أعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية على ضوء التحديات العالمية المعاصرة.

وسيتم تناول محاور البحث فيما يلي:

المحور الأول: الأسس النظرية للبحث العلمي و للإدارة الجامعية ودورها في مواجهه معوقات البحث العلمى التى تواجه أعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية.

يتناول هذا المحور بعدين البعد الاول البحث العلمى فى الجامعات المصرية (إطار نظرى) و ذلك من حيث (ماهية البحث العلمى– أهميته– أهدافه – أنواعه – خصائصه –مقوماته – أخلاقياته– معوقاته)،أما البعد الثانى فهو الإدارة الجامعية بالجامعات المصرية (إطار نظرى) وذلك من حيث(ماهية الإدارة الجامعية – خصائص الإدارة الجامعية الجيدة –معايير اختيار الإدارة الجامعية– تحديات الإدارة الجامعية–واقع الإدارة الجامعية فى الجامعات المصرية–واقع البحث العلمي بالإدارات الجامعية فى الجامعات المصرية).

البعد الأول :. البحث العلمى فى الجامعات المصرية (إطار نظرى)

سوف نتناول بعد البحث العلمى فى الجامعات المصرية (إطار نظرى) من حيث (ماهية البحث العلمى– أهميته– أهدافه – أنواعه – خصائصه –مقوماته – أخلاقياته– معوقاته).

أ– ماهيه البحث العلمى

هناك العديد من المفاهيم المختلفة التى أطلقت على البحث العلمى نظراً لأختلاف طبيعة المؤسسات التى تعمل به من جهه و أختلاف وجهات نظر والإهتمامات البحثية من جهة أخرى ،ويتكون مفهوم البحث العلمي من كلمتين الأولى "البحث" وهى مشتقة من مصدر الفعل الماضي بحث ومعناه: بحث، سعى، تحرى ، تتبع والكلمة الثانية "العلمي" وهو كلمة مشتقة من كلمة العلم ومعناها: المعرفة، التجريب الحقيقة ،ومن هنا يمكن تعريف البحث العلمي بأنه عمل فكري منظم يقوم به شخص مؤهل ومدرب وهو

الباحث من أجل جمع و تنظيم الحقائق وتفسيرها فى ضوء النظريات العلمية بهدف الوصول إلى حل مشكلة أو للإضافة إلى المعرفة (عبد الرشيد حافظ ،٢٠١٢،ص ٣).

كما يعرف البحث العلمى أكاديمياً بأنه :" أسلوب منظم في جمع المعلومات وتدوين الملاحظات والتحليل الموضوعي لتلك المعلومات باتباع أساليب ومناهج علمية محددة بقصد التأكد من صحتها أو تعديلها أوإضافة الجديد إليها ومن ثم التوصل إلى بعض القوانين والنظريات والتنبؤ بحدوث مثل هذه الظواهر والتحكم في أسبابها (محمود أحمد درويش ، ٢٠١٨، ص ١١)، كما يعرف البحث العلمي بالجامعة على أنه تلك الأنشطة العلمية التى يؤديها أعضاء هيئة التدريس والتي تشمل على أداء الدراسات العلمية والنظرية والميدانية وذلك في مجالات العلوم الإنسانية،أوالقيام بالدراسات و الأنشطة المعملية في مجال العلوم الطبيعية أوالتخصصات العلمية والتى تتطلب منهم القيام بتأليف الكتب سواء كانت مؤلفات تعليمية أو ثقافية عامة أو مرجعية (سعود عيد العنزى ،٢٠١١،ص١٨٤١) ،كما يعرف على أنه ذلك النشاط الذي يقوم فى أساسه على الطريقة المنهجية في البحث عن حقائق الظواهر بقصد تفسيرها وتحديد العلاقات بينها والتحكم فيها والتنبؤ بها، حتى يمكن إحداث إضافات جديدة أو تعديلات في مختلف ميادين المعرفة، مما يسهم في تقدمها لفائدة الإنسان وتمكينه من أنشاء حضارته(عبد الله المجيدل ،٢٠١٠،ص ٢٨)،كما يعرف على أنه ذلك النهج لتوليد المعرفة التي تتحول إلي ممارسات تتطور مع مرور الوقت بسبب فائدتها "(أمل سعيد محمد ،٢٠١٣،ص ٢٥٦).

مما سبق يتضح أن مفهوم البحث العلمي يقع ضمن إطار مفهوم العلم فهو يتبع المنهج العلمى أو الطريقة العلمية لتحقيق أهداف العلم فهو الوسيلة لإستفسار الدقيق و المنظم يقوم بها الباحثون للوصول إلى الحقائق أو إكتشاف حقائق أو علاقات جديدة لحل مشكلة ما وعلى الرغم من تعدد تعريفات البحث العلمى وعدم إتفاق الباحثين على تعريف محدد بسبب تعدد أساليب البحث العلمى وعدم تحديد مفهوم متفق عليه لمفهوم العلم إلا إنها جميعها تتفق فى النقاط التالية :.

*أنه محاولة منظمة تتبع منهج و أسلوب معين فهو لا يعتمد على الطرق غير العلمية .

*يهدف إلى زيادة المعلومات والحقائق التى يعرفها الإنسان لتوسيع دائرة معارفه حتى يكون أكثر قدرة مع التكيف مع مجتمعه و بيئته و السيطرة عليه.

*يختبر المعارف و المعلومات التى تم التوصل إليها ولا يعلن عنها إلا بعد ما يتم الكشف عنها وفحصها و التأكد منها بالتجارب العملية.

*يسعى دائماً لتذويد المجتمع بالعلم والمعرفة والمساهمة الإيجابية في تقديم الحلول والمشكلات.

*يستخدم مجالات الحياه بجميع ميادينها وجميع مشكلاتها على حد سواء فينظر له نظرة شمولية ليدخل فى نطاقه جميع أعمال البحوث.

ب – أهمية البحث العلمي:

يعتبر البحث العلمى أحد الوظائف الأساسية و المهمة للتعليم الجامعى لأنه العمود الفقرى فى إنشاء المراكز البحثية و الجامعات كما أنه عامل مهم فى رفع أداء أعضاء هيئة التدريس بالجامعات بمختلف تخصاصاتهم وزيادة فعالية ونجاح عملية التدريس فهو الأساس الذى تنطلق منه الجامعة فى تحقيق وظائفها وأهدافها ، فلم يعد البحث العلمى رفاهية يمارسها أعضاء هيئة التدريس للحصول على الترقية الأكاديمية بل أصبح ضرورة حياتية تتطلبها حركة التنمية الاجتماعية و الاقتصادية و النفسية الشاملة للمجتمعات ولهذا فقد أدركت الدول المتقدمة عظمة الدور الذى يلعبة البحث العلمى فى السيطرة على البيئة المحيطة للأفراد وفى استمرار تقدمها وتطورها، وبالتالي تحقيق رفاهية شعوبها والمحافظة على مكانتها (أحمد محمود عبد المطلب،٢٠٠٦،ص ٢٥)، وبشكل عام يمكن توضيح أهمية استخدام البحث العلمى فيما يلى:.

*يتيح مزيد من الفرص للحصول على المعلومات والبيانات المطلوبة وتقديم التفسير العلمي للظواهر الأنسانية والطبيعية المختلفة (مدحت أبو النصر، ٢٠١٧، ص ٤١) .

*يهيئ طرق الحصول على بيانات دقيقة عن الظواهر بأقل جهد.

*يمكن من تصميم واختيار البرامج المتنوعة و المناسبة لقدرات الأفراد و التى تساعد على تغطية جوانب المشكلات المختلفة (جيهان كمال محمد ،٢٠١٠،ص٧٢)

*يسهم فى عمليات الانتقاء و التوجيه وفى التعرف على إستعدادات و الميول و الاتجاهات والقدرات الخاصة بالأفراد و الجماعات.

*يسهم فى تشخيص نقاط القوة و الضعف و فى تفسير الأسباب و العوامل المرتبطة بالظواهر.

ومن خلال ما سبق يمكن القول أن أهمية البحث العلمى تتضح فى أنه يعمل على التعرف على كل ما هو جديد و إكتشاف الميول إحياء الأفكار القديمة والتحقق منها تحقيقاً علمياً دقيقاً ، وبالتالي تطويرها للوصول إلى اكتشافات جديدة ، كما يسمح البحث العلمي بفهم جديد للماضي في سبيل انطلاقة جديدة للحاضر ورؤيا استشرافية للمستقبل فهو السبيل فى تحقيق الرغبات و الطموحات و المنافع العلمية والثقافية للأفراد و المجتمعات عن طريق التزود بالوسائل العلمية اللازمة فى رفع الإنتاج فهو طريقة منظمة ذو خطوات علمية فى مواجهة مشكلات يومية عامة .

جـ – أهداف البحث العلمى

يحظي البحث العلمي اليوم اهتمام غير مسبوق في كثير من البلدان النامية والبلدان المتقدمة وقد يرجع هذا الاهتمام إلي ما يسعي إليه البحث العلمي إلي تحقيقه من أهداف تنبع من حاجات المجتمع وخصائصه،وتتفق مع طموحات وتطلعات أفراده فهو يعد ركناً أساسياً من أركان المعرفة الإنسانية فى مختلف ميادينها فهو السمة البارزة فى العصر الحديث فالبحث العلمى من خلال دراسة أى ظاهرة او موضوع يسعى إلى تحقيق إلى العديد من الأهداف منها:-

*الكشف عن معارف جديدة من خلالها يمكن تقديم حلول وبدائل تساعد فى تعميق فهم للأبعاد المختلفة للظاهرة محل الدراسة .

*دراسة واقع النظم لتعرف على المشكلات البارزة و العمل على تقديم الحلول المناسبة بقصد زيادة كفاءتها الداخلية و الخارجية (الحسن محمد المغيدى ،٢٠١٠،ص ١٨).

*المساعدة فى تحديد فاعلية الطرق و الأساليب المستخدمة و العمل على تطويرها

*إيجاد آليات مناسبة لتعزيز الأتصال بين مراكز البحوث والاستشارات المتخصصة في الجامعة.

*العمل على تنمية قدرات أعضاء هيئة التدريس فى مجال العلوم والتكنولوجيا وتوفير المناخ الملائم لرفع كفاءتها وفعاليتها(محمد زياد حمدان ، ٢٠١٥، ص ٦٣).

*تطوير المعرفة الأنسانية في البيئة المحيطة بكافة أبعادها وجوانبها في الطبيعة والسياسة والاقتصاد والتكنولوجيا والادارة والاجتماع وغيرها من المعارف الانسانية.

ومن خلال ما سبق يمكن القول أن البحث العلمى لايمكن أن يؤدى دوره أو يحقق أهدافه إلا من خلال المؤسسات الجامعية لما لها من أهمية وريادة فهى تلعب بصفة عامة دوراً كبيراً فى عمليات التطوير لأن الجامعات هى مصدر الكفاءات و المؤهلات العالية و التى تعد عملات ضرورية فى تحقيق الإبداع والتطوير الأمر الذى يتطلب ضرورة إدراك بأن البحث ليس هدفاً فى حد ذاته فهو لا يكون ذو أهمية إلا إذا ترجم إلى تطبيقات عملية ومن هنا يتوجب على الجامعات المصرية أن تتعامل مع التطورات العلمية الحديثة من خلال برامج البحث العلمى و التخطيط العلمى الجيد مما يفرض عليها مشاركة فعالة بين الجامعات المصرية ومختلف القطاعات و المؤسسات لإثراء عملية البحث العلمى فى الجامعة الأمر الذى ينعكس بشكل إيجابى على أعضاء هيئة التدريس بها وعلى التطور العام و على ثراء الجامعات المصرية.

د- أنواع البحث العلمى

يعد البحث العلمى أسلوب دراسة عميقة لمشكلة من المشكلات و التى تواجه المجتمع فى إى فرع من فروع العلوم التكنولوجية و الطبيعية وفى إى فرع من فروع المعرفة الإنسانية لتحقيق أهداف معينة من خلال إتباع أساليب علمية مقننة ويمكن تصنيف البحوث العلمية بشكل عام إلى عدة أنواع تتمثل فى:.

١- البحوث الأساسية(الأكاديمية) :. غالباً ما يكون نطاقها في مجال العلوم الطبيعية النظرية والتى تهدف إلى زيادة المعارف العلمية أو الوصول إلى إكتشافات علمية جديدة كما تهدف إلى معرفة قوانين الطبيعة وتفسير ظواهرها ، كما تؤسس للبحوث التطبيقية ويعد هذا النوع من البحوث لها فوائد مادية غير مباشرة وعادة ما توجد هذه الأنواع من البحوث فى المعاهد والجامعات بهدف الترقية العلمية و النشر.

٢- البحوث التطبيقية :. وتقوم على أساس أستخدام النظريات في مجال الطبيعية التطبيقية المختلفة و التى تكون أهدافها محددة بشكل أكثر دقة من البحوث الأساسية وتكون عادة موجهة نحو إيجاد حل لمشكلة من مشكلات الإنتاج أو إيجاد معرفة علمية جديدة بحيث يمكن تسخيرها والاستفادة منها في الواقع وتصبح ذات مردود إجتماعى أو أقتصادى وتأتى نتيجة البحوث التطبيقية فى شكل أطر و أنظمة و نماذج معرفية قابلة للإستخدام فى الحياة اليومية(سعد الدين أحمد عكاشة،٢٠٠٠، ص٣٢).

٣- البحوث التقويمية :. وهى ذلك النوع من البحوث التى تستهدف الوصول إلى أحكام بمدى فاعلية مشروع ما أو خطة عمل أو مؤسسة ما معتمدة فى ذلك على أسس ومعايير وقواعد يحتكم عليها وهذه الأحكام لها أهمية خاصة فى التوصل إلى القرارات

الصحيحة و الخاصة بموضوع التقييم و فى التعرف على جوانب القوة و الضعف و فى آليات التحسين و التطوير .

٤-بحوث التطوير :.وتهدف إلى نقل التكنولوجيا المعاصرة وتوظيفها والأستفادة منها وتطوير تقنيات محلية مناسبة لمتطلبات المؤسسات الصناعية والخدمية .

٥- بحوث العملية الإجرائية :. وهى ذلك النوع من البحوث التى تكون مقصورة على ممارسات مؤسسات خاصة أو برامج بهدف التعرف على جوانب القصور فيها و تطوير وتحسين أساليب العمل بها و التى من شأنها ترفع أداء العاملين بها وهذه البحوث تقتصر نتائجها على المواقف الخاصة أى نتائجها غير قابلة للتعميم على مواقف أخرى كما إنها لاتتقيد بفرضيات معينة أو خطط ثابتة بل بتطور خطة البحث ليتم تعديل الفرضيات حسب النتائج المرحلية (نضال كمال الكيلانى ،٢٠١٦، ص ٤٣).

ومن خلال ما سبق يمكن القول أن التطور العلمى والتكنولوجى فى جميع مجالات الحياه مكن الأفراد والجماعات من الاستفادة من جميع البحوث للأغراض الاستثمارية لوجود الارتباط الكامل بين كافة أنواع البحوث ولا يوجد فى الوقت الحاضر معايير علمية يمكن الاستناد عليها فى التمييز بين أنواع البحوث وإذا كان الأمر يتطلب التمييز بين أنواع البحوث فإنه يمكن تقسيمها بحسب أولوياتها وذلك من حيث الموضوعات ذات الأولوية فى البحث والدراسة أو تقسيمها إلى أبحاث مباشرة وهى التى يمكن تنفيذ نتائجها فى الوقت الحالى ، وأبحاث غير المباشرة وهى التى لايمكن تنفيذ نتائجها فى الوقت الحالى.

هـ - خصائص البحث العلمى

بالرغم من الإختلاف الواضح بين العلوم الطبيعية والإنسانية، إلا أن العلوم بشكل عام لها خصائص عامة مشتركة تجعلنا نخلع عليها لفظ علم والتي تجعلها تصل إلى أهدافها، سواء كان هذا البحث تطبيقيًا أو نظريًا والتى تنعكس على الواقع العملي و من هذه الخصائص ما يلى:-

١- الصدق: يعد البحث العلمى وسيلة من وسائل الاستدلال فى الكشف عن طبيعة الظواهر المختلفة، كالمشاهدة والتجربة والتطبيق العملى ، لذلك يجب تميزه بالصدق والثبات حتى تصبح الظاهرة يمكن التنبؤ بها فى الظروف المماثلة.

٢- استبعاد المعلومات غير الصحيحة : يبدأ البحث العلمى باستبعاد المعلومات الخاطئة ، وعلى الباحث أن يطهر عقله منذ البداية من كل ما يعوق قدرته على التوصل للحقائق وما قد يقوده للخطأ.

٣- الموضوعية : وهي من أهم خصائص البحث العلمي والتى تعنى أن ينظر الباحث لمادة بحثه نظرة موضوعية بعيدة عن أهوائه الشخصية بإستخدام الحقائق التي تدعم البحث العلمي، والمقاييس العلمية في تدعيم دراسات البحث، و أدوات وأساليب تتسم بالصدق والثبات وذلك فى الوصول إلى النتائج .

٤-دقة المفاهيم والصياغة العلمية (تحويل الكيف إلى الكم): يتعرف الإنسان على ما حوله من أشياء إما بالإدراك الفطرى من خلال الحواس ، أو من خلال الإدراك العلمى (الكمى الذى يعتمد على القياس) حيث يتحول التعبير الكيفى عن طريق الحواس إلى تعبير كمى ، فيتعرف على الأشياء بعناصرها وتركيبها وقياساتها(جيهان كمال محمد ،٢٠١٠،ص ٧٢) .

٥-الاعتماد على النتائج العلمية السابقة : العلم له طبيعة تراكمية فالنتائج التى توصلت إليها البحوث الأخرى هى بمثابة مقدمات للبحث الحالى حتى يكون فيه إضافة جديدة ، وإلا يكون تكراراً لافائدة منه، بمعنى أن البحث العلمى نتاجاً لباحثين عديدين ، ولذلك يصنف البعض الباحثين بأنهم طوابق فى بناء واحد يكمل بعضهم البعض .

٦-التعميم :.فالباحث يكتفى بملاحظة بعض النماذج ثم يحاول الكشف عن القوانين العامة التى تخضع لها جميع الحالات المتشابهة و التى لم تدخل فى نطاق البحث ويفيد فى التنبؤ بما يمكن أن يحدث للظواهر تحت ظروف معينة.

٧- البناء المنظم : الحقائق العلمية ليست حقائق مبعثرة بل إنها تتداخل وتنتظم فى نظام يتميز به البناء العلمى ،فلا يوجد انفصال بين العلوم فكل علم يتخذ من قواعد العلوم الأخرى سنداً فى حل مشاكله.

٨- الدقة فى تحديد الأبعاد الزمنية والمكانية :حيث يشترط في البحث العلمى تحديد مسرح الدراسة تحديدا دقيقاً وذلك حتى يمكن الوصول إلى نتائج جيدة وهذا يتوقف على مدى حجم المشكلة المدروسة حيث كلما صغرت مشكلة الدراسة كلما أرتقت النتائج إلى مستويات جيدة بحيث يستطيع الباحث تغطية عمله وإتمامه طبقاً لمؤهلاته وإمكانياته الشخصية والمادية سواء(محمد سعيد السماك ،٢٠١٢،ص٢٥).

ومن خلال ما سبق يتضح أن البحث العلمى يشترط فيه توافر كافة الشروط من تحديد دقيق لمشكلة البحث إلى تحديد فروضه العلمية ودوافعه ومنهجه ووسائله وبياناته والمعلومات الأخرى ذات علاقة انتهاءاً بتحديد النتائج وصياغتها بحيث يخرج البحث العلمى كسلسلة مترابطة الحلقات ومتكاملة بعبارات دقيقة غير قابلة للتأويل أو الجدل والتى يمكن الإعتماد عليها في إتخاذ القرارات المناسبة.

و – مقومات البحث العلمى.

يرتكز البحث العلمى على مجموعة من المقومات فى مؤسسات التعليم الجامعى تتمثل فى:.

١– وجود سياسة علمية تنظم وتيسر عمل البحث العلمى :. فالسياسة العلمية تكون إطاراً قانونيا لما تأخذه من قرارات مبنية على المعلومات الدقيقة و التى تساعد على تحقيق الأهداف العلمية و التى من خلالها تدعم البحوث العلمية بإنشاء المؤسسات البحثية و الأجهزة ورصد الأموال التى تساعد فى تنفيذه فى ظل خطط وإستراتيجيات وبرامج يتضمنها التخطيط العلمى للدولة .

٢– وجود مؤسسات للبحث العلمى :. فهمها كانت السياسة العلمية لأى دولة محكمة فالبحث العلمى لا يذدهر أو ينمو أو يتطور بها إلا بتوافر مؤسسات تقوم بتنفيذ الأبحاث مثل الجامعات والمراكز والمؤسسات البحثية التى توضع برامج للبحوث العلمية و التى تسهم فى خدمة المجتمع .

٣– توافر الباحثين و المساعدين في أعمال البحث :.فالعنصر البشرى يعد من أهم مقومات البحث العلمى و يعد التهاون فى دعم المؤسسات البحثية للموارد البشرية بها يؤدى إلى ضعف المؤسسات البحثية نفسها(سامى سلطى عريفج ، ٢٠٠١ ، ص ٧٧)

٤– توفر الأدوات و الأجهزة و المعامل اللازمة للبحث العلمى :.و التى تعد من الدعامات اللازمة للقيام بالبحوث العلمية فى مؤسسات التعليم الجامعى و التى تزود من قدرات و إمكانيات أعضاء هيئة التدريس و التى لا يمكن توافرها بدون رصد أموال كافية لها لذلك يجب أن يتم رصد هذه الأموال لمؤسسات التعليم الجامعى وسائر مؤسسات البحث العلمى .

٥ – المناخ العلمى المناسب:. فالبحث العلمى يتطلب محيطاً و مناخاً مناسباً يوفر الطمأنينة و الحرية للقائمين على البحث العلمى وتوفير شتى السبل الميسرة للقيام بها

وتأمين المستقبل دون معاناه إضافاة إلى ذلك وجود حوافز للباحثين على العمل و الإنتاج وتقدير إنتاجهم و عطائهم بمختلف الوسائل .

٦- التمويل:. فالسياسات البحث العلمى فى مختلف دول العالم تعتمد بشكل رئيسى على التمويل ذلك لأن البحث العلمى هو السبيل إلى التنمية الشاملة و هى السبيل إلى الرفاهية و الرخاء و قد أدركت الدول المتقدمة هذه الحقيقة فسارعت إلى دعم البحث العلمى و تمويله وقامت بإنشاء المعاهد و المراكز البحثية.

ز- أخلاقيات البحث العلمى:.

المعايير الأخلاقية لأى علم من العلوم بنيت على أساس المهنة العلمية التى تتضمن البحث عن المعرفة واستبعاد الجهل وحل المشكلات العلمية ،وهناك الكثير من معايير السلوك التى لها أساس خلقى عام لذا يجب على الباحث العلمى الالتزام به، وهذه المعايير والأخلاقيات تلزم الباحثين والعلماء بتحمل المسئولية الاجتماعية من أجل الوفاء بالالتزامات الخلقية،ولهذا فإن هذه الأخلاقيات تعد منبئاً بمدى صلاحية الباحث للمهنة ومصداقية نتائج بحثه ومن هذه الأخلاقيات :.

١- الأمانة العلمية:.وهى مبدأ أساسى فى العلم ،فلو ظهر الخداع فى العلم فإن البحث عن المعرفة وحل المشكلات لم يعد ذو جدوى وتنطوى عدم الأمانة على معان كثيرة منها ما يحدث عندما يكذب الشخص ويدلى ببيانات كاذبة ،ومنها أن يحتفظ الشخص بالمعلومات دون البوح بها،أو يحرف الشخص المعلومات ،أو يخلق معلومات من دون بحث، أو يجمل من نتائج كانت غير مبشرة بالخير ،أو يقتبس معرفة وعلم من شخص وينسبه لنفسه وغيرها من أشكال عدم الأمان(ثناء عبد الجبار خلف، ٢٠١٣، ص ٨٣).

٢- الصدق:. ويعنى أن البحث العلمى يتسم بالصدق العملى بمعنى أن تكون الظاهرة المدروسة لها وجود فعلى فى البيئة الواقعية وليست من أوهام الباحث،فالاختبار الذى يقيس الذكاء يرتبط ارتباطاً وثيقاً بمقاييس الذكاء الأخرى التى أعدها الباحثون الآخرون ،واعترف بها أهل التخصص ،وهى جمعياً ترتبط بما نعتبره سلوكاً ذكياً.

٣- عدم إيذاء المشاركين فى البحث نفسياً أو جسدياً:.من أهم الأخلاقيات التى حددتها المواثيق العلمية عدم استغلال المبحوثين أو الإضرار بهم نفسياً أو جسدياً أو اجتماعياً ، أو إرغامهم على المشاركة فى البحث ،أوممارسة أشكالاً متعددة من العنف ،أو إجبارهم على المشاركة (جيهان كمال محمد ،٢٠١٠،ص ٧٧-٧٨).

٤- الحذر واليقظة:.بمعنى أن يتجنب العلماء والباحثين الأخطاء فى البحث ، خاصة عند عرض النتائج ، فعليهم أن يعملوا على تقليل الأخطاء البشرية والتجريبية ، وتجنب خداع الذات ، والانحياز وصراع المصالح ،فالحذر يرقى بأهداف العلم،فقد تعوق الأخطاء تقدم المعرفة.

٥- التشارك والانفتاحية للعلماء:.ينبغى أن يتشارك العلماء فى النتائج والمعطيات والمناهج والأفكار والتقنيات والأدوات ، كما يجب أن يتيحوا لعلماء آخرين مراجعة عملهم مع تقبل النقد والأفكار الجديدة ،لكن هناك بعض البحوث يجب أن تكون منغلقة وسرية مثل تلك المتعلقة بالمسائل العسكرية.

٦- السرية للبيانات :خاصة العملاء و المرضى وخصوصية البشر الذين هم موضوع البحث والثقة فى عدم إفشاء أسرارهم.

٧- الموضوعية وعدم التحيز :.وتعنى التخلى عن الذاتية والأهواء الشخصية ، وتتميز البحوث الطبيعية والبيولوجية بالموضوعية عن البحوث فى العلوم الإنسانية ،وذلك بسبب التعقد النسبى للنشاط الإنسانى.

٨- التعليم و نقل الخبرات ونتائج البحوث للآخرين :. لأن التعليم له مردود و إنعكاسات على الشعوب وعلى البحث العلمى ذاته فالتغذية الراجعة لها دور فى تطوير العلم وتصحيح مساره .

٩- المسئولية الاجتماعية:يجب على العلماء تجنب الإضرار بالمجتمع ومقدراته ،كذلك يجب عليهم تحقيق منافع اجتماعية ،حتي تكون بحوثهم ذات قيمة اجتماعية ،حيث تقع على عاتق الباحث مسئولية أخلاقية فى اختيار مشكلة البحث وتصميمه واختيار العينة والأدوات المناسبة ثقافياً وعمرياً ومحتوى ولغة.

١٠ـ- الأعتراف بالذاتية:الأعتراف بالحقائق باعتبارها مؤثرة على الباحث ومسار البحث العلمى وبالتالي وجب الإتجاه نحو الإدارة والمفاوضة ثم السعي لتوازن البحث قصد إضفاء النزاهة والأصالة على عملية أنتاج المعرفة وعلى هذا الأساس فإن النزاهة في إنتاج المعرفة تتطلب من الباحثين الاعتراف بذاتيتهم وفهمها (نادية حسن عيشور وآخرون،٢٠١٧،ص ٤٦٨).

ومن خلال ما سبق يمكن القول أن تلك الاخلاقيات تعد الأساس العلمي الذي يجب أن يتحلي به من يقومون بالبحث العلمي والتى يجب أن يلتزم بها أعضاء هيئة التدريس فى الجامعات والمراكز البحثية فهى تشتمل على أخلاق وقيم والفضائل

الإنسانية مثل الصدق، الأمانة ، العدالة، العفة ، العطاء والتى يجب العمل على إكساب اعضاء هيئة التدريس المعارف والمهارات والاتجاهات ايجابية نحو أخلاقيات البحث والباحث العلمي لنرتقي بالبحث العلمي الأمر الذى ينعكس على تقدم وتنمية وارتقاء المجتمع.

حـ- معوقات البحث العلمى التى تواجه أعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية.

يعد البحث العلمي من أحد أهم ركائز التنمية في العصر الحالي فهو من أهم أسس التى تعتمد عليها البنية التحتية فى تطوير الأمم وتقدمها فهو وظيفة الأساسية و المهمة للجامعة فقد أصبح البحث العلمي هدفًا رئيسياً من أهداف التعليم الجامعي فهو معيار لقياس مستوى أداء و إنتاج المعرفى الجامعة فمسؤولية الجامعات فى بناء المستقبل لا تقل عن مسؤولية الحكومات فى التقدم والنهوض بالمجتمعات (عبدالملك احمد علي ،٢٠١٦،ص ١٠٠).

ومن هنا تأتى أهمية الإعتراف بقيمة وأهمية البحث العلمى بإعتباره عنصراً رئيسياً فى تكوين الثروة فهو يعمل على ربط عملية التراكم المعرفى بالتطبيقات العملية و تحويل المعرفة إلى منافع للأفراد عن طريق التكنولوجيا وهذه الحقيقة أدركتها العديد من الدول المتقدمة فنجد مثلاً إنها خصصت له ميزانية للإنفاق عليه ففى الولايات المتحدة الأمريكية خصصت ٢.٥% من إجمالى الناتج المحلى للبحث العلمى وألمانيا ٢.٤%،واليابان وكوريا ٢.٨%،والسويد ٣.٦% من ناتجها المحلى وذلك فى عام ٢٠٠٣،أما بالنسبة لوضع مصر عالميا فنجد أنه فى السنوات الأخيرة كانت مصر من أدنى ثلاث دول عربية تنخفض فيها معدلات الطلبة المقيدين فى مجال التكنولوجيا و العلوم أما عن البحث العلمى فى الجامعات المصرية فنجد إنها غير مؤهلة لعمليات البحث حيث لاتوجد برامج وخطط بحثية واصحة للأقسام العلمية المختلفة ،كذلك لايوجد دافع لإجراء بحوث تخدم عمليات التنمية نظراً لعدم وجود مستفيدين من إجراء هذه البحوث، كذلك قلة الوقت الكافى لأعضاء هيئة التدريس بالجامعات فى الإشراف على البحوث الماجستير والدكتوراه الأمر الذى ينعكس على مستوى الرسائل والتقدير بدون استحقاق (عزة مختار،٢٠٠٨ ،ص ٩٠)،هذا وقد ورد فى التقرير الصادر من مركز المعلومات ودعم إتخاذ القرار والذى يصدر شهرياً والذى يضمن واقع البحث العلمى فى مصر ومدخلاته أن نصيب الفرد من الإنفاق الحكومى على البحث العلمى يعادل نحو ١١.٦ دولار /نسمة مقارنة ١٢٧٢ دولار /نسمة فى إسرائيل خلال عام ٢٠٠٩/ ٢٠١٠ ومن خلال

هذا يتضح تدنى الإهمال الحكومى بالبحث العلمى حيث أنه توجد علاقة قوية بين مؤشر الإنفاق على البحث العلمى إلى الناتج و مؤشر التنمية البشرية و الرخاء(مركز المعلومات ودعم إتخاذ القرار ،٢٠١١).

ومن هنا يمكن القول أن البحث العلمى فى الجامعات المصرية يعانى من أزمة حقيقية شاملة العديد من المعوقات والتى تزيد من شدة الأزمة فى تنمية روح الابتكار والابداع فى منظومة البحث العلمى الجامعى وهى معوقات متنوعة ومتداخلة والتى منها ما يلى :.

١- قلة وجود بيئة حاضنة للبحث العلمى مما ساعد على تكرار البحوث وخضوع البحث العلمى إلى الإجتهادات الفردية خاصة مع غياب رؤية جماعية تحدد ضوابط العرض و الطلب .

٢- النظرة الهامشية إلى البحث العلمى فى الجامعات المصرية على أنه نشاط غير موجه لخدمة وتنمية المجتمع مما يؤدى إلى إنخفاض الطاقة الابتكارية و الابداعية حيث ينظر إليه على انه نشاط ترفيهى وإحاطته بالوساطة و المحسوبية ومن ثم فقدت هذه البحوث جدواها.

٣- قلة وجود آلية لخلق المزيد من الطلب الاجتماعى على البحث العلمى الجامعى مما أدى إلى غياب مفهوم صناعة البحث فأصبح ليس له دور حيوى فى توليد تكنولوجيا محلية مرتكزة على صناعة الإبتكارات المصرية .

٤- قلة وجود استراتيجية واضحة المعالم قائم عليها البحث العلمى فى الجامعات المصرية و التى ترجع إلى قلة وجود سياسة ورؤية لتنمية البحث العلمى و عدم تحديد أولوياته هذا بالإضافة إلى عدم توافر قاعة بيانات تسويقية قائمة على التكتولوجيا ونقص الموارد المادية مع عدم الاهتمام بالعنصر البشرى .

٥- قلة الإتجاه بوجود شراكة بين الجامعات المصرية ومؤسسات الإنتاج فى دعم توجيه دورها تجاه العمل البحثى .

٦- وجود فجوة بين رسم السياسات وإتخاذ القرارات و البحث العلمى على إعتبار أنه ضمن القطاع غير الرسمى بالدولة وبهذا فهو يخضع للإجتهادات الفردية دون الإعتماد على رؤية إجتماعية واضحة .

٧- افتقار مؤسسات التعليم العالى على المناخ التنظيمى الملائم للإبداع و الإبتكار و إلى جهاز إدارى متدرب و متقدم (عزة مختار ،٢٠٠٨،ص ١٣٦-١٣٧).

٨- قلة توازن الأعباء الأكاديمية بين الأقسام العلمية بالجامعة و التى تقع على أعضاء هيئة التدريس بخلاف التدريس والتى تدخل تحتها الإشراف الأكاديمى أو الإشراف فى اللجان الخاصة و العامة والتى تتطلب من أعضاء هيئة التدريس جهد ومتابعة لتلك المهام .

٩- تذبذب الموارد المادية الخاصة بمراكز البحوث و التى لم تعد فى استطاعتها مواكبة كافة التشريعات و القوانين المقررة من قبل مما جعل دورها ينحصر فقط فى نشر بحوث أعضاء هيئة التدريس و الذى لا يمثل دورها الفعلى بالإضافة استحواذ الميزانية الإدارية و التنموية بالجامعات على النصيب الأوفر من المخصصات المالية .

١٠- قلة توافر مراكز للمعلومات فى الجامعات المصرية فالمكتبات و المعامل و المختبرات و العناصر البشرية المساعدة للباحثين غير كافيين كذلك قلة وعجز الامكانيات التكنولوجيه و الفنيين بالإضافة إلى قلة الأتصال بمراكز البحوث العالمية .

١١- ضعف توافر الحرية و الباحثين من حيث اختيار موضوعات بحوثهم و التعبير عن آرائهم بحرية مما أدى إلى الشعور بالإغتراب وعدم التكيف.

١٢- قلة عدد الباحثين المتخصصين فى المراكز البحثية التابعة للجامعات المصرية وقلة وجود فرق بحثية متكاملة وانشغال أعضاء هيئة التدريس بالأعمال الإضافية و الإدارية و قيامهم ببحوث بغرض الترقية فقط .

١٣- افتقار اغلب المؤسسات الجامعية و العلمية إلى أجهزة متخصصة فى تسويق البحوث ونتائجها وفق خطط اقتصادية إلى الهيئات و الجهات المفيدة نتيجة ضعف التنسيق بين الجامعات المصرية ومؤسسات القطاع الخاص .

١٤- هجرة العقول لعدم استثمارها أو تقديرها وغياب الدوافع الحقيقية و الرغبة الصادقة فى الإستفادة وتوظيف نتائج البحوث مما يدفع بعض العلماء إلى الهجرة إلى الخارج ليتم الاستفادة من جهودهم العلمية (هالة خورشيد ،٢٠١٣،ص ٥٢٨٧).

١٥- أهمال التعليم القائم على الإبداع فالعقلية القوية ذات التفكير السليم تمثل البنية التحتية التى يرتكز عليها إى تقدم هذا وقد اتسمت العقول فى المجتمعات العربية بعدة خصائص منها التلقين والقياس إلى الماضى مع إعطاء تصور مثالى غير واقعى مما يؤدى إلى ضعف الأصالة والإبداع في البحوث العلمية على مستوى الجامعات ، فالبحوث المنجزة عبارة عن تكرار لأبحاث الغير مع إدخال بعض التعديلات الطفيفة

عليها ولا توجد بها إضافات حقيقية للمعرفة في مجالات تخصصها (محمد إبراهيم سليم ،٢٠١٢،ص ١٠) .

البعد الثانى :. الإدارة الجامعية بالجامعات المصرية (إطار نظرى)

سوف نتناول بعد الإدارة الجامعية بالجامعات المصرية (إطار نظرى)من حيث(ماهية الإدارة الجامعية – خصائص الإدارة الجامعية الجيدة – معايير اختيار الإدارة الجامعية– تحديات الإدارة الجامعية–واقع الإدارة الجامعية فى الجامعات المصرية– واقع البحث العلمي بالإدارات الجامعية فى الجامعات المصرية).

أ– ماهية الإدارة الجامعية.

شهدت السنوات الأخيرة الاهتمام متزايد بالتعليم الجامعي والعمل على تحديث إداراته في ظل التوجه إلى تطبيق مفاهيم جديدة وتطبيقات إدارية معاصرة، وظهور الإدارة الإلكترونية أو الإدارة غير التقليدية أو ما يعرف بالإدارة بلا أوراق وإدارة التغيير وغيرها ،وتعرف الإدارة الجامعية بأنها مجموعة العمليات والأنشطة التى يقوم بها أعضاء هيئة التدريس و العاملين و الطلبة بطريقة المشاركة فى جو من الديمقراطية يحفز الهمم وذلك لتحسين العملية التعليمية فى المؤسسات الجامعية وتحقيق أهدافها (على راشد ،٢٠٠٢،ص ٧٩)،كما تعرف على إنها "مجموعة الممارسات و الجهود التي يقوم بها المسئولون عن تنظيم و تسيير شئون التعليم الجامعي على مستوى القسم و الكلية و الجامعة، والتي تتضمن عمليات التخطيط للتعليم وتنظيمه ومتابعته وتقويمه(فتحى درويش عشيبة ،٢٠٠٩، ص ١٤٦) ومن هنا يمكن القول بأن الإدارة الجامعية يتولاها أشخاص مؤهلون يتصفون بالعقلانية يهدفون إلى الاستفادة من الموارد البشرية و المادية التي يتم تخصيصها للجامعة مع مراعاة التغيرات الحادثة في إطار من الثوابت حسب مقتضيات الظروف، فهى إدارة قائمة على عمليات الإدارة والتى تشمل التخطيط والتنظيم والتنسيق والقيادة والتقويم، لتنيفذ مهامها بأعلى كفاءة بأقل تكلفة وأقصر زمن مستخدمة الوسائل والإجراءات والعمليات لتحقيق أهدافها فى ربط الجامعة بالمجتمع .

ب– خصائص الإدارة الجامعية الجيدة.

هناك مجموعة من الخصائص لابد من توافرها فى الإدارة الجامعية حتى تكون صالحة للمستقبل فإنها فى حاجة ما هو أهم من المال فهى لابد وان تتسم بالخصائص التالية(فاطمة عبد المنعم ،٢٠١٣،ص ٢٠٥):.

١- أن تكون إدارة مبدعة وذلك من خلال إبداعات العاملين بها فى ظل وجود هياكل تنظيمية مرنة ومبدعة يرأسها فريق عمل مبدع فالإنجازات العظيمة هي نتيجة التحرر من الرتابة في التفكير والعمل، والاستخدام الذكي للأجهزة الإكترونية والانترنت.

٢- أن تكون إدارة تنافسية أى إنها ليست قاصرة على أداء مهامها فحسب بل على أدائها في تكوين ميزة تنافسية على المستوى الوطني والعالمي فى أداء مهامها من ناحية البحث والتدريس وإعداد العلماء ويتوقف على ذلك دعم الحكومات للجامعات وعلى مقدار ما تقدمه الجامعة من خدمات للأفراد والمجتمع.

٣- أن تكون إدارة شفافة في تحديد وتشخيص نقاط ضعفها وقوتها، وفى تحديد نسبة الإنفاق على البرامج والخدمات ومقدار الأرباح مع المقارنة بالجامعات الأخرى .

٤- أن تتجه الإدارة الجامعية نحو الجودة الشاملة فى جميع جوانب العمل داخل الجامعة من البرامج العلمية والتدريبية والبحثية والتشريعات،والهياكل التنظيمية، وأساليب تقويم الأداء الإداري والامتحانات.

٥-أن تكون إدارة عالمية من خلال تنويع برامجها واختيار أكثرها ملاءمة لإحتياجاتها المحلية والسوق العالمي.

ومن خلال ما سبق يمكن القول أن الإدارات الجامعية فى الجامعات المصرية فى حاجة إلى هذه الخصائص بالإضافة إلى ضرورة توافر عدة ركائز بها منها الاتصال المستمر بين قيادات الجامعة والعاملين والتعاون البناء ، وتهيئة الفرص المناسبة لكل فرد في الجامعة للعمل بأقصى حد تسمح به قدراته، ومراعاة العلاقات الإنسانية بين جميع العاملين بالجامعة.

جـ- معايير اختيار الإدارة الجامعية

إن بناء الجامعة وتطويرها يتوقف على حسن اختيار الإدارة الجامعية بها بحيث تتمتع بطرح افكار ابداعية ذات اطر منهجية جديدة بحيث تكون قادرة على توفير المناخ المناسب لتوليد المثل العليا لتقييم واستيعاب

التجارب لبلوغ أهداف انسانية عليا تحقق رفاهية الإنسان،ولعل من أهم معايير أختيار الإدارة الجامعية ما يأتي (عبد الجواد العلفى ،٢٠١٢،ص ٦) :.

١- **قوة الشخصية:** تتمثل قوة الشخصية لأي رئيس جامعة أو الإدارة الجامعية بأكملها من حيث سرعة إتخاذ القرارات المناسبة دون تردد،كذلك الثقة بالنفس والسعى

دائما إلى كسب ثقة الآخرين واحترام مقترحاتهم مع تعزيز هيبة الجامعة بوصفها أعلى وارقى صرح علمي ثقافي مرموق،وتعزيز مكانة وقيمة الجامعة بوصفها مركز الإشعاع العلمي من خلال العمل على تفعيل العلاقة بين الجامعة والمجتمع بهدف تجسيد ثقة المجتمع بدور الجامعة الخلاق و توسيع معرفة الجامعة بمشكلات وآمال المجتمع نحو حياة متقدمة ثقافياً وحضارياً وتقنياً.

٢- الإيمان بمشاركة العاملين في الجامعة في تكوين وصناعة القرار فعندما ينفرد رئيس الجامعة والإدارة الجامعية عامة بإتخاذ القرارات الحاسمة قد يؤدى ذلك إلى أخطاء معرقلة للأهداف التربوية والتعليمية ولذلك يجب استشارة العمداء أو أعضاء هيئة التدريس من ذوي السمعة الحسنة والخبرة في التعليم كما ينبغي الإستفادة من تجارب المشاركة في صنع القرار في الدول المتقدمة.

٣- الشهرة في كتابة ونشر البحوث والدراسات فهذه الصفة تعطى للجامعة سمعة طيبة تشجع الأكاديميين لمجاراة الإدارة العليا و التطلع إلى مرتبة علمية رفيعة المستوى مما يؤدى في النهاية إلى إيجاد حلول لمشكلات الإقتصاد المجتمع أو إنجاز ابحاث يستفاد منها في التقدم العلمي .

٤- أن تكون الإدارة الجامعية بالجامعة متمرسة في الإدارة بصفة عامة والإدارة الجامعية بصفة خاصة وذلك من حيث وضع السياسات العمل فالخبرة الإدارية تمكنها من استغلال الموارد البشرية و الإمكانيات المادية والوقت استغلالاً أمثل لإنجاز الأعمال المنوطة بها دون الإنشغال بالإجتماعات والاستفسارات الروتينية حتى يمكنها من اتخاذ قراراتها بصورة رشيدة.

وتتنوع أساليب اختيار القيادات الجامعية بالإدارات الجامعين فمنها الانتخاب ،والتعيين،أو المزاوجة بين الأقدمية والانتخاب والتعيين كما يلاحظ أن أدلة الجامعات والكليات لا تتضمن آليات اختيار قيادته الجامعية ، فالتعيين غالبا ما يتم وفقاً لمعاييرمحددة متصلة بالقيم الأخلاقية والإخلاص في العمل والخبرات البحثية والعلمية ، والكفاءة الإدارية مما يتيح الفرص فى الإستناد على معايير غير موضوعية شاملة فى ذلك المجاملات والمنفعة الشخصية فى تعيين القيادات الجامعية مما يترتب عليه ضعف أداء القيادات الجامعية،كما يلاحظ غلبة الجانب النظ ري على الجانب العملى فى البرامج التدريبية، واقتصارها على رؤساء الأقسام فقط فى كثير من الاحيان (فاطمة عبد المنعم محمد ،٢٠١٣،ص ٢٢٨).

د- التحديات العالمية المعاصرة التي تواجه الإدارة الجامعية والبحث العلمي في الجامعات المصرية.

يواجه التعليم الجامعى تحديات كثيرة نتيجة التغيرات السريعة والمتلاحقة التي يعيشها العالم والتي تلقي بظلالها على التعليم فى تنشئة الإنسان بكل أبعادها وتتدافع تأثيراتها فهى تشكل محيطا عالمياً معاصراً ينعكس على بناء الدولة و التى قد لا تستطيع مواجهتها ومن أهم هذه التحديات ما يلى :.

١- التحديات التكنولوجية:. فالتغير المرتبط بإدخال التكنولوجي وتطورها والأخذ بعوامل وأساليب التكنولوجيا الحديثة من شأنه أن يؤدي إلى التغيير في كل مجالات الحياة ويحتم ذلك تغييراً في نظم التعليم وطرق إعداد الأفراد.

٢- تحدي المنافسة الإقليمية والعالمية(التنافسية الدولية) :. في ظل ثورة الاتصالات وثورة المعلومات وفي إطار تحرير التجارة، يصبح العالم كله وحدة واحدة ويحتم ذلك امتلاك قدرات تنافسية عالية المستوى للصمود في سوق واحدة تتسع للجميع على اختلاف مستوياتهم ومن ثم تصبح القدرة التنافسية المدعمة بالخبرات والقدرات هي السبيل الوحيد لمواجهة تحدي ثورة التكنولوجيا خاصة فى ظل ما أتت به العولمة من تنافسية شديدة فى ظل إقتصاديات السوق و انفتاحه وظهور الشركات العالمية العابرة القارات ومن هنا تظهر قيمة إنتاجية التعليم ومستواه ومدى مساهمته فى إحداث معدلات نمو عالية (محى محمد مسعد ،٢٠١٥،ص ١٥٧).

٣. البطء الشديد في استجابة المؤسسة التعليمية لمطالب التغيير والتطوير نظراً لتعقد التنظيمات البيروقراطية واستطالة سلسلة المستويات ذات الصلاحية في اتخاذ القرارات التعليمية،وتقادم تقنيات التعليم، وعدم القدرة على مواكبة التقدم التقني والمعرفي وتضاؤل المشاركة في جهود التطوير والابتكار.

٤- التحديات الأخلاقية:. فمع تزايد الاعتماد على التكنولوجيا وانفتاح السوق أصبحت الماديات هي الهدف الأول للجميع مما كان له الأثر في تدهور مستوى التمسك بالقيم والأخلاق ، وعلى التعليم، أهدافاً وفلسفة أن يركز على تدعيم هذا البعد الإنساني والحفاظ على القيم الأصيلة والأخلاق الحميدة (محمد حسن الحبشي ، ٢٠١١،ص ٤٥).

٥- التحديات المعرفية :. و التى تشمل أنفجار المعرفة و نموها السريع حيث بلغت معدلات تزايد العلوم والمعارف حد لا مثيل له حتى أطلق البعض على هذا العصر

عصر الانفجار المعرفى وهذا التزايد المعرفى وصل إلى الحد الذى يصعب على أى شخص متخصص مهما حاول أن يلم بكل ما ينتج من معارف .

٦- تزايد الطلب الاجتماعى على مؤسسات التعليم العالى :. وبنسبة تتعدى ١٢% كمتوسط للدول العربية وذلك لأسباب اقتصادية واجتماعية وانسانية متعددة .

٧- تناقص هيئة التدريس المؤهلة :. فى الوقت الذى يتزايد فيه عدد الطلاب فى المؤسسات الجامعية كل عام مما يجعل من الصعب الحفاظ على النسب الصحيحة بين الطلاب و أعضاء هيئة التدريس.

٨- الإتجاه نحو عولمة التعليم :. حيث انتشرت فى الآونة الأخيرة المؤسسات الأجنبية و التى ترحب بالألتحاق بها من خلال الأنترنت أو من خلال التعليم المباشر حيث يلجأ إليها ملايين من الطلاب من مختلف البلدان للحصول على التعليم الجامعى حيث تعمل هذه المؤسسات إلى دراسة إحتياجاتهم فى الوقت الذى تنغمس فية مؤسسات التعليم العربى فى حل مشكلاتها وإذا لم تتحرك مؤسسات التعليم العالى فى الدول العربية تجاه تطوير أساليبها ونظمها فإنها من المحتمل أن تفقد وجودها وأهميتها وتحل محلها المؤسسات العالمية (محمد رمضان عبد الحميد ،٢٠١٧،ص ٦٦٤).

٩- التحديات السياسية :. حيث يؤدى افتقار النظم السياسية إلى المحاسبة و الشفافية إلى ضعف الإلتزام أفراد المجتمع بالقوانين المنظمة للمجتمع وتزايد القيم السلبية التى ترتكز على تحقيق مصالح فئة معينة من المجتمع دون الأخرى .

١٠- التحديات الإقتصادية :. المتمثلة فى زيادة معدلات البطالة وارتفاع نسبة الفقر فى المجتمع مما يدفع كثير من الشباب إلى محاولة الخروج من الواقع الذى يعيشونه وإن سلكوا طريق الارهاب و التطرف لتغير هذا الواقع .

١١- التحديات الاجتماعية :. و التى تتمثل فى غياب العدالة الاجتماعية وانتشار الفساد و القيم السلبية والظلم وإهمال الخدمات الأساسية لقطاع كبير من المجتمع كالصحة و التعليم .

١٢- إنتشار الإرهاب وزيادة معدلات الجريمة :. فالمجتمع المصرى يشهد العديد من المتغيرات و التى أدت إلى زيادة وانتشار معدلات الارهاب و التطرف الفكرى بسبب البعد عن صحيح الدين و غياب القيم التى تساعد على أنتشار السلام الاجتماعى وقد يرجع ذلك إلى ضعف دور الجامعة فى تطوير وتنمية وعى الأفراد سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ،فالجامعة هى معقل الفكر وهى المسئولة عن تحقيق الأمن الفكرى و

إكساب أفراد المجتمع القيم و السلوكيات المحققة الضبط الاجتماعى ومن أمثلة الممارسات السلوكية المتطرفة عدم الاستماع إلى الرأى الآخر ،والاقتناع الراسخ بان ما يملكه الفرد أو الجماعة حقائق مطلقة لاتقبل النقاش مما يؤدى إلى التعصب و التحيز لأفكار كونتها خبرات سابقة والاحتقار من آراء و افكار الآخرين و التصرفات العدوانية و محاولة القضاء على المخالفين لآرائهم (حامد عمار ،٢٠١٤،ص ٥٩).

ومن خلال ما سبق يمكن القول أن الجامعة مطالبة بالتواكب مع تحديات المعاصرة والتصدى لها وذلك عن طريق صنع الحلول بوصفها المؤسسات العليا فى المجتمع و التى تمتلك القدرات الفكرية و العلمية القادرة على التفاعل مع هذه التحديات واتخاذ التدابير و الاجرات اللازمة للتصدى لها قبل وقوعها وبتوفير برامج تدريبه علي مستوي عال جدا لعملائها (الطلاب) حتي تحقق أكبر قدر من النجاح، وأيضا بتوفير تدريب سريع لكافة أعضاء هيئة التدريس بها والعاملين والإداريين ، ذلك من أجل التواكب مع البيئة العالمية سريعة التغير من خلال توجيه الاستثمار نحو مجالات البحث العلمي والمعرفة الأمر الذى يتطلب إعادة النظر في مؤسسات التعليم الجامعي وإستثمار الموارد البشرية فيها بأقصى طاقة ممكنة، واستحداث تخصصات جديدة تناسب متطلبات العصر، خاصة مع زيادة أعداد الملتحقين بالتعليم الجامعي فلم تعد رسالة الجامعات في العصر الحاضر مقتصرة على الأهداف التقليدية من حيث البحث عن المعرفة و التدريس ، بل امتدت الرسالة لتشمل كل نواحي الحياة التقنية والتكنولوجية والعلمية ، الأمر الذي جعل من أهم واجبات الجامعات المعاصرة هو التفاعل مع احتياجات المجتمع لتوفير متطلباته وهذا لا يتم إلا من خلال تفعيل دور الجامعات في تنشيط حركة البحث العلمي ، وفتح قنوات التنسيق والتعاون والاتصال بين الجامعات وقطاعات التنمية المختلفة مما يساعد على تشكيل اقتصاد المجتمع المصري من خلال إنتاج قدر من المعرفة يساعد علي توليد مجموعة من الابتكارات والتقنيات الحديثة التي تساعد علي تحقيق تقدم المجتمع المصري ودخوله سوق التنافس العالمي مع الكثير من الدول المتقدمة.

هـ- واقع الإدارة الجامعية فى الجامعات المصرية فى مصر

*يشير واقع الإدارة الجامعية فى كثير من الجامعات المصرية إلى العديد من المشكلات التى تحد من فاعليتها فى تحقيق أهدافها ويتضح ذلك من خلال :.

*غياب التوصيف المحدد و الدقيق للمهام الإدارية فى الجامعات المصرية وضعف المهارات التسويقية و الإدارية للقيادات الجامعية .

*ضعف أستيعاب وتطبيق الأساليب التكنولوجية فى الإدارة الجامعية فى جميع فروعها .

*ضعف وقلة البرامج التدريبية لتنمية القدرات الإبداعية و عدم دقة اختيار بعض القيادات الجامعية.

*ضعف المشاركة الفعالة فى صياغة السياسة التعليمية وعدم الاستقرار فى تحديد فلسفة التعليم الجامعى .

*قلة قدرة الجامعات المصرية على صياغة أولوياتها و أهدافها وتحديد إستراتيجياتها حيث يتم تحديدها فى قانون تنظيم الجامعات والتعديلات القانونية المتلاحقة له (طارق أبو العطا عبد القادر ،٢٠١٣،ص ٢٤٣).

*غياب الرؤية المستقبلية وقصور التخطيط الإدا ري.

*ضعف التشريعات الجامعية وعدم وضوح الأهداف الإدارية ، وجمود اللوائح والقوانين فضلاً عن مركزية الإدارة.

*ضعف مصادر التمويل بمؤسسات التعليم الجامعى واعتمادها على الحكومة كمصدر رئيسي وضعف استثمار الموارد الجامعية (فاطمة عبدالمنعم معوض ،٢٠١٣،ص ٢٤٦).

*قتل روح المخاطرة والابتكار بسبب تطرف الأحكام الجامعية على الشخصيات القيادية والعامة وتحميلها مسئولية كل الأخطاء .

*نقص المعلومات وعدم جدية العمل وتغليب المصالح الشخصية على آليات التقويم والمحاسبة .

*انشغال بعض القيادات الجامعية بالأعمال الورقية والمكتبية، وبعدها عن أرض الواقع.

*ضعف برامج وأساليب تنمية وتطوير أداء أعضاء هيئة التدريس، واعتماد برامجها على الإعداد الداخلي رغم ضعف إمكانيات هذا الأسلوب.

*نقص الإنفاق على التعليم الجامعي واعتماد تمويله على الحكومة بشكل رئيسي كذلك قلة المخصصات المالية المرصودة للبحث العلمى.

*البطء في استجابة الإدارة الجامعية في أهدافها وبرامجها للتغيرات العلمية والمعرفية والاقتصادية والتكنولوجية .

*جمود أداء الهيكل التنظيمي للإدارة الجامعية ، وتأكيدها على مركزية القرار فى اللوائح والشروط وتضخم البيروقراطية (لمياء محمد السيد ،٢٠٠٢،ص ٢٤١-٢٤٦).

ومن خلال ما سبق يتضح أن واقع الإدارة الجامعية في فى الجامعات المصرية يعانى من العديد من المشكلات منها قصور استقلال الجامعات ،و البيروقراطية، ومركزية الإدارة وجمود اللوائح والقوانين والتى أدت إلى الحد من حرية أعضاء هيئة التدريس بها وأعاقة دراساتهم ،بالإضافة إلى عدم اختيار بعض القيادات الجامعية وفق معايير واضحة ومحددة موضوعية، وضعف البرامج التدريبية المقدمة لهم،كذلك نقص التمويل واعتماده فى الغالب على الحكومة مما كان لها الأثر على البحث العلمى والتى أدت إلى ضعفه فى الجامعات المصرية بسبب قلة الجانب المادي وضعف الإنفاق عليه والتجهيزات والحوافز، ونقص وجود المواهب البحثية، بالإضافة إلى عدم جدية البحوث المقدمة،كذلك ضعف قنوات نشر البحوث العلمية وعدم استفادة الجهات المعنية بنتائج البحوث.

و- واقع البحث العلمي بالإدارات الجامعية فى الجامعات المصرية

بتولي قطاع الدراسات العليا والبحوث بالجامعات المصرية مهمة البحث العلمي وتتمثل أهداف القطاع فيما يلي (وزارة التعليم العالى :"الخطة الإستراتيجية لقطاع الدراسات العليا والبحوث"، قطاع الدراسات العليا والبحوث، ٢٠١٦ ،ص ٣٧):.

*تشييد صرحاً تعليمياً ضخماً يضم العديد من البرامج الأكاديمية الهامة.

*توفير الفرص الكافية للتعلم بالخارج والداخل.

*تقوية العلاقات الخارجية بين الجامعة والجامعات المحلية والعالمية في مجال الدراسات العليا والبحث العلمي.

*إعداد كادر من أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم لتولي دور الريادة فيما بعد في مجالات العمل المختلفة.

*تطوير أساليب وطرق المعرفة وصناعة و اتخاذ القرار.

وتتمثل اختصاصات الإدارة العامةالدراسات العليا والبحوث في الآتي :.

*أقتراح أوضاع ونظم وبرامج وأساليب الدراسات العليا بكليات الجامعة.

*الإشراف علي تطبيق النظم والقواعد والقوانين المنظمة للدراسات العليا بكليات الجامعة وتقديم العون الفني في سبيل تطويرها ورفع كفاءتها .

*الإشراف علي حركة البحوث العلمية بالجامعة ومتابعة تطبيق القواعد والقوانين المنظمة لها وحسن الاستفادة من الموارد المخصصة للبحث العلمي.

*تنمية حركة الاتصالات الثقافية والعلمية بين كليات الجامعة وبين الجامعات والهيئات العلمية ومراكز البحث العلمي المحلية والأجنبية.

*توفير فرص الدراسة بالخارج للمعيدين والمدرسين المساعدين والباحثين وتنشيط المشروعات الدراسية والعلمية المشتركة.

*توفير أفضل الظروف والشروط لأفراد الجامعة العامليين الذين يساهمون في مجالات التدريس والبحوث بالجامعات العربية والأجنبية .

*العمل علي تكوين الكوادر الفنية المتخصصة ومتابعة تدريبهم للارتفاع بمستوي أداء العاملين في مجال الدراسات العليا والبحوث .

*إمداد الأجهزة المختلفة بالجامعة والجهات الخارجية المعنية بالبيانات والمعلومات المتوافرة لدي الإدارة .

*وتتبع الإدارة العامة مباشرة نائب رئيس الجامعة لشئون الدراسات العليا والبحوث، وتحقق أهدافها من خلال تقسيمات تنظيمية تتمثل في الإدارات الآتية:

١-إدارة الدراسات العليا. ٢-إدارة العلاقات الثقافية.

٣-إدراة البحوث العلمية. ٤-إدارة المكتبة المركزية

وفيما يلى أختصاصات كل إدارة على حدة

١-اختصاصات إدارة الدراسات العليا:.

*الإعداد والاحتفاظ بمعلومات متكاملة عن الطلاب وبرامج وأساليب الدراسات العليا بكليات الجامعة وتطبيقها وإعداد دليل بها وتجديده بصفة مستمرة.

*تلقي البيانات المتعلقة بالطلاب الوافدين من جهات الاختصاص والإشراف على إجراءات تسجيلهم بكليات الجامعة.

*اتخاذ الإجراءات التنفيذية لتطبيق قرارات مجلس الدراسات العليا والبحوث على مستوى الجامعة.

*متابعة التطورات المحلية والعالمية في برامج وأساليب ونظم الدراسات العليا واستخلاص ما يمكن الاستفادة منه وتطبيقه

*إصدار دليل عمل للدراسات العليا والبحوث يشمل كافة اللوائح والقوانين والقرارات الجامعية المنظمة للعمل ليكون دليلاً للسادة العاملين ومرشداً للسادة الراغبين في التسجيل لنيل الدرجات العلمية بكليات الجامعة وتجديده بصفة مستمرة.

*إصدار كتيبات بقوائم رسائل الماجستير والدكتوراه التي أجيزت منذ إنشاء الجامعة ومتابعة تجديدها بصفة مستمرة.

*إمداد الجامعة بكافة المعلومات والبيانات عن الإنجازات العلمية المنتخبة من الرسائل العلمية من ماجستير ودكتوراه وكذلك الأبحاث العلمية بمختلف كليات الجامعة .

٢-إختصاصات إدارة العلاقات الثقافية:

*تنظيم وإدارة وتنمية حركة الاتصالات الثقافية والعلمية بين كليات الجامعة وبين الجامعات والهيئات العلمية ومراكز البحث العلمي المحلية والأجنبية.

*تحقيق استفادة كليات الجامعة في شتي المجالات وخصوصاً تبادل المعلومات والبرامج أو تبادل الأفراد العلمين والخبراء وتوفير فرص الدراسة بالخارج للمعيدين والمدرسين المساعدين والباحثين.

*تنظيم وتنمية النشاط الثقافي للجامعة وتنسيق أنشطة الكليات ويتمثل هذا النشاط الثقافي في تنظيم الندوات والمؤتمرات والمواسم الثقافية.

*متابعة التطورات المحلية والعلمية في برامج وأساليب ونظم العلاقات الثقافية واستخلاص ما يمكن الاستفادة منه وتطبيقه.

*إصدار دليل عمل للعلاقات الثقافية يتضمن كافة القوانين والقرارات المنظمة للعمل في مجال العلاقات الثقافية ليكون دليل للسادة العاملين في المجال ومرشداً للأفراد العلمين بكليات الجامعة.

*إقامة دورات تدريبية بالتنسيق مع إدارة التنظيم والإدارة بالجامعة للعاملين في مجال العلاقات الثقافية بكليات الجامعة لتنمية قدراتهم لتطوير الأداء.

*إعداد تقارير دورية لنائب رئيس الجامعة لشئون الدراسات العليا والبحوث عن أوضاع العلاقات الثقافية بكليات الجامعة وعرض الأفكار لتطويرها.

٣- إختصاصات إدارة البحوث العلمية:

*اقتراح وتنفيذ خطط تنمية البحوث الجامعية وتوفير متطلباتها في إطار السياسة العامة للجامعة واحتياجات المجتمع.

*تنظيم عملية إسهام أعضاء هيئة التدريس في أنشطة البحوث الجامعية وتوفير التسهيلات والإمكانيات اللازمة لهم.

*إقامة علاقات منظمة مع مراكز البحث العلمي المختلفة داخل البلاد وخارجها وتلقي المشكلات العلمية مع الهيئات الخارجية ومتابعتها وفقاً للنظام المقرر.

*إجراء الاتصالات مع الشعبة القومية لليونسكو وغيرها من الهيئات والمنظمات العربية والدولية ذات الاهتمام بالبحوث.

<u>الاهتمام بالنشر العلمي من حيث:</u>

-إصدار كتيب ملخصات تقارير البحوث التي تجريها الكليات خارج الجامعة مثل إصدار دليل سنوي بجميع النشرات العلمية للكليات ونشره بالملخصات.

-إيجاز صرف مكافآت العاملين بلجان النشر العلمي بعد مراجعتها علي لائحة النشر العلمي.

-إعداد الميزانية الخاصة بالنشر العلمي والميزانية التقديرية للبحوث.

٤- إدارة المكتبة المركزية،وتتمثل اختصاصاتها فيما يلي:

*الإشراف على تخطيط وتنفيذ الأعمال التى تتيح لتلك المكتبات أداء رسالتها بكفاءة ولها ميزانية فرعية لتطوير مقتنياتها والأستفادة من التقنيات الحديثة.

كما تقوم إدارة المكتبات بتيسير إفادة أعضاء هيئة التدريس والمدرسين المساعدين والمعيدين وطلاب الدراسات العليا ومرحلة الليسانس والبكالوريوس والعاملين بالجامعة من مقتنياتها،كما تقوم إدارة المكتبة المركزية بالمهام والمسئوليات المنوطة بها من خلال تقسيم داخلي يتمثل في(قسم التزويد، قسم الفهارس، قسم التوثيق، قسم خدمات القراء، قسم مكتبات الكليات والمعاهد، قسم المتابعة الفنية).

وعلى الرغم من اهتمام وزارة التعليم العالى والجامعات المصرية بأهمية البحث العلمى على إعتباره الطريق الأمثل لتقدم الدولة ليس فقط من الناحية الأكاديمية بل وإنما من جميع النواحى الإجتماعية و التربوية و السياسية فهو قاطرة التنمية التى تستهدف حلول لجميع المشكلات المجتمعية فى جميع جوانب الحياه إلا أن هناك بعض المشكلات التي تواجه البحث العلمى فى الجامعات المصرية خاصة فى عصر سريع التغير يتميز بالتطور العلمي والتكنولوجي والكم الكبير من المعرفة والتغيرات السريعة فى مجال العلم والتكنولوجيا نحو إنتاج المعرفة المتغيرة بكل أبعادها والتي اقتحمت كل مجالات الحياة والتى منها ما يلى(وزارة التعليم العالى،الخطة الاستراتيجية للجامعات المصرية ،٢٠١٦-٢٠٢١،ص ٢٥٤) :.

*قلة وجود خطط بحثية للكليات أو الجامعة وذلك لتحديد أنشطتها ومجالاتها ومتابعتها ودعمها.

*قلة الموارد المادية المخصصة للبحث العلمى للجامعات و المخصصة من ميزانية الدولة.

*قلة وجود خطط بحثية لجذب تمويل المشروعات البحثية و البحوث .

*قلة تفعيل الإتفاقيات الدولية و المحلية مع الجامعات الدولية المتميزة.

*قلة وجود شراكة تمويلية بحثية مع جميع مؤسسات المجتمع المحلى الخدمية و الانتاجية.

*ضعف مهارات الكتابة اللغوية و العلمية للباحثين مما كان له أثر سلبيا على كتابة البحوث العلمية والمشروعات البحثية و نشر البحوث .

*ندرة براءات الإختراع و المشروعات الابتكارية من الجامعات المصرية .

*قلة وجود قاعدة من المعلومات و البيانات بالأجهزة العلمية بالجامعة وآليات الإستفادة منها.

*زيادة الأعباء الإدارية و التدريسية لأعضاء هيئة التدريس بالجامعات مما كان له أثر سلبياً على إنتاجهم البحثى.

*ضعف ثقة المؤسسات الإنتاجية و رجال الأعمال فى جدوى البحوث الجامعية فى حل مشكلاتهم.

*ضعف المستوى التدريبى و التأهيلى لبعض الكوادر البشرية بالكليات الجامعات المصرية.

*قلة توافر سياسات و أليات معتمدة على كيفية تسويق نتائج البحوث .

ومن خلال ما سبق يمكن القول أن البحث العلمى فى الجامعات المصرية بحاجة ماسة إلى خلق بيئة داعمة ومحفزة لبحث العلمى متميز يمكن من تحقيق التنمية المستدامة والريادة العلمية ترقى بحياة الإنسان ورفاهيته و بالمجتمع الأمر الذى يتطلب تحويل منظومة البحوث إلى منتجات إقتصادية مستندة على بناء رأس مالى بشرى قادر على تحقيق إدارة الإبتكار و التجديد بهدف إزالة الفجوة بين البحث العلمى و التطبيق وذلك عن طريق إصدار وتفعيل القوانين و التشريعات التى تحكم تنظيم وإدارة مؤسسة البحث العلمى و الملكية الفكرية ووجود تنسيق كامل بين قطاعات الدولة المختلفة ومؤسسات البحث العلمى ،مع إعداد كوادر بحثية وتحسين البنية التحتية لإنتاج أبحاث علمية متميزة تساهم فى حل المشكلات المجتمعية مما يؤدى إلى توحيد الجهود وتدعيم الإداء و الإنجاز فى تحقيق خطط التنمية المستدامة حتى تصبح الجامعات المصرية مؤسسات رائدة طموحة ومصدر إلهام وفخر من خلال تقديم خدمات إقتصادية و اجتماعية للمجتمع المصرى .

المحور الثانى :. إجراءات الدراسة الميدانية و نتائجها ،ويشمل هذا المحور ما يلي:

أولاً:. أهداف الدراسة الميدانية:

تهدف الدراسة الميدانية إلى التعرف على آراء عينة من أعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية حول:

١-واقع دور الإدارة الجامعية في تفعيل البحث العلمي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية .

٢-معوقات البحث العلمى لدى أعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية.

ثانياً:.الأداة المستخدمة فى الدراسة الميدانية :

إعتمدت الدراسة على إستبانة من إعداد الباحثة اشتملت على محورين هما :.

*المحور الأول: دور الإدارة الجامعية في تفعيل البحث العلمي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية واحتوى هذا المحور على (٣٢) عبارة موزعة على (٤)محاور فرعية هى :.

١-الإجراءات التنظيمية الإدارية.

٢-الإجراءات المتعلقة بشئون أعضاء هيئة التدريس.

٣-الإجراءات المتعلقة بتمويل البحث العلمى ومستلزماته الماديه.

٤-الإجرات المتعلقة بالشراكة مع القطاع الخاص .

*المحور الثاني : معوقات البحث العلمى لدى أعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية واحتوى هذا المحور على (١٢) عبارة.

وعلى هذا فقد اشتملت الأستبانة فى صورتها النهائية على (٤٤) عبارة موزعين على المحاور السابق ذكرها،وقد صيغت أستمارات الاستبيان في صورة يستجيب لها أفراد العينة من خلال وضع علامة (✓) أمام العبارة وفي الخانة التي تناسب آرائهم بحيث تكون درجة المقابلة لكل اختيار (٣-٢-١)على الترتيب.

١- أختيار عينة الدراسة الميدانية.

تم اختيار العينة بصورة عشوائية مع مراعاة متغيرات وخصائص المجتمع الأصلى والتى تتمثل فى الآتى :

-نوع الدراسة بالكلية :كلية نظرية وكلية عملية .

-الوظيفة : معيد أو مدرس مساعد أو مدرس أو أستاذ مساعد أو أستاذ .

وبعد توزيع الاستمارات على العينة وجمعها مرة أخرى تم عمل حصر شامل لجميع الاستمارات وبعد استبعاد الاستمارات غير المكتملة و التى لم تصل حيث قامت الباحثة بتوزيع (٢٠٠) استمارة ب (٣) جامعات حكومية وهى جامعة دمياط كجامعة ممثلة لجامعات الوجه البحرى ،وجامعة الفيوم بإعتبارها جامعة ممثلة لجامعات وسط مصر وبإعتبارها موطن عمل الباحثة ، وبالتالى تيسر تطبيق الدراسة الميدانية، وجامعة المنيا كاجامعة ممثلة لجامعات الوجه القبلى و تتميز الجامعات الثلاثة بإنها تغطى مختلف شرائح كل من المجتمعين الريفى والحضرى ، وقد تم أختيار عينة الدراسة بإستخدام العينة العشوائية متعددة المراحل حيث تم أختيار بعض الكليات داخل كل جامعة من

الجامعات الثلاث و داخل كل كلية تم أختيار بعض أعضاء هيئة التدريس بها وذلك لتطبيق الأستبانة وبعد الحصر تم إجراء الإحصاءات على (١٧٤)استمارة فقد وتمت جدولة هذه البيانات لتوضيح إجمالى خصائص عينة الدراسة كما هو موضح بالجدول التالي :-

جدول رقم (١)

توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الوظيفة

الفئة	التكرار	النسبة المئوية
أستاذ	٢٥	%١٤.٣٦
أستاذ مساعد	٣٥	%٢٠.١١
مدرس	٤٠	%٢٢.٩٨
مدرس مساعد	٢٩	%١٦.٦٦
معيد	٤٥	%٢٥.٨٦
الإجمالى	١٧٤	%١٠٠

ويوضح الجدول السابق أن معظم أفراد العينة هم من فئة المعيدين حيث بلغت نسبتهم (٢٥.٦٨)%،وباقى العدد موزع على باقى الفئات، ويوضح الجدول التالي توزيع أفراد العينة حسب الجامعات :

جدول رقم (٢)

توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الجامعة

الجامعة	التكرار	النسبة المئوية
المنيا	٥٤	%٣١.٠٣
الفيوم	٦٥	%٣٧.٣٥
دمياط	٥٥	%٣١.٦٠
الأجمالي	١٧٤	%١٠٠

ويوضح الجدول السابق أن جامعة الفيوم جاءت فى الترتيب الأول حيث تم التطبيق على (٦٥) عضومن أعضاء هيئة التدريس بها بنسبة (٣٧.٣٥)% أما الجدول التالي فيوضح عدد الاستمارات الكلية التي تم توزيعها حسب نوع الدراسة بالكلية .

جدول رقم (٣)

توزيع أفراد عينة الدراسة حسب نوع الدراسة بالكلية

نوع الكلية	الصالح منها	النسبة المئوية
كلية عملية	٨٥	**%٤٨.٨٥**
كلية نظرية	٨٩	**%٥١.١٤**
الأجمالي	١٧٤	**%١٠٠**

صعوبات تطبيق الاستبانه.

واجهت الباحثة بعض الصعوبات أثناء تطبيق استبانه الدراسة من أهمها:

-بعد المسافة بين سكن الباحثة وأماكن التطبيق إضافة إلى صعوبة وسائل المواصلات وسوء الأحوال الجوية أثناء التطبيق.

-صعوبة وروتينية الإجراءات اللازمة لأخذ الموافقات الأمنية لدخول الكليات والتطبيق فيها.

-ضعف الاهتمام من قبل بعض أفراد العينة للإجابة على الاستبانة، ورفض وخوف البعض الآخر نتيجة عدم اقتناعهم بأن هذه البيانات لا تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي.

٢- المعالجة الإحصائية

قامت الباحثة بتفريغ بيانات الأستبانه في جداول تكرارية ثم قامت بمعالجة البيانات باستخدام الآتى:

أ- حساب النسب المئوية فى كل عبارة من عبارات كل محور من محاور الاستبيان باستخدام برنامج (Excel) بعد ترتيبها حسب معدلاتها لتوضيح أي العبارات ثم الاتفاق عليها بنسب مئوية مرتفعة وأيها أجيب عنها بنسب مئوية منخفضة والتعليق على ذلك في كل محور .

ب- اختيار كا٢ chi-square test للكشف عن الفروق بأستخدام المعادلات الآتية:

$$\text{كا}^{2} = \text{مجـ} \frac{(\text{ت ث} - \text{ت ع})^{2}}{\text{ت ع}}$$

حيث ت ث :- التكرار التجريبي أو الملاحظ ت ع :- التكرار المتوقع

وتحسب درجات الحرية في هذه الحالة باستخدام المعادلة :

د.ح = ٣-١= ٢

جـ – الوزن النسبي ويحسب بالمعادلة الآتية :

$$\text{النسبة المئوية للاتفاق} = \frac{\text{٣ك١} \times \text{٣} + \text{٢ك٢} \times \text{٢} + \text{١ك١} \times \text{٣}}{\text{٣ ن}} \times ١٠٠$$

حيث ك١ = التكرار موافق ، وك٢ = التكرار إلى حد ما ، وك٣ = تكرار غير موافق .

ن = عدد أفراد العينة التي طبقت عليها الاستبانة .

وقد تم تقسيم إستجابات أفراد العينة حول كل محور إلى ثلاث مراتب كما يلي :

عبارات كثيرة الحدوث:.وتشمل العبارات التى لها نسبة مئوية وزنية تتراوح من (٧٧.٦٧ %:١٠٠%) تكون موافقة العينة عليها موافقة عالية.

عبارات متوسطة الحدوث :.وتشمل العبارات التى لها نسبة مئوية وزنية تتراوح من(٥٥.٣٤%:٧٧.٦٦%) تكون موافقة العينة عليها موافقة متوسطة .

عبارات قليلة الحدوث :.و تشمل العبارات التى لها نسبة مئوية وزنية أقل من ٥٥.٣٣% و تكون موافقة العينة عليها موافقة متدنية.

حساب ثبات وصدق الاستبيان :

١- حساب الثبات :

تم حساب ثبات الاستبيان باستخدام طريقة إعادة التطبيق على عينة استطلاعية قوامها (١٥) فرداً، وتم إدخال نتائج استجاباتهم عند التطبيق، وإعادة التطبيق على برنامج SPSS Win "برنامج الحسابات الإحصائية فى العلوم الاجتماعية "الإصدار ١٨ على جهاز الكمبيوتر لحساب معامل الارتباط والتعرف على مدى ثبات الاستبيان وتم اختيار(معادلة سبيرمان).

$$ر = \frac{ن \text{ مجـ س ص} - (\text{مجـ س})(\text{مجـ ص})}{\sqrt{ن \text{ مجـ س}^2 - (\text{مجـ س})^2} \cdot \sqrt{(ن \text{ مجـ ص}^2) - (\text{مجـ ص})^2}}$$

كأحد الاختيارات المتاحة داخل البرنامج لحساب معامل الارتباط أو معامل الثبات .

ومن خلال البرنامج وجد أن قيمة معامل الثبات = (٠.٨٦)،وباستخدام طريقة جتمان بلغ معامل الثبات (٠.٨٠) وتمثل هذه القيم معاملات ثبات مرتفع ، مما يدل على ثبات الأداة وتحقيقها لأغراض الدراسة .

٢- حساب الصدق :

تم حساب صدق الاستبيان باستخدام طريقتين هما الصدق الذاتى ، وصدق المحكمين.

أ- الصدق الذاتى تم حسابه من خلال حساب الجذر التربيعى لمعامل ثبات الاستبيان كما يلى :

الصدق الذاتى= الجذر التربيعى (لمعامل الثبات)= الجذر التربيعى (٠.٨٦)= ٩٣%.

و يلاحظ ارتفاع الصدق الذاتى للأداة مما يؤكد ارتفاع ثبات الاستبيان كما ذكر من قبل ويؤكد إنها صالحة للقياس ما وضعت لقياسه.

ب- **صدق المحكمين :** تم عرض الصورة المبدئية للاستبيان على عدد من أساتذة الجامعات الحكومية المصرية وذلك للحكم على دقة العبارات و مدى ملاءمتها لقياس ما وضعت لقياسة ، وبناء على آراء السادة المحكمين أجريت بعض التعديلات اللازمة، حيث قامت الباحثة بتفريغ ملاحظات السادة المحكمين، واتضح منها الإجماع على محاور الاستبانة، إلا أنهم أشاروا إلى بعض الملاحظات الخاصة بالصياغة اللفظية واللغوية لبعض عبارات الاستبانة،وبإجراء التعديلات اللازمة فى ضوء مقترحات السادة المحكمين أعتبر الاستبيان صادقاً فى تحقيق الغرض الذى وضع من أجله .

٣- نتائج الدراسة الميدانية وتفسيرها :-

أولا : نتائج المحور الأول وهو واقع دور الإدارة الجامعية في تفعيل البحث العلمي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية

أ- من حيث الإجراءات التنظيمية الإدارية بالجامعة وبسؤال أفراد العينة عن هذه الإجراءات جاءت استجابتهم كما هي موضحه بالجدول التالي :

جدول رقم (٤)

استجابات أفراد العينة عن الإجراءات التنظيمية الإدارية بالجامعة

م	العبارة	أوافق		إلى حد ما		لا أوافق		كا ٢	الوزن	الترتيب
		التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%			
١	يوجد بالإدارة الجامعية جهاز إداري شامل متكامل لإدارة شؤون البحث العلمي .	٣٤	١٩.٥	٢٥	١٤.٣	١١٥	٦٦.١	٨٤.٧	٥١.١	٦
٢	يوجد بالكلية /بالمعهد إدارة متخصصة لإدارة شئون البحث العلمي .	٢٥	١٤.٣	٥٥	٣١.٦	٩٤	.٥٤	٤١.٢	٥٣.٤	٥
٣	تسعى الإدارة الجامعية إلى تطوير القوانين والأنظمة المتعلقة بالبحث العلمي بصفة مستمرة.	٤٠	٢٢.٩	٣٧	٢١.٢	٩٧	٥٥.٧	٣٩.٤	٥٥.٧	٤
٤	تراجع الإدارة الجامعية فاعلية خططها البحثية السابقة كجزء من التخطيط للاحتياجاتها البحثية الحالية و المستقبلية	٢٢	١٢.٦	٤٠	٢٢.٩	١١٢	٦٤.٣	٧٨.٢	٤٩.٤	٧
٥	تعتمد الإدارة الجامعية على إجراءات تتسم بالبيقراطية في إدارة البحث العلمي.	١٠١	٥٨	٣٤	١٩.٥	٣٩	٢٢.٤	٤٨	٧٨.٥	٢

٦	**تسعى الإدارة الجامعية بإقامة الندوات والمؤتمرات المتعلقة بالبحث العلمي وتوثقها.**	٩٩	٥٦.٨	٣٤	١٩.٥	٤١	٢٣.٥	٤٣.٨	٧٧.٧	٣
٧	**تخضع المصادر المالية للبحوث العلمية للإدارة الجامعية لسيطرة وتصرف رئيس الجامعة .**	١٠٣	٥٩.١	٣٢	١٨.٣	٣٩	٢٢.٤	٥٢.٧	٧٨.٩	١

و من الجدول السابق نلاحظ أن قيم كا٢ لجميع العبارات دالة لأن قيم كا٢ المحسوبة > كا٢ الجدولية وبالتالي يمكن الاعتماد على البيانات السابقة في تحليل وتفسير البيانات وفيما يلى تفسير لهذه النتائج:.

١- حصلت العبارة رقم (٧) ،(٥)،(٦) على نسب مئوية وزنية عالية و لهذا تكون موافقة العينة على هذه العبارات هى موافقة عالية حيث تراوحت الأوزان النسبية لها ما بين بنسبة تتراوح من ٧٧.٧% إلى٧٨.٩ %و لهذا تكون موافقة العينة على هذه العباراة هى موافقة عالية و قد يرجع ذلك إلى أن رئيس الجامعة هو المسئول الأول عن الإدارة الجامعية إدارياً ومالياً وأكاديمياً وذلك فى ظل ما تتمتع به الجامعات الحكومية من مركزية فى إتخاذ الإجراءات التنظيمية و القرارات وهو ما نص عليه قانون تنظيم الجامعات فى مادة رقم ٢٥٠ فقرة (أ) فرئيس الجامعة له جميع السلطات المقررة للوزير وله وحده البت فى الحالات التى تقضى القواعد و النواحى المالية لعرضها على وزير المالية أو وزارة المالية فى الجهاز المركزى للتنظيم و الإدارة ،كما إن الإجراءات التى تأخذها الإدارة الجامعية فى إدارة شئون البحث العلمى تتسم بالروتين الشديد مما يدل على شده القوانين وصرامتها وعدم مرونتها والتزام العاملين بالجامعة بتطبيقها حرفياً وغياب الشفافية والوضوح ،كذلك عدم مرونة الإجراءات الإدارية المتبعة ،فمازالت الإدارة الجامعية إدارة تقليدية في شقيها الإداري والأكاديمي ذلك لأن البعض يسعي إلي تجميد القوانين و السياسات ذلك من أجل الحفاظ علي الوضع الراهن دون تغيير مما يؤثر على عرقلة الإجراءات الإدارية للبحث العلمي ،كذلك أشارت النتائج إلى إهتمام الإدارة الجامعية بالجامعات المصرية بإقامة الندوات والمؤتمرات المتعلقة بالبحث العلمي وتوثقها وذلك لحرصها على تبادل الخبرات والمعارف بين أعضاء هيئة التدريس على شكل واسع .

٢- جاءت العبارات رقم (١)،(٢) ،(٤) فى المرتبة الثالثة حيث حصلت هذه العبارات على نسب مئوية وزنية متدنية حيث تراوحت الأوزان النسبية لها من ٤٩.٤ % إلى ٥٣.٤% لهذا تكون موافقة العينة على هذه العبارات هى موافقة متدنية و قد يرجع ذلك إلى قلة مراجعة الفعلية الإدارة الجامعية لخططها البحثية السابقة كجزء من التخطيط للاحتياجاتها البحثية الحالية و المستقبلية ،و عدم وجود جهاز إداري شامل متكامل لإدارة شؤون البحث العلمي بالإدارة الجامعية بالإضافة إلى عدم وجود إدارة متخصصة لشئون البحث العلمى بالكلية /بالمعهد و قد يرجع ذلك إلى غياب وجود نظام شامل للبحث العلمي وعدم وجود خطة له فى كل كلية أو معهد وقد يرجع ذلك إلى نتيجة لعدم اهتمام بعض الكليات بالبحث العلمي بدرجة كبيرة كما أن الإدارة الجامعية لا تولي البحث العلمي أهمية كبيرة، ولا تمتلك استراتيجيات واضحة ومعلنة وأساليب إدارية لتطوير شنون و إجراءات البحث العلمي وفق رؤية واضحة فإجراءات تسجيل البحوث العلمية بالكليات غالبا ما يغلب عليها الطابع الروتينى وقد يرجع ذلك إلى عدم وجود تنسيق بين كليات الجامعات المصرية فى وضع القوانين ورسم السياسات البحثية هذا الذى يؤدى إلى تكرار موضوعات البحث العلمى فى الجامعات المصرية و هذا ما أكدته دراسة فاطمة عبد المنعم محمد معوض (٢٠١٣)،هانى محمد يونس (٢٠١٤) ،دراسة Algadheeb, N A&Almeqren, M (٢٠١٤).

ب- من حيث الإجراءات المتعلقة بشئون أعضاء هيئة التدريس بالجامعة وبسؤال أفراد العينة عن هذه الإجراءات جاءت استجابتهم كما هي موضحه بالجدول التالي :

جدول رقم (٥)

استجابات أفراد العينة عن الإجراءات المتعلقة بشئون أعضاء هيئة التدريس بالجامعة

م	العبارة	اوافق		إلى حد ما		لا أوافق		كا ٢	الوزن	الترتيب
		التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%			

١	تهتم الإدارة الجامعية بتوفير التدريب اللازم لأعضاء هيئة التدريس على البحث العلمى	٩٨	٥٦.٣	٤٥	٢٥.٨	٣١	١٧.٨	٤٣.١	٧٩.٥	١
٢	تمنح الإدارة الجامعية بالجامعات المصرية وقتا كافياً أعضاء هيئة التدريس لإجراء البحوث.	١٩	١٠.٩	٥٥	٣١.٦	١٠٠	٥٧.٤	٥٦.٧	٥١.١	٧

٣	تحدد الإدارة الجامعية معايير واضحة فى تقييم الأبحاث العلمية لأعضاء هيئة التدريس بها.	٤٩	٢٨.١	٣٤	١٩.٥	٩١	٥٢.٢	٣٠.١	٥٨.٦	٣
٤	تساعد الإدارة الجامعية أعضاء هيئة التدريس في عملية نشرأبحاثهم .	٢٠	١١.٤	٢١	١٢.٠	١٣٣	٧٦.٤	١٤٥.٤	٤٥	٨
٥	تهتم الإدارة الجامعية بتكوين فرق بحثية في الجامعة.	٣٢	١٨.٣	٣٤	١٩.٥	١٠٨	٦٢.١	٦٤.٦	٥٢.١	٦

٦	تشجع الإدارة الجامعية أعضاء هيئة التدريس بها على تبادل الزيارات و والخبرات العلمية مع أعضاء هيئة التدريس بالجامعات الأخرى.	٧٥	٤٣.١	٤٥	٢٥.٨	٥٤	٣١	٨.١	٧٠.٦	٢
٧	تحرص الإدارة الجامعية على تخفيض نصاب أعضاء هيئة التدريس للقيام البحوث العلمية.	١٦	٩.١	٧٥	٤٣.١	٨٣	٤٧.٧	٤٦.١	٥٣.٨	٤

٨	**تستقطب الإدارة الجامعية الباحثين المتميزين من الجامعات الأخرى للعمل في الجامعة.**	٣٥	٢٠.١	٣١	١٧.٨	١٠٨	٦٢.١	٦٤.٧	٥٢.٦	٥

و من الجدول السابق نلاحظ أن قيم كا٢ لجميع العبارات دالة لأن قيم كا٢ المحسوبة > كا٢ الجدولية وبالتالي يمكن الاعتماد على البيانات السابقة في تحليل وتفسير البيانات وفيما يلى تفسير لهذه النتائج:.

١- حصلت العبارة رقم (١) على نسب مئوية وزنية عالية و لهذا تكون موافقة العينة على هذه العبارة هى موافقة عالية حيث بلغ الوزان النسبية لها ٧٩.٥% و قد يرجع ذلك إلى إهتمام الإدارة الجامعية بالجامعات المصرية بتوفير التدريب اللازم لأعضاء هيئة التدريس على البحث العلمى مما يدل ذلك على اقتصار البحث العلمى في الجامعات المصرية على أغراض الترقية فقط.

٢- جاءت العبارات رقم (٢)،(٤) ،(٥) ،(٧)،(٨)فى المرتبة الثالثة حيث حصلت هذه العبارات على نسب مئوية وزنية متدنية حيث تراوحت الأوزان النسبية لها من ٤٥ % إلى ٥٣.٨% لهذا تكون موافقة العينة على هذه العبارات هى موافقة متدنية و قد يرجع ذلك إلى قلة أهتمام الإدارة الجامعية بتخفيض نصاب أعضاء هيئة التدريس للقيام البحوث العلمية ، وبتكوين فرق بحثية في الجامعة ،كذلك قلة استقطاب الإدارة الجامعية الباحثين المتميزين من الجامعات الأخرى للعمل في الجامعة ،وقلة اهتمام الإدارة الجامعية بالجامعات المصرية بمنح وقتا كافياً أعضاء هيئة التدريس لإجراء البحوث كذلك قلة مساعدة الإدارة الجامعية أعضاء هيئة التدريس في عملية نشرأبحاثهم و قد يرجع ذلك إلى وجود فجوة بين الإدارة الجامعية وأعضاء هيئة التدريس في مجال البحث العلمي بسبب عدم إشراكهم في وضع السياسات البحثية وفى إدارة شئون البحث العلمي

كذلك عدم تقدير لمجهوداتهم وانتاجاتهم البحثية ،و عدم توفير المناخ العلمي المناسب فضلاً إلى عدم تشجيعهم للسفرإلى الخارج لأغراض البحث العلمي هذا بالإضافة إلى زيادة الأعباء التدريسية والإدارية الملقاة علي عاتق أعضاء هيئة التدريس ،كذلك عدم وجود سياسة واضحة ومعلنة لمعايير البحث العلمى الجيد بالأقسام النظرية و العملية بكليات الجامعات المصرية والتى يتم وضعها وتجديدها بشكل دورى ،كذلك عدم تعاون أعضاء هيئة التدريس بالأقسام النظرية و العلمية بالجامعات المصرية وأجهزة الدولة التنفيذية فى وضع ورسم السياسة البحثية ،و قلة اهتمام الإدارة الجامعية بوضع سياسة للتغلب على معوقات التى تواجه اعضاء هيئة التدريس أثناء تنفيذ البحوث العلمية مما يؤدى ذلك إلى إنعدام الدافعية وعدم رضا أعضاء هيئة التدريس فى الجامعات المصرية عن أساليب و إجراءات الإدارة الجامعية فى الجامعات المصرية و المتعلقة بالبحث العلمي ،كذلك ضعف مهارات البحث العلمي لدى أعضاء هيئة التدريس و هذا ما أكدته دراسة Altunay, E & Tonbul, Y(٢٠١٥)،دراسة Al Hassan, E .(٢٠١٥)،دراسة عبدالرازق محمد (٢٠١٦).

جـ – الإجراءات المتعلقة بتمويل بحث العلمى ومستلزماته الماديه بالجامعة وبسؤال أفراد العينة عن هذه الإجراءات جاءت استجابتهم كما هي موضحه بالجدول التالي :

جدول رقم (٦)

استجابات أفراد العينة عن الإجراءات المتعلقة بتمويل بحث العلمى ومستلزماته الماديه بالجامعة

م	العبارة	اوافق		إلى حد ما		لا أوافق		كا ٢	الوزن	الترتيب
		التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%			

١	تتوفر أجهزة الحاسب الآلى والمتصلة بالإنترنت في مكاتب أعضاء هيئة التدريس بالجامعة.	١٢٥	٧١.٨	٤٥	٢٥.٨	٤	٢.٢	١٣٠.٥	٨٩.٨	١
٢	توفر الإدارة الجامعية شبكة الانترنت داخلية لخدمة أغراض البحث العلمي.	١١٤	٦٥.٥	٣٥	٢٠.١	٢٥	١٤.٣	٨١.٩	٨٣.٧	٢

٣	توفر المكتبات الجامعية الدوريات والكتب العلمية الحديثة.	٤٨	٢٧.٥	٤٣	٢٤.٧	٨٣	٤٧.٧	١٦.٣	٥٩.٩	٣
٤	توفر الإدارة الجامعية فى كل كلية قائمة بالمجلات المتخصصة لنشر الأبحاث العلمية.	٤٧	٢٧.٠	٢٣	١٣.٢	١٠٤	٥٩.٧	٥٩.٦	٥٥.٧	٤

٥	توفر الإدارة الجامعية المختبرات المعملية والتجهيزات الإكترونية لإجراء البحوث العلمية.	٢٤	١٣.٧	٢٥	١٤.٣	١٢٥	٧١.٨	١١٦.١	٤٧.٣	٨
٦	توفر الإدارة الجامعية مراكز ووحدات لقياس وإحصاء و تحليل الأبحاث العلمية.	١١	٦.٣	٢١	١٢	١٤٢	٨١.٦	١٨٣.٣	٤١.٥	١١

٧	توفر الإدارة الجامعية للكليات بنك للمعلومات متاح لأعضاء هيئة التدريس لأغراض البحث العلمي.	٧	٤.٠	٤٥	٢٥.٨	١٢٢	٧٠.١	١١٨.٣	٤٤.٦	٩
٨	تحمل الإدارة الجامعية الباحث بعض نفقات الإقامة والسفر في المؤتمرات العلمية.	٣٠	١٧.٢	٤٢	٢٤.١	١٠٢	٥٨.٦	٥١.٣	٥٢.٨	٦

٩	تهتم الإدارة الجامعية بإيجاد مصادربد يلة لتمويل البحث العلمي.	٣١	١٧.٨	٣٥	٢٠.١	١٠٨	٦٢.٦	٦٤.٧	٥١.٩	٧
١٠	تنشئ الإدارة الجامعية بكل كلية صناديق خاصة لدعم بحوث أعضاء هيئة التدريس بها .	٣٢	١٨.٣	٤٤	٢٥.٢	٩٨	٥٦.٣	٤٢.٦	٥٤.٠	٥
١١	ميزانية البحث العلمي كافية لإجراء الأبحاث العلمية.	٢٠	١١.٤	١٢	٦.٨	١٤٢	٨١.٦	١٨٣	٤٣.٢	١٠

ومن الجدول السابق نلاحظ أن قيم كا٢ لجميع العبارات دالة لأن قيم كا٢ المحسوبة > كا٢ الجدولية وبالتالي يمكن الاعتماد على البيانات السابقة في تحليل وتفسير البيانات وفيما يلى تفسير لهذه النتائج:.

١- حصلت العبارات رقم (١) ،(٢) على نسب مئوية وزنية عالية و لهذا تكون موافقة العينة على هذه العبارة هى موافقة عالية حيث بلغ الأوزان النسبية لها ما ٨٩.٨ % ،٨٣.٧% على الترتيب و لهذا تكون موافقة العينة على هذه العبارات موافقة عالية و قد يرجع ذلك إلى إهتمام الإدارة الجامعية بالجامعات المصرية بتوفير أجهزة الحاسب الآلى والمتصلة بالإنترنت في مكاتب أعضاء هيئة التدريس بالجامعة،كذلك بتوفير شبكة الانترنت داخل الحرم الجامعى لخدمة أغراض البحث العلمي وذلك للتخفيف وتسهيل القيام بالأعباء التدريسية والإدارية الملقاة علي عاتق أعضاء هيئة التدريس .

٢- جاءت العبارات رقم (٥)،(٦) ،(٧) ،(٨)،(٩)، (١٠)،(١١) فى المرتبة الثالثة حيث حصلت هذه العبارات على نسب مئوية وزنية متدنية حيث تراوحت الأوزان النسبية لها من ٤١.٥ % إلى ٥٤.٠% لهذا تكون موافقة العينة على هذه العبارات هى موافقة متدنية و قد يرجع ذلك قلة توفير الإدارة الجامعية بالجامعات المصرية المختبرات المعملية والتجهيزات الإكترونية اللازمة لإجراء البحوث العلمية ، وقلة توافر مراكز ووحدات لقياس وإحصاء و تحليل الأبحاث العلمية ، قلة توفر الإدارة الجامعية للكليات بنك للمعلومات متاح لأعضاء هيئة التدريس لأغراض البحث العلمي وقد يرجع ذلك إلى أن إجراءات الحصول على المعلومات الإدارية بالجامعات أو الحصول على المراجع العلمية أو الإستفادة من المعامل و المختبرات الموجودة بالكليات صعبة و مكلفة وتستغرق كثير من الوقت من ناحية و افتقار الجامعة الكثير من الموارد البشرية المتخصصة في المكتبات التى تساعد على تنظم مكتبة الكليات لمساعدة أعضاء هيئة التدريس للحصول على المراجع المختلفة من ناحية أخرى وافتقار المكتبات الجامعية للمراجع العلمية المتخصصة الحديثة ،كذلك أشارت النتائج إلى تحمل الإدارة الجامعية الباحث بعض نفقات الإقامة والسفر في المؤتمرات العلمية وقد يرجع ذلك إلى إفتقار الجامعة الكثير من الموارد المادية التى تساعد أعضاء هيئة التدريس علي حضور المؤتمرات العلمية وعدم اهتمام الإدارة الجامعية بإيجاد مصادربديلة لتمويل البحث العلمي،وبانشاء

صناديق خاصة بكل كلية لدعم بحوث أعضاء هيئة التدريس بها مما يدل على ان ميزانية البحث العلمي غير كافية لإجراء الأبحاث العلمية و قد يرجع ذلك إلى ضعف الإنفاق على البحث العلمي وعدم وجود مخصصات

مالية لإجراء البحوث العلمية في الوقت المناسب الأمر الذى أدى إلى إلى زيادة المحسوبيات ولعبت العلاقات

الشخصية دورا فى الجامعات للحصول على دعم البحوث العلمية وقد يرجع ذلك إلى عدم وجود الشفافية والوضوح ما بين إدارة البحث العلمي وأعضاء هيئة التدريس نظراً لقلة الميزانية المخصصة لهذا القطاع وضعف نسبة الإنفاق القومي على البحث والتطوير ،وفقدان العدالة في توزيع الدعم المادي بين أعضاء هيئة التدريس ،كذلك أشارت النتائج إلى قلة توافر الإدارة الجامعية لأعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية معلومات تساعدهم على الأستفادة من المنح المحلية أو الدولية لدعم وتنمية البحث العلمى مما يدل ذلك على عدم تعاون الإدارة الجامعية مع منظمات المجتمع المدنى للمساهمة فى توفير نفقات البحث العلمى وقد يرجع ذلك إلى ضعف قنوات الإتصال الإدارى بين الإدارة العامة للدراسات العليا والبحوث بالجامعة والأقسام الأكاديمية بالكليات الجامعية و هذا ما أكدته دراسة محمود فوزى بدوى (٢٠١٨)،دراسة منى عبدالهادي حسين (٢٠١٩) ،دراسة Reyes-Cruz,M (٢٠١٨).

د- الإجرات المتعلقة بالشراكة مع القطاع الخاص بالجامعة وبسؤال أفراد العينة عن هذه الإجراءات جاءت استجابتهم كما هي موضحه بالجدول التالي :

جدول رقم (٧)

استجابات أفراد العينة عن الإجرات المتعلقة بالشراكة مع القطاع الخاص بالجامعة

م	العبارة	اوافق		إلى حد ما		لا أوافق		كا ٢	الوزن	الترتيب
		التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%			
		ر		ر		ر				

١	تحرص الإدارة الجامعية على الاستفادة من خبرات الجامعات الأخرى في تدعيم الشراكة مع مؤسسات القطاع الخاص.	٣٥	٢٠.١	٣١	١٧.٨	١٠٨	٦٢	٦٤.٧	٥٢.٦	١
٢	تضع الإدارة الجامعية بكل كلية برنامج سنوى لزيارات لأعضاء هيئة التدريس لمؤسسات القطاع الخاص.	٣٠	١٧.٢	٣٢	١٨.٣	١١٢	٦٤.٣	٧٥.٤	٥٠.٩	٣

٣	تحرص الإدارة الجامعية على بناء مراكز بحثية متخصصة بالتعاون مع مؤسسات القطاع الخاص	٧	٤.٠	٤٥	٢٥.٨	١٢٢	٧٠.١	١١٨.٣	٤٤.٦	٦
٤	تحرص الإدارة الجامعية على تقديم خبراتها إلى مؤسسات القطاع الخاص	٢٣	١٣.٢	٤٤	٢٥.٢	١٠٧	٦١.٤	٦٥.٨	٥٠.٥	٤

٥	تستثمر الإدارة الجامعية الكفاءات البشرية المتوفرة لديها بعمل عقود مع مؤسسات القطاع الخاص.	٢٩	١٦.٦	٤٢	٢٤.١	١٠٣	٥٩.١	٥٣.٨	٥٢.٤	٢
٦	تستثمر الإدارة الجامعية الإمكانات المادية والتجهيزات المعملية التي تمتلكها مؤسسات القطاع الخاص في تطوير البحوث العلمية.	٢٥	١٤.٣	٢٣	١٣.٢	١٢٦	٧٢.٤	.١١٩	٤٧.٣	٥

ومن الجدول السابق نلاحظ أن قيم كا٢ لجميع العبارات دالة لأن قيم كا٢ المحسوبة > كا٢ الجدولية وبالتالي يمكن الاعتماد على البيانات السابقة في تحليل وتفسير البيانات وفيما يلى تفسير لهذه النتائج:.

جاءت العبارات رقم (١)،(٢) ،(٣) ،(٤)،(٥)، (٦)،(٧) فى المرتبة الثالثة حيث حصلت هذه العبارات على نسب مئوية وزنية متدنية حيث تراوحت الأوزان النسبية لها من ٤٤.٦ % إلى ٥٢.٦% لهذا تكون موافقة العينة على هذه العبارات هى موافقة متدنية مما يؤكد على قلة حرص الإدارة الجامعية على الاستفادة من خبرات الجامعات الأخرى في تدعيم الشراكة مع مؤسسات القطاع الخاص ،قلة استثمار الإدارة الجامعية الكفاءات البشرية المتوفرة لديها بعمل عقود مع مؤسسات القطاع الخاص ،كذلك اشارت النتائج إلى عدم قيام الإدارة الجامعية بكل كلية بوضع برنامج سنوى لزيارات لأعضاء هيئة التدريس لمؤسسات القطاع الخاص ،وقلة اهتمام الإدارة الجامعية بتقديم خبراتها إلى مؤسسات القطاع الخاص ،وضعف قدرة الإدارة الجامعية فى استثمار الإمكانات المادية والتجهيزات المعملية التي تمتلكها مؤسسات القطاع الخاص في تطوير البحوث العلمية بها ،كذلك عدم رغبة الإدارة الجامعية فى بناء مراكز بحثية متخصصة بالتعاون مع مؤسسات القطاع الخاص وقد يعود ذلك إلى أن الإدارة الجامعية بالجامعات المصرية ليس لديها رؤية واضحة أو إستراتيجية محددة أوبرامج أو إجراءات معلنة تتسم بالشفافية و الوضوح تشجع على إقامة شراكة وعلاقات تبادلية مع مؤسسات القطاع الخاص، أو قد يرجع ذلك إلى إن مؤسسات القطاع الخاص غير واثقة في الأبحاث الجامعية ،و عدم انفتاح الإدارة الجامعية على المؤسسات المحلية والعالمية لدعم البحث العلمي ،و ضعف العلاقة بين البحث العلمي والمؤسسات الصناعية نتيجة غياب نظام شامل للبحث العلمي وعدم وجود إستراتيجية للبحث العلمي واضحة ومعلنة فى كليات الجامعات المصرية توضح كيفية تسويق البحوث العلمية كذلك عدم وجود تنسيق بين الإدارات الجامعية بالجامعات المصرية و أجهزة الدولة التنفيذية للإستفادة من نتائج البحوث العلمية وتحويلها إلى مشروعات اقتصادية مربحة ،و ضعف مهارات أعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية فى تسويق بحوثهم العلمية ،وعدم اهتمام الكثير من رجال الأعمال بنتائج البحث العلمي كذلك افتقار الجامعات المصرية إلى الكثير من الموارد البشرية والمادية التى تساعد على تسويق الإبحاث العلمية، وغياب فكر التسويق داخل الجامعات و هذا ما أكدته دراسة Özden, Bülent (٢٠١٦)،دراسة Altunay, E & Tonbul, Y(٢٠١٥)،دراسة عبدالملك احمد علي (٢٠١٦)،دراسة محمد ضياء زاهر (٢٠١٦).

ثانياً:. نتائج المحور الثانى وهو معوقات البحث العلمى لدى أعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية وبسؤال أفراد العينة عن هذه المعوقات جاءت استجابتهم كما هي موضحه بالجدول التالي :

جدول رقم (٨)

استجابات أفراد العينة عن معوقات البحث العلمى لدى أعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية

م	العبارة	اوافق		إلى حد ما		لا أوافق		كا ٢	الوزن	الترتيب
		التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%			
١	كثرة الأعباء الملقاه على أعضاء هيئة التدريس فى بعض الكليات.	١٢٤	٧١.٢	٣٤	١٩.٥	١٦	٩.١	١١٥.٤	٨٧.٣	٣
٢	عدم توافر سياسة بحثية واضحة المعالم بكل كلية	١١٤	٦٥.٥	٣٢	١٨.٣	٢٨	١٦	٨١.٢	٨٣.١	٨

٣	إجراءات تنظيم البحث العلمى بالكليات تتسم بالروتين و البيوقراطية.	٩٥	٥٤.٥	٤٥	٢٥.٨	٣٤	١٩.٥	٣٦.٤	٧٨.٣	١١
٤	قلة توافر النشرات و التعليمات المتعلقة بإجراء البحوث العلمية لأعضاء هيئة التدريس	١٠٥	٦٠.٣	٢٧	١٥.٥	٤٢	٢٤.١	٥٩	٧٨.٧	١٠
٥	غموض اللوائح المنظمة لعمل الكليات فى مجال البحث العلمى	٩٩	٥٦.٨	٣٤	١٩.٥	٤١	٢٣.٥	٤٣.٨	٧٧.٧	١٢

٦	**ضعف الاعتمادات المالية المرصودة واللازمة لقيام أعضاء هيئة التدريس بالبحوث العلمية**	١٤٠	٨٠.٤	١٨	١٠.٣	١٦	٩.١٩	١٧٣.٩	٩٠.٤	١
٧	**ضعف الحوافز التى تشجع على إجراء البحوث العلمية.**	١٢٥	٧١.٨	٢٤	١٣.٧	٢٥	١٤.٣	١١٦.١	٨٥.٨	٥

٨	قلة التنسيق بين أعضاء هيئة التدريس بالكليات لتفادى التكرار و الإزدواج فى البحوث العلمية	١٢٢	٧٠.١	٢١	١٢.٠	٣١	١٧.٨	١٠٦.٧	٨٤	٦
٩	قلة التعاون الإدارة الجامعية و أجهزة الدولة التنفيذية فى وضع السياسة البحثية	١٢٥	٧١.٨	٤٥	٢٥.٨	٤	٢.٢	١٣٠.٥	٨٩.٨	٢

١٠	قلة التواصل الإدارة الجامعية مع بعض مؤسسات المجتمعية للإستفادة من خدمات أعضاء هيئة التدريس.	١٢٨	٧٣.٥	٢١	١٢	٢٥	١٤.٣	١٢٦.٨	٨٦.٣	٤
١١	قلة توجيه طلاب الدراسات العليا إلى دراسة مشكلات واقعية.	١٠٠	٥٧.٤	٤٥	٢٥.٨	٢٩	١٦.٦	٤٧.٨	٨٠.٢	٩
١٢	ضعف توفر الحرية الأكاديمية اللازمة لخدمة البحث العلمى.	١١٤	٦٥.٥	٣٥	٢٠.١	٢٥	١٤.٣	٨١.٩	٨٣.٧	٧

و من الجدول السابق نلاحظ أن قيم كا٢ لجميع العبارات دالة لأن قيم كا٢ المحسوبة > كا٢ الجدولية وبالتالي يمكن الاعتماد على البيانات السابقة في تحليل وتفسير البيانات وفيما يلى تفسير لهذه النتائج:.

جاءت جميع عبارات المحور الثانى فى المرتبة الأولى حيث حصلت هذه العبارات على نسب مئوية وزنية عالية حيث تراوحت الأوزان النسبية لها من ٧٧.٧% إلى ٩٠.٤% لهذا تكون موافقة العينة على هذه العبارات هى موافقة عالية مما يؤكد على أن أعضاء هيئة التدريس فى الجامعات المصرية يواجهون كثير من المعوقات أثناء قيامهم ببحوثهم العلمية منها ما يلى :.

*ضعف الاعتمادات المالية المرصودة واللازمة لقيام أعضاء هيئة التدريس بالبحوث العلمية .

*قلة التعاون الإدارة الجامعية و أجهزة الدولة التنفيذية فى وضع السياسة البحثية .

*كثرة الأعباء الملقاه على أعضاء هيئة التدريس فى بعض الكليات .

*قلة التواصل الإدارة الجامعية مع بعض مؤسسات المجتمعية للإستفادة من خدمات أعضاء هيئة التدريس .

*ضعف الحوافز التى تشجع على إجراء البحوث العلمية.

*قلة التنسيق بين أعضاء هيئة التدريس بالكليات لتفادى التكرار و الإزدواج فى البحوث العلمية.

*ضعف توفر الحرية الأكاديمية اللازمة لخدمة البحث العلمى.

*قلة توافر سياسة بحثية واضحة المعالم بكل كلية .

*قلة توجيه طلاب الدراسات العليا إلى دراسة مشكلات واقعية.

*قلة توافر النشرات و التعليمات المتعلقة بإجراء البحوث العلمية لأعضاء هيئة التدريس.

*إجراءات تنظيم البحث العلمى بالكليات تتسم بالروتين و البيوقراطية .

*غموض اللوائح المنظمة لعمل الكليات فى مجال البحث العلمى

*وقد ترجع هذا المعوقات إلى فقدان التنظيم و التنسيق وتحديد الهدف ومتابعة التطبيق فالبحوث فى الجامعات المصرية عاجزة وشكلية ولا يوجد جهاز تنسيق بينها ولا ترتبط باحتياجات البلاد كذلك ضعف الارتباط بين الجامعات ومراكز البحوث التطبيقية الأخرى من جهه وضعف الارتباط بين مراكز البحوث ومراكز الانتاج من جهه اخرى على مستوى الجامعات ،كذلك غياب القيادات العلمية ،والتخطيط العلمى السليم للبحوث والدراسات الجامعية المصرية ،ونقص الباحثين و اعضاء هيئة التدريس فى الكليات و المراكز البحثية مقابل الزيادة السريعة فى الطلاب ،بالإضافة إلى نقص المعامل و المعدات و الأجهزة ،وقلة الميزانية المخصصة للبحث العلمى وتوزيعها جزافا دون دراية علمية فلا تراعى الأولويات مما أدى إلى سير هذه البحوث فى كثير من الاحيان بطريقة ارتجالية لاتربطها خطة أو يشملها تنسيق مما أدى إلى شيوع البحث الفردى وانعدام عمل الفريق فى مجالات البحث و اقتصار على البحوث بغرض الحصول على درجة علمية وهى فى الغالب بحوث للترقية و الخلط والتكرار والازدواجية فى بعض الموضوعاتوهذا ما أكدته دراسة عبدالملك احمد علي (٢٠١٦)،دراسة فاطمة عبدالمنعم محمد معوض (٢٠١٣)،دراسة هانى محمد يونس (٢٠١٤)،دراسة أحمد حسين عبد العاطي (٢٠١٥) ،دراسة Hatamleh, H, M (٢٠١٦).

المحور الثالث:آليات مقترحة لتفعيل دور الإدارة الجامعية فى مواجهه معوقات البحث العلمى التى تواجه أعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية على ضوء التحديات العالمية المعاصرة .

في ضوء الإطار النظري وما أسفرت عنه نتائج الدراسة النظرية والميدانية لواقع الإداراة الجامعية في تفعيل البحث العلمي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية ، يمكن وضع آليات مقترحة لتفعيل دور الإدارة الجامعية فى مواجهه معوقات البحث العلمى التى تواجه أعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية على ضوء التحديات العالمية المعاصرة تعتمد على مجموعة من المنطلقات لتحقيق أهدافها المتعلقة بعناصرها المختلفة، ومجموعة من آليات للتنفيذ التي يلازمها متابعة مستمرة، بالإضافة إلى طرح مجموعة من المعوقات التي تقف حائلاً دون تنفيذها والتي يمكن تذليلها من خلال بعض الحلول المقترحة .

أولاً: منطلقات الآليات المقترحة:-

تعتمد الآليات المقترحة على مجموعة من المنطلقات تشمل ما يلى:

*يعد البحث العلمي ضرورة أولوية إنسانية وأخلاقية تتطلب الإسراع بإنشاء هيئة وطنية للبحث العلمي تخرجه من البيوقراطية والروتين الإداري والمالي المعقد،وتضع خططا لتنفيذ مشروعاته وتنسيق أولوياته من خلال إدارات فرعية بالجامعات المصرية والمؤسسات البحثية والأكاديمية والتى تتبع الهيئة الوطنية للبحث العلمي.

*أهمية البحث العلمي باعتباره أحد المداخل المعاصرة في عصر التقدم العلمى و التكنولوجى والذى تتنافس فيه المؤسسات الجامعية الساعية لتحقيق الميزة التنافسية بما يتناسب مع الإمكانيات المتاحة بها مما يسهم فى تطور البلاد وتقدمها.

*يكتسب البحث العلمى أهميته من الدور الذي يمكن أن تقوم به الجامعات المصرية في حل المشكلات الاجتماعية بأسلوب علمي والنهوض بالبحث العلمي من خلال تنمية واكتساب مهارات التفكير العلمي والتفكير النقدى لدى أعضاء هيئة التدريس و الطلاب وبناء الاتجاهات الإيجابية نحوه .

*التحديات التى تواجهها البحوث الإنسانية من جهه و أرتباطها بإحتياجات المجتمع من جهه أخرى بما يتطلب وجود أدوار جديدة للإدارات الجامعية عامة والكليات بصفة خاصة.

ثانياً: أهداف الآليات المقترحة :

تهدف الآليات المقترحة إلى :

*التركيز على دور الإدارة الجامعية بالجامعات المصرية بإعتبارها أحد المصادر فى إنتاج المعرفة والقادرة على تطويرها باستمرار.

*بناء قناعة كاملة فى المستويات الإدارية المختلفة فى الجامعات المصرية و بين أعضاء هيئة التدريس بحجم المنافع و الأثار الإيجابية التى يحققها البحث العلمى بالجامعة والتى تتحقق بصورة تدريجية عبر الزمن.

*البحث عن السبل اللازمة لتقليل الفجوة بين المهتمين بالبحث العلمى من أعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية و المستفيدين من نتائج هذه البحوث عن طريق زيادة التنسيق بين مؤسسات التعليم العالى والمجالس البحثية.

*لفت نظر متخذى القرار فى المجتمع بإهمية الدور الذى تلعبه الجامعات المصرية فى تحقيق التنمية المستدامة للمجتمع خاصة فى الجوانب المعرفية و التى لها مردودها

الاقتصادى والاجتماعى و الثقافى من خلالها قيامها بوظيفتها البحثية ومن ثم ضرورة توفير كافة سبل تطوير وتجديد المهام و الإجراءات الجامعية.

*تحديد الأسباب و المعوقات التي تحول دون قيام أعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية بأبحاث علمية.

*تقديم المقترحات المنبثقة من نتائج البحث لتجاوز معوقات البحث العلمى التى يواجهها اعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية ولتمكين الإدارة الجامعية من أداء دورها الاجتماعي والعلمي على أكمل وجه.

ثالثاً: عناصر الآليات المقترحة .

تستند الآليات المقترحة طبقاً للإطار النظري ونتائج الدراسة الميدانية على أربعة عناصر أساسية ، ويتضمن كل عنصر مجموعة من الآليات التنفيذية سيتم الإشارة إليها فيما يلي:-

العنصر الأول الإجراءات التنظيمية الإدارية بالجامعة و تشمل :-

و لكى يمكن تفعيل دور الإدارة الجامعية فى مواجهه معوقات البحث العلمى والتى تواجهه أعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية والخاصة بالإجراءات التنظيمية الإدارية بالجامعة فإن هناك مجموعة من الإجراءات التنفيذية و التى هى بمثابة مجموعة من المطالب و التى منها ما يلى :.

*بناء وحدات تنظيمية وهيئة أكاديمية وإدارية بكل كلية تتولى الإشراف على العمل البحثي.

*وضع الإدارات الجامعية بالجامعات المصرية إستراتيجية وسياسة عامة وواضحة ومعلنة للبحث العلمي تعكس اهتمام الجامعة بالاحتياجات الفعلية للمجتمع والكليات بكل أقسامها وتحتوى على أولويات البحوث العلمية، بحيث تكون مرجعا لأعضاء هيئة التدريس عند وضع خطط بحثية.

*إلزام الأقسام العلمية و النظرية بكل كلية بوضع خريطة بحثية متكاملة ،تعبر عن احتياجات المجتمع الفعلية من البحث العلمي والعمل على ربطها بمشكلات التنمية واحتياجات المجتمع مع التنسيق و الإتصال بين الأقسام المتناظرة في الجامعات الأخرى، وبين مراكز البحوث، بحيث تكون مرجعا للباحثين عند اختيار مشكلة البحث .

*تحديد نوعية البحوث العلمية التي يمكن أن تدعمها أو يتبناها القطاع العام أوالخاص.

*تحديد إختصاصات كل وظيفة إدارية تتعلق بالبحث العلمي بشكل دقيق داخل الإدارات الجامعية مع تطوير التشريعات والقوانين المنظمة للبحث العلمي وتحديثها باستمرار.

*وضع خطط بحثية لأنشطة البحث العلمى على مستوى الكليات والأقسام.

*عقد المزيد من اللقاءات العلمية المتبادلة بين الكليات المختلفة في الجامعات المصرية بل وبين الأقسام العلمية و النظرية داخل الكلية الواحدة لتبادل الخبرات البحثية وتذليل الصعوبات الإدارية و التنظيمية للبحث العلمى لدى اعضاء هيئة التدريس بها.

*تواصل الإدارات الجامعية مع المسؤولين في مواقعهم المختلفة وذلك للتعرف على معوقات البحث العلمى واسبابهاوطرق علاجها.

*ضرورة إلزام أعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية بالخطة البحثية للقسم التابع له عن إجراء الماجستير و الدكتوراه أو بحوث الترقية مع التزام الجدية و الدقة العلمية عند التحكيم هذه البحوث .

*عقد ورش عمل لمناقشة ودراسة إستراتيجيات وخطط البحث العلمى السابقة بالجامعة و الجامعات الأخرى و الجامعات الأجنبية و مراكز البحوث .

*إلزام كليات الجامعة بتقديم تقارير دورية كل ستة أشهر عن ما تم إنجازه من الخطة البحثية للجامعة.

العنصر الثانى الإجراءات المتعلقة بشئون أعضاء هيئة التدريس بالجامعة و تشمل :-

و لكى يمكن تفعيل دور الإدارة الجامعية فى مواجهه معوقات البحث العلمى والخاصة بالإجراءات المتعلقة بشئون أعضاء هيئة التدريس بالجامعة فإن هناك مجموعة من الإجراءات التنفيذية و التى هى بمثابة مجموعة من المطالب و التى منها ما يلى :.

*تعديل وتطوير معايير الترقية لدى أعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية بحيث يتم ضبط عملية الترقية لأعضاء هيئة التدريس بمدى جودة البحوث وأصالتهاوذلك من حيث مدى ارتباطها باحتياجات المجتمع ومشاكل التنمية بحيث يكون هدفها خدمة المجتمع والتنمية.

*وضع إجراءات مرنة تسهل لأعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية لالتحاق بالدورات التدريبية والمعدة إعداداً جيداً لتطوير مهاراتهم البحثية.

*التنوّع في طرق تحكيم الأبحاث العلمية لدى اعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية بحيث لا تقتصر على التحكيم الداخلي بل ترسل الأبحاث العلمية إلى خارج الجامعة وخارج الدولة لما فيه من إثراء للبحث العلمي ولعضو هيئة التدريس نفسه وذلك للإستفادة من آراء وتعديلات وملاحظات محكمين ذو الخبرات العلمية و مدارس فكرية مختلفة.

*تنمية قدرات أعضاء هيئة التدريس وتدريب الباحثين والطلاب بالجامعة لخدمة لقضايا الإنتاج والخدمات عن طريق التدريب المستمر داخل مراكز بحوث العلمية.

*تخفيف الأعباء التدريسية و الإدارية لأعضاء هيئة التدريس وتفريغهم للقيام بالبحث العلمي.

*قيام إدارة الجامعة بتشجيع أبحاث الدراسات العليا سواء فى مرحلتى الماجستير أو الدكتوراه وكذلك أبحاث الترقية فى التركيز على الاحتياجات المجتمعية ومشاكل المؤسسات الخدمية والإنتاجية فى مقابل تقديم المنح المادية لهذه الأبحاث كذلك فى تحمل تكاليف نشرها من قِبل هذه المؤسسات.

*تحديد التخصصات الدقيقة داخل الأقسام الجامعية المختلفة والتي يجب التركيز عليها في المجالات البحثية، وتفتقر إليها المراكز البحثية الجامعية.

*تشجيع الفرق البحثية لإجراء بحوث جماعية داخل وخارج الجامعة للتصدي للقضايا المجتمعية من خلال تشكيل لجان وفرق بحثية يرأسها أستاذ يقدم الإرشادات لأعضاء الفريق بهدف التصدي لمشكلات مجتمعية ويمكن أن يتم ذلك من خلال وضع حوافز للأبحاث الجماعية مرتبطة بالترقية.

*إخضاع جميع أعضاء هيئة التدريس من درجة معيد إلى درجة أستاذ بالجامعات المصرية كافة لدورات مكثفة في اللغات الأجنبية بصفة دورية للحفاظ علي ما لديهم من حصيلة لغوية و ترقية مستوياتهم على أن يكن ذلك مرتبط بالترقية و التقلد فى المناصب القيادية بالجامعة.

*تنمية مهارات البحث العلمى للهيئة المعاونة و المعينين بالخارج من أعضاء هيئة التدريس وطلاب الدراسات العليا خاصة فى التخصصات الدقيقة وذلك من خلال الدورات التدريبية وورش العمل.

العنصر الثالث الإجراءات المتعلقة بتمويل بحث العلمى ومستلزماته الماديه بالجامعة وتشمل :-

و لكى يمكن تفعيل دور الإدارة الجامعية فى مواجهه معوقات البحث العلمى والخاصة بالإجراءات المتعلقة بتمويل البحث العلمى ومستلزماته الماديه بالجامعة فإن هناك مجموعة من الإجراءات التنفيذية و التى هى بمثابة مجموعة من المطالب و التى منها ما يلى :.

*إلغاء القيود المادية ورسوم حضور المؤتمرات من قبل الإدارة الجامعية تشجيعاً لمشاركة أكبر عدد ممكن من أعضاء هيئة التدريس بحيث يكون حضورها مجاناً.

*توفير المختبرات و المعامل والمواد الأولية اللازمة للبحث العلمي.

*تدعيم المكتبات الجامعية بأحدث الإصدرات للمجلات والدوريات العلمية وتوفيرها لأعضاء هيئة التدريس.

*تسهيل فرص دخول أعضاء هيئة التدريس المكتبات الجامعية و العامة فى الدولة من خلال عمل اشتراكات مجانية لهم.

*تدريب أعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية على كيفية توظيف الوسائل التكنولوجية الحديثة فى مجال البحث العلمى عن طريق عقد مزيد من الدورات التدريبية .

*دعم صندوق حساب البحوث العلمية من الصناديق الخاصة بالجامعة وكلياتها.

*زيادة نصيب المخصصات المالية للبحث العلمي من الموازنة العامة للجامعة.

*إنشاء وحدة لتمويل البحوث العلمية بكل جامعة من خلال التبرعات وتسويق فائدة البحوث التطبيقية الجامعية فى حل مشكلات المجتمع وتنمية البيئة.

*توفير الدعم المادى الكافى لإنشاء المعامل حديثة فى مختلف الأقسام بالجامعات المصرية ومراكز البحثية مع توفير الفنيين اللازمين لإستخدام وإدارة هذه المعامل مع توفير كافة امكانيات الصيانة المستمرة .

*إنشاء صناديق خاصة بكل جامعة تساهم فى تمويل البحوث العلمية لأعضاء هيئة التدريس بميزانية خاصة .

*تشجيع البنوك المحلية والتبرعات و الأوقاف و الهبات و المنح الموجهه للبحوث العلمية بالجامعات فى دعم المراكز البحثية وأعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية .

*تسويق المعامل المركزية بالجامعة كوحدات ذات طابع خاص لدعم مصادر تمويل البحث العلمى

*وضع خطة صيانة سنوية ومتابعة تنفيذها لأجهزة والمعدات العلمية بغرض تحقيق أقصى إستفادة منها .

العنصر الرابع الإجرات المتعلقة بالشراكة مع القطاع الخاص بالجامعة وتشمل :-

و لكى يمكن تفعيل دور الإدارة الجامعية فى مواجهه معوقات البحث العلمى والخاصة الإجراءات التنظيمية الإدارية بالجامعة فإن هناك مجموعة من الإجراءات التنفيذية و التى هى بمثابة مجموعة من المطالب و التى منها ما يلى :.

*التنسيق والتعاون بين مؤسسات القطاع الخاص فى إقامة مراكز علمية تقنية لخدمة اغراض البحث العلمى .

*استقطاب الكوادر البشرية من العلماء والمتخصصين في الطرق العلمية للبحوث الإدارية على أن يكونوا ضمن أساتذة زائرين لسنة دراسية على الأقل خاصة لمن لم تسعفه ظروفه بالسفر إلى الخارج.

*توجيه مؤسسات القطاع الخاص للاهتمام بالبحوث العلمية لأعضاء هيئة التدريس وبخاصة البنوك للمساهمة في الدعم المادى الفعلي للبحوث العلمية.

*مشاركة الجهات المستفيدة من البحوث العلمية في جميع مراحل إعدادها بدءاً من مرحلة تحديد الأهداف وانتهاء بمرحلة تطبيق النتائج مما يشجعهم على المساهمة المادية لضمان الحصول على النتائج .

*وضع الإدارة الجامعية سياسات تضمن التفاعل المستمر بين أجهزة الدولة ومؤسسات البحث العلمي وذلك لمساعدتها فى دراسة المشكلات التي تواجهها فى القيام بالبحوث العلمية ووضع الحلول المناسبة .

*توجيه البحوث العلمية للكليات الجامعة نحو المشكلات التي تعاني منها مؤسسات القطاع الخاص على أن تقوم الإدارة الجامعية بتحفيز وتوعية مؤسسات القطاع الخاص بدور البحث العلمي وما يمكن أن تقدمه الجامعة من حلول للمشكلات والتي تعترض زيادة الإنتاج عن طريق النشرات، والندوات العلمية، والمؤتمرات ،و الإذاعة والتلفزيون وغيرها من وسائل النشر.

*إعفاء الشركات والمؤسسات الصناعية والتى تساهم فى مجال البحث العلمى والتكنولوجى من الضرائب على الدخل تشجيعا لها على التوسع فى تمويل البحوث الجامعية.

*إنشاء شركات ووحدات إنتاجية لتطبيق نتائج الابحاث العلمية على أن تكون إدارتها تحت سيطرة اساتذة الجامعات مع تخصيص جزء من دخل هذه الشركات فى تمويل البحوث العلمية لضمان استمرارية البحث العلمى.

*عقد ورش عمل للوقوف على أسباب عدم تفعيل بعض الاتفاقيات البحثية المشتركة بين الجامعة والجامعات الأخرى و المنظمات البحثية الدولية والمحلية.

*التوسع فى الإشراف العلمى المشترك بين المؤسسات البحثية المختلفة وكليات الجامعة.

رابعاً: معوقات تنفيذ الآليات المقترحة وسبل التغلب عليها

يمكن من خلال تحليل الإطار النظري والنتائج التي توصلت إليها الدراسة الميدانية تحديد مجموعة من المعوقات التي قد تعيق دور الإدارة الجامعية فى مواجهه معوقات البحث العلمى التى تواجه أعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية والتي تتمثل في:

*قلة وجود جهاز إداري شامل متكامل بالإدارة الجامعية لإدارة شؤون البحث العلمي.

*عدم وجود بالكلية /بالمعهد إدارة متخصصة لإدارة شئون البحث العلمى .

*قلة اهتمام الإدارة الجامعية بتطوير القوانين والأنظمة المتعلقة بالبحث العلمي بصفة مستمرة.

*ضعف أهتمام الإدارة الجامعية بمراجعة خططها البحثية السابقة كجزء من التخطيط للاحتياجاتها البحثية الحالية و المستقبلية .

*تعتمد الإدارة الجامعية على إجراءات تتسم بالبيوقراطية في إدارة البحث العلمي.

*تخضع المصادر المالية للبحوث العلمية للإدارة الجامعية لسيطرة وتصرف رئيس الجامعة .

*قلة حرص الإدارة الجامعية بالجامعات المصرية بمنح وقتا كافياً لأعضاء هيئة التدريس لإجراء البحوث.

*قلة وجود معايير واضحة تستند عليها الإدارة الجامعية بالجامعات المصرية فى تقييم الأبحاث العلمية لأعضاء هيئة التدريس بها .

*قلة مساعدة الإدارة الجامعية أعضاء هيئة التدريس في عملية نشرأبحاثهم.

*قلة اهتمام الإدارة الجامعية بتكوين فرق بحثية في الجامعة.

*قلة تشجيع الإدارة الجامعية أعضاء هيئة التدريس بها على تبادل الزيارات والخبرات العلمية مع أعضاء هيئة التدريس بالجامعات الأخرى.

*قلة استقطاب الإدارة الجامعية الباحثين المتميزين من الجامعات الأخرى للعمل في الجامعة.

*قلة توافرالمختبرات المعملية والتجهيزات الإكترونية بالجامعات المصرية لإجراء البحوث العلمية.

*قلة توافر الإدارة الجامعية مراكز ووحدات لقياس وإحصاء و تحليل الأبحاث العلمية.

*قلة اهتمام الإدارة الجامعية بالكليات بتوفير بنك للمعلومات متاح لأعضاء هيئة التدريس لأغراض البحث العلمي.

*تحمل الإدارة الجامعية الباحث بعض نفقات الإقامة والسفر في المؤتمرات العلمية.

*قلة اهتمام الإدارة الجامعية بإيجاد مصادربديلة لتمويل البحث العلمي.

*قلة اهتمام الإدارة الجامعية بانشاء صناديق خاصة بكل كلية لدعم بحوث أعضاء هيئة التدريس بها .

*قلة حرص الإدارة الجامعية على الاستفادة من خبرات الجامعات الأخرى في تدعيم الشراكة مع مؤسسات القطاع الخاص.

*قلة اهتمام الإدارة الجامعية بكل كلية بوضع رنامج سنوى لزيارات لأعضاء هيئة التدريس لمؤسسات القطاع الخاص.

*قلة حرص الإدارة الجامعية على بناء مراكز بحثية متخصصة بالتعاون مع مؤسسات القطاع الخاص.

*ضعف الاعتمادات المالية المرصودة واللازمة لقيام أعضاء هيئة التدريس بالبحوث العلمية .

*قلة التعاون الإدارة الجامعية و أجهزة الدولة التنفيذية فى وضع السياسة البحثية .

*كثرة الأعباء الملقاه على أعضاء هيئة التدريس فى بعض الكليات .

*قلة التواصل الإدارة الجامعية مع بعض مؤسسات المجتمعية للإستفادة من خدمات أعضاء هيئة التدريس .

*ضعف الحوافز التى تشجع على إجراء البحوث العلمية.

*قلة التنسيق بين أعضاء هيئة التدريس بالكليات لتفادى التكرار و الإزدواج فى البحوث العلمية.

*ضعف توفر الحرية الأكاديمية اللازمة لخدمة البحث العلمى .

*قلة توافر سياسة بحثية واضحة المعالم بكل كلية .

*قلة توجيه طلاب الدراسات العليا إلى دراسة مشكلات واقعية .

*قلة توافر النشرات و التعليمات المتعلقة بإجراء البحوث العلمية لأعضاء هيئة التدريس.

*غموض اللوائح المنظمة لعمل الكليات فى مجال البحث العلمى .

وللتغلب على معوقات تنفيذ الآليات المقترحة فهناك مجموعة من التوصيات اللازمة للتغلب على هذه معوقات و التى منها ما يلى :.

*إنشاء مركز مركزى للإشراف على بحوث أعضاء هيئة التدريس بكل جامعة يكون تحت إشراف ورئاسة رئيس الجامعة ونوابه.

*إنشاء هيئة مستقلة بكل جامعة مكونة من أعضاء هيئة التدريس للتخطيط أنشطة البحث العلمى ومتابعة جميع أنشطة قطاع الدراسات العليا و البحوث العلمية.

*بناء قاعدة بحثية معرفية عالمية فى كل جامعة وفق معايير المعتمدة عالمياً.

*تفعيل النظم الحديثة فى الجامعات المصرية والتحرر من الأشكال التقليدية للجامعة من خلال تطبيق نظم التعليم المفتوح و التعليم عن بعد.

*إيجاد نوع من الشراكة بين أعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية وشركات رؤوس الأموال لتسويق نتائج البحوث و الأنشطة الابتكارية ووضعها فى حيز التطبيق.

*العمل على جذب المبدعين المهاجرين لنشر أفكارهم وبحوثهم من خلال إجراء بحوث مشتركة بينهم وبين زملائهم فى الجامعات المصرية وشغلهم مناصب إدارية وقيادية فى الأوساط العلمية بالجامعات المصرية ودعوتهم فى المحافل العلمية و المؤتمرات و الندوات.

*تحفيز أعضاء هيئة التدريس مادياً ومعنوياً وتوفير المناخ و البيئة الجاذبة عن طريق تفريغهم كلياً أو جزئياً للبحث العلمى وابتعاثهم داخلياً أو خارجياً للإطلاع على التجارب العلمية الرائدة فى مراكز البحث العلمى المتخصصة الناجحة.

*إلزام أعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية بقرارات صارمة تتعلق بتخصيص جزء من أوقاتهم للبحث العلمى خلال مدة محددة وإلا يتم فصلهم من العمل الجامعى .

*توفير فرص الحصول على المعلومات اللازمة للبحث العلمى لدى لأعضاء هيئة التدريس مثل توفير المصادر و المراجع فى المكتبات الجامعية عن طريق الاشتراك فى المكتبات الرقمية عبر الإنترنت.

*إنشاء وحدات ومراكز متخصصة للبحث العلمى مزودة بالتسهيلات و الكوادر اللازمة بحيث تكون حلقة وصل بين المستفيدين من البحوث العلمية و بين الباحثين من خلال توظيف شبكات التواصل الاجتماعى و الإنترنت وتقديم الاستشارات العلمية للجهات المستفيدة.

*إلزام طلاب الدراسات العليا و الماجستير و الدكتوراه بتدريس مقررات متعلقة بكيفية إعداد البحث العلمى وتمكينهم من اكتساب المهارات اللازمة لإعداد باحثين متخصصين بوعى واطلاع على المستجدات فى ميادين التخصص.

*تفعيل النمط الديمقراطى بالإدارة الجامعية بالجامعات المصرية مع التخفيف من الإجراءات الروتينية وذلك عن طريق عقد مزيد من الإجتماعات و الندوات على مستوى الكلية و الجامعة للمناقشة معوقات البحث العلمى لدى أعضاء هيئة التدريس وذلك لطرح العديد من البدائل واختيار أنسبها بطريق ديمقراطية .

*عقد المزيد من الندوات واللقاءات الدورية لعمداء الكليات وعمداء البحث العلمى فى الجامعات المصرية لتبادل الخبرة و الإطلاع المستمر على تطور ومسيرة البحوث العلمية فى هذه الجامعات

*ربط البحوث الجامعية الجارية لأعضاء هيئة التدريس بخطط التنمية القومية عن طريق تكوين فرق و مجموعات عمل بين المتخصصين فى الجامعة ومعاهد ومراكز البحوث وبين المعنيين بالتنمية و التطوير فى القطاعات المختلفة.

*وضع الخطط اللازمة للإستفادة القصوى من بحوث أعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية .

*توفير الكتب و المجلات العلمية الأجنبية و العربية اللازمة لأعضاء هيئة التدريس بكليات الجامعات المصرية و مراكز البحث العلمى .

*توجية وسائل الأعلام و الجهات المعنية فى المجتمع إلى التركيز على نشر ثقافة البحث العلمى وما يترتب علية من نتائج بحثية من إرشادات وحلول لمشكلات وقرارات مستنيرة تسهم فى تطوير المجتمع مع التنبيه بمخاطر إتخاذ القرارات المصيرية و التطويرية دون الرجوع و الإستناد إلى نتائج البحوث العلمية الرصينة .

*رفع ميزانية البحث العلمى ودعمها فى ميزانية العامة للدولة بحيث يخصص لعضو هيئة التدريس مكافأة مناسبة عن إنجازه للبحث العلمى والذى يخدم تطوير المجتمع وتنميته.

*إلزام أعضاء هيئة التدريس فى الجامعات المصرية على النشر فى المجلات العلمية المتخصصة صارمة التحكيم وربطها بالترقية مع التجنب فى النشر فى المجلات الضعيفة التى تنشر البحوث على حالاتها دون تدقيق أو تمحص وإلزام الباحث بالحصول على تقارير التحكيم وتنفيذ ما بها من تعديلات حتى لا يقع فى الأخطاء البحثية .

*تنظيم ورش تدريبية لأعضاء هيئة التدريس بمستجدات العصر فى مناهج البحث وكيفية تحليل وتفسير البيانات وكيفية كتابة التقارير العلمية للبحوث الصالحة للنشر فى المجلات العلمية .

*عقد مزيد من اللقاءات العلمية الفكرية بالجامعات المصرية فى مناخ علمى بحثى يدفع أعضاء هيئة التدريس على القيام ببحوث علمية بمنهجية سليمة تثمر فى التنمية المجتمعية.

مراجع البحث

أحمد حسين عبد العاطى :.استراتيجية مقترحة لتطوير الانتاجية العلمية البحثية لأعضاء هيئات التدريس بالجامعات المصرية فى ضوء المعايير العالمية لتصنيف الجامعات : دراسة تحليلية" ،مجلة كلية تربية ،جامعة أسيوط ،المجلد ٣١،العدد الثالث ،أبريل، ٢٠١٥.

أحمد محمود محمد عبد المطلب:."بحوث ودراسات في التربية"، سوهاج، دار محسن للطباعة، الجزء الأول، ٢٠٠٦.

الحسن محمد المغيدى :. معوقات البحث التربوى فى جامعة الملك خالد بالمملكة العربية السعودية "دراسة ميدانية "، المؤتمر العلمى العاشر (البحث التربوى فى الوطن العربى رؤى مستقبلية) ،كلية التربية بالفيوم ،إبريل ،٢٠١٠.

أمل سعيد محمد :.دراسة مقارنة للأداء البحثي في بعض الجامعات الأجنبية وإماكنية الإفادة منها في مصر، مجلة كلية التربية ، جامعة حلوان، مجلد ١٦، العدد ٤٦، ٢٠١٣.

ثناء عبد الجبار خلف،حسن جامغ،لمياء حسين مولي:. ضمان جودة البحث العلمي باستخدام المكتبة الافتراضية العلمية"، المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي،جامعة العلوم و التكنولوجيا،الاردن، المجلد السادس ، العدد ١٢، ٢٠١٣.

جمال على الدهشان : .مناهج البحث العلمي التربوي ، شبين الكوم ، دار الكتب الجامعية ،٢٠١١.

جيهان كمال محمد :.المعرفة الإنسانية و البحث العلمى ،المؤتمر العلمى العاشر ،البحث التربوى فى الوطن العربى (رؤى مستقبلية)،كلية التربية ،جامعة الفيوم ،٢٠١٠.

حامد عمار :. آفاق تربوية متجددة ،تعليم المستقبل من التسلط إلى التحرر ،الهيئة المصرية العامة للكتاب ،القاهرة ،٢٠١٤.

حسن محمد حسان :. أبعاد القيادة الجامعية لدى عمداء كليات التربية وعلاقتها بالتطوير المؤسسى ، مجلة كلية التربية – جامعة المنصورة – العدد ٣٧ – الجزء الأول – مايو ٢٠١٠.

خالد خميس السحاتى :.الدور المدنى للجامعات (قراءات أولية فى الأدبيات)،المركز الديمقراطى العربى للدرسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية،برلين ،ألمانيا ،٢٠١٧.

رشدي طعمية:. التعليم الجامعي بين رصد الواقع ورؤي التطوير،القاهرة، دار الفكر العربي ، ٢٠١٤.

سامى سلطى عريفج:. الجامعة و البحث العلمى ،الطبعة الأولى ،دار الفكر للطباعة و النشر ،٢٠٠١.

سعد الدين أحمد عكاشة:.تمويل البحث العلمي في الوطن العربي وسبل تنمية التعليم العالي والبحث العلمي لمواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين، مجلة الدراسات المرجعية المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، الرياض،٢٠٠٠.

سعود عيد الحثربي العنزى :. معوقات البحث العلمي في الجامعات السعودية الناشئة ، دراسات، العلوم التربوية، المجلّد ٣٨ ، ملحق ٦،المملكة العربية السعودية ،٢٠١١.

طارق أبو العطا عبد القادر محمود :. تطوير الإدارة الجامعية باستخدام الإدارة الاستراتيجية ،مجلة كلية التربية جامعة بنها ،مجلد ٢٤،العدد ٩٤،أبريل ،٢٠١٣.

عبد الجواد عنود العلفى :. الإدارة الجامعية بين معايير الاختيار وصناعة القرار ، وقائع المؤتمر العلمي السادس – أهمية استراتيجيات التعليم العالي والبحث العلمي في تدعيم العملية الإنمائية – كلية الإدارة والإقتصاد بجامعة البصرة – العراق ،نوفمبر ،٢٠١٢.

عبد الرشيد بن عبد العزيز حافظ:. أساسيات البحث العلمي ،مركز النشر العلمى ،الطبعة الأولى ،٢٠١٢.

عبد الله المجيدل :. معوقات البحث العلمي في كليات التربية من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية (دراسة ميدانية)، مجلة جامعة دمشق ، المجلد ٢٦ ،العدد الثانى ،٢٠١٠.

عبد المنعم أحمد حسين على:. تقييم أعضاء هيئة التدريس بكليات التربية من وجهة نظر طلابها ، المجلة التربوية، مصر، المجلد ٢٩، ٢٠١١.

عبدالرازق محمد :. تفعيل تمويل مشروعات البحوث العلمية الجامعية وإدارتها بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية: دراسة حالة ، مجلة العلوم التربوية – جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية – السعودية ، العدد ٦ ،٢٠١٦.

عبدالملك احمد علي فارع :. معوقات توجه البحث العلمي الجامعي لخدمة احتياجات المجتمع وخطط التنمية : دراسة ميدانية في جامعة تعز، مجلة كلية الآداب ،جامعة القاهرة ،مصر،المجلد ٧٦، الجزء الخامس ،يوليو ،٢٠١٦.

عزة مختار إبراهيم عبدالرحمن البنا :. معوقات الإبداع والابتكار في البحث العلمي الجامعي ، مجلة الجامعة الإسلامية (رابطة الجامعات الإسلامية) ،مصر،العدد ٤٢ ،٢٠٠٨.

على راشد :. الجامعة و التدريس الجامعى ،دار الشروق القاهرة ،٢٠٠٢.

فاطمة عبدالمنعم محمد معوض:. تطوير الإدارة الجامعية في الوطن العربي في ضوء الفكر الإداري المعاصر،مجلة كلية التربية مصر العدد٤٥ ،مجلد ١٦، ٢٠١٣.

فتحى درويش عشيبة:. دراسات في تطوير التعليم الجامعي على ضوء التحديات المعاصرة ، الروابط العالمية للنشر والتوزيع القاهرة،٢٠٠٩.

لمياء محمد أحمد السيد:.آفاق تربوية متجددة، العولمة ورسالة الجامعة رؤية مستقبلية، القاهرة، الدار المصرية ،اللبنانية، ٢٠٠٢.

ماجد محمد الفرا:.الصعوبات التي تواجه البحث العلمي الأكاديمي بكليات التجارة بمحافظات غزة– من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس فيها، مجلة الجامعة الإسلامية، غزة، مجلد ١٢،العدد ١، ٢٠٠٤.

محمد إبراهيم سليم :. معوقات جودة البحث العلمى فى علوم الشريعة الاسلامية ،مجلة كلية التربية جامعة الأزهر ،العدد ١٤٨،الجزء الأول ،إبريل ،٢٠١٢.

محمد حسن الحبشي:.مراكز مصادر التعلم والتدريب والمشروعات الإنتاجية والخدمية كمدخل لتطوير مناهج التعليم الفني في مصر،"دراسة استطلاعية ميدانية"،المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية، ٢٠١١.

محمد رمضان عبد الحميد محمد الطنطاوى :. واقع مشكلات الجامعات المصرية من وجهه نظر أعضاء هيئة التدريس ورؤية مستقبلية لتطويرها فى ضوء التصنيفات

الأكاديمية للجامعات ، المؤتمر العلمى السادس و الدولى الرابع كلية التربية – جامعة بورسعيد بعنوان "المسؤولية الأجتماعية للجامعة فى ضوء التقييم العالمى للجامعات" ،المنعقد بالمركز الثقافى الترفيهى بمحافظة بورسعيد ٢٢-٢٣ إبريل ٢٠١٧.

محمد زياد حمدان :.نظام البحث العلمى فى التربية والآداب والعلوم ،دار التربية الحديثة ،٢٠١٥.

محمد أزهر سعيد السماك:.طرق البحث العلمى(أسس وتطبيقات)،دار اليازوري العلمية ، الموصل، ٢٠١٢.

محمد سيد محمد السيد :. إجراءات مقترحة لتفعيل مسئولية الإدارة الجامعية نحو نشر ثقافة التسامح لدى طلابها ،مجلة العلوم التربوية ،العدد ٣٤، جامعة جنوب الوادي ،كلية التربية بقنا،٢٠١٨.

محمد ضياء زاهر :.منظومة البحث العلمى بمراكز البحث فى الجامعات المصرية: الواقع والمأمول،مجلة كلية تربية ،جامعة بنها ،المجلد ٢٧،العدد١٠٥، ٢٠١٦.

محمد عبود الحراحشة:. المشكلات التي تواجه الأستاذ الجامعي في مجال البحث العلمي : دراسة ميدانية ، مؤتمر الرؤيا المستقبلية للنهوض بالبحث العلمي في الوطن العربي ،المنظمة العربية للتنمية الإدارية وجامعة اليرموك ،مارس ،أربد ،٢٠١١.

محمد محمود عبده صالح، خلف سليم سليم القرشى:. الإنتاجية العلمية أعضاء هيئة التدريس بجامعة الطائف – عوامل الإحجام ومقترحات الحلول: دراسة ميدانية، مجلة الثقافة والتنمية، مصر، سنة الخامسة عشر، العدد ٩٣، ٢٠١٥.

محمد مسعد ياقوت:. أزمة البحث العلمي في مصر والوطن العربي، القاهرة، دار النشر للجامعات، الطباعة الأولى، ٢٠٠٧.

محمود أحمد درويش:. مناهج البحث في العلوم الإنسانية ، مؤسسة الأمة العربية للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، القاهرة، ٢٠١٨.

محمود فوزى بدوى، وعماد عبد الحكيم مصطفى :. تعزيز تنافسية التعليم العالى المصرى مدخلاً لتطوير واقع مؤسساته فى تصنيفات نخبة الجامعات العالمية،مجلة كلية تربية ،جامعة سوهاج ،العدد ٥٣،يوليو ، ٢٠١٨.

محى محمد مسعد :. دور التعليم فى نهضة الدول ،المكتب الجامعى الحديث ،الإسكندرية ،٢٠١٥.

مدحت محمد أبو الصر:.مناهج البحث فى الخدمة الاجتماعية ،المجموعة العربية للتدريب والنشر،القاهرة ،٢٠١٧.

مركز المعلومات ودعم إتخاذ القرار :. البحث العلمى فى مصر هل يكفل التقدم المنشود ،التقرير الشهرى الذى يصدر عن المركز ،السنة الخامسة ،العدد ٥٩،نوفمبر ٢٠١١،.

منى عبدالهادي حسين ، فايزة أحمد الحسيني :. البحث العلمى : آفاق وتحديات ، المجلة الدولية للبحوث في العلوم التربوية، المؤسسة الدولية لآفاق المستقبل ، مجلد ٢ ، عدد ٣ ، يوليو ٢٠١٩.

نادية حسن عيشور وآخرون:.منهجية البحث العلمى في العلوم الاجتماعية ،مؤسسة حسين رأس جبل للنشر والتوزيع،الجزائر ،٢٠١٧.

نبيل سعد خليل جرجس :.التربية الدولية أصولها وتطبيقاتها ،دار الفجر للنشر والتوزيع،الطبعة الأولى ،القاهرة،٢٠١٣.

نضال كمال الكيلاني :.مدخل إلى البحث فى العلوم التربوية والإجتماعية ،الطبعة الخامسة عمان،دار الميسرة ، ٢٠١٦.

نهلة محمد أحمد قنديل :. العلاقة بين القدرات التسويقية المؤسسية و تعظيم قيمة البحوث الجامعية لدى المستفيد بالتطبيق على جامعة قناة السويس ، مجلة البحوث التجارية المعاصرة ، كلية التجارة جامعة سوهاج، مصر،مجلد ٢٣،العدد الأول ،يونيو ،٢٠٠٩.

هالة خورشيد طاهر محمد :. معوقات البحث العلمي في الخدمة الاجتماعية ، المؤتمر العلمي الدولي السادس والعشرون للخدمة الإجتماعية – الخدمة الإجتماعية وتطوير العشوائيات ،كلية الخدمة الإجتماعية ،جامعة حلوان مصر ،المجلد ١٤،مارس ،٢٠١٣.

هانى محمد يونس :. دور الجامعة في تطوير البحث العلمي كمدخل لتحقيق مجتمع المعرفة : دراسة في المعوقات وإمكانية التأسيس ،مجلة كلية التربية جامعة الأسكندرية ،المجلد ٢٤،العدد الثانى ٢٠١٤.

وزارة التعليم العالى:. الخطة الإستراتيجية لقطاع الدراسات العليا والبحوث، قطاع الدراسات العليا والبحوث، ٢٠١٦ –٢٠٢١.

وسامة مصطفى مطاوع :. تطوير الممارسات الإدارية بالقيادات الجامعية على ضوء مدخل الإدارة الاستراتيجية ،الجمعية المصرية للتربية المقارنة و الإدارة التعليمية ،المجلد ١٧،العدد ٥٠،نوفمبر ،٢٠١٤.

Akyürek, E; Afacan, Ö (2018): **Problems Encountered during the Scientific Research Process in Graduate Education**,The Institute of Educational Sciences,Higher Education Studies, v8 n2 p47-57 .

Al Hassan, E , K.(2015):**Perspectives of Using Internet on the Scientific Research among the Postgraduate Students at the University of Khartoum-Sudan,**World Journal of Education, v5 n5 p11-20 .

Algadheeb, N, Almeqren, M, A.(2014): **Obstacles to Scientific Research in Light of a Number of VariablesJournal of International Education Research**, v10 n2 p101-110 2014.

Altunay, E; Tonbul, Y., (2015):**Comparison of Scientific Research Projects of Education Faculties,Studies in Higher Education**, v40 n6 p972-987 .

Gleave, E., Welser, T., Lentom,T et al. (2009): **A Conceptual and Operational Definition of 'Social Role' in Online,**Community Proceedings of the 42nd Hawaii International Conference on System Sciences, USA.

Hatamleh, H, M.,(2016): **Obstacles of Scientific Research with Faculty of University of Jadara from Their Point of View**,Journal of Education and Practice, v7 n33 p32-47.

Mowery, D., Nelson, R., Sampat, B., Ziedonis, A.,(2001):. **The growth of patenting and licensing by U.S. universities:** an assessment of the effects of the Bayh-Dole Act of 1980. Res. Policy.

Oxford Dictionary, **oxford University** Press. London. 2005.p 627

Özden, B., (2016):**I Can Make a Scientific Research: A Course about Scientific Research Methods**, in Which Learning Management System (LMS) Is Used,Journal of Education and Training Studies, v4 n5 p215-224 May .

Reyes-Cruz, Maria del (2018):**Foreign Language Faculty Research-Related Beliefs, Perceptions, and Research Motivation at Three Mexican Universities**,PROFILE: Issues in Teachers' Professional Development, v20 n2 p35-49 Jul-Dec.

Sever, I; Öncül, B; Ersoy, A (2019):**Using Flipped Learning to Improve Scientific Research Skills of Teacher Candidates**,Universal Journal of Educational Research, v7 n2 p521-535 .

Tuncer, M.,(2013):**An Analysis on the Effect of Computer Self-Efficacy over Scientific Research Self-Efficacy and Information Literacy Self-Efficacy**,Educational Research and Reviews, v8 n1 p33-40 Jan .

Tuncer, M; Bahadir, F.,(2018):**Relationships between Success Orientation**, Self Efficacy on Scientific Research and Metacognitive Thinking Skills,Online Submission, European Journal of Education Studies v4 n10 p49-64 .

Wolfe, R& Poon, J(2015):. **Educator Competencies for Personalized, Learner-Centered Teaching**, Jobs for the Future and the Council of Chief State School Officers, ED560785, Non-Journal , August,P 54.

قائمة بأسماء السادة المحكمين على الأستبيان

م	الاسم	الوظيفة
١	أ.د/ يوسف عبد المعطى	أستاذ ورئيس قسم الإدارة التربوية وسياسات التعليم كلية التربية– جامعة الفيوم
٢	أ.د/ نبيل سعد خليل جرجس	أستاذ الإدارة التعليمية والتربية المقارنة كلية التربية جامعة سوهاج
٣	ا.د محمود أبو النور عبد الرسول	أستاذ التربية المقارنة والإدارة التعليمية ورئيس قسم العلوم التربوية والنفسية – كلية التربية النوعية جامعة القاهرة .
٤	أ.د/مراد صالح زيدان	أستاذ أصول التربية المتفرغ ووكيل كلية التربية لشئون التعليم و الطلاب سابقاً بجامعة الفيوم.
٥	أ.د/ حسام الدين أبو الهدى	أستاذ المناهج وطرق التدريس ووكيل كلية التربية لشئون الدراسات العليا و البحوث سابقاً– جامعة الفيوم
٦	أ.د/ محمود حافظ أحمد	وكيل كلية التربية لشئون الدراسات العليا و البحوث– جامعة الفيوم

قائمة الكليات والمعاهد ببعض الجامعات التى تم تطبيق الدراسة الميدانية بها

م	جامعة الفيوم	جامعة دمياط	جامعة المنيا
١	كلية التربية النوعية.	كلية علوم.	كلية الزراعة.
٢	كلية زراعة .	كلية تربية.	كلية آداب .
٣	كلية علوم.	كلية آداب.	كلية تربية.
٤	كلية آداب.		
٥	كلية خدمة اجتماعية.		
٦	معهد البحوث والدراسات الاستراتيجية لدول حوض النيل		